نزاع الحسدود بين السودان وأثيوبيا

دراسسية

التطورات الدبلوماسية والأوضياع القانونسية لحدود السودان مع أشسي وبسا وأريترسيا

الدك<u>ـــــ</u>ور

البخــارى عبدالله الجعـــلي

الطيعبسة الأولى

جمسيح الحقسوق محفسوظة للمسسولف

الطبعيسة الأولى

14 4 . _ 14 75

DRIFFER OF THE PROPERTY LINES AGG. No. 244 337
CLASS HARE 37 12

ملتزم التوزيع في السودان اعبال أبو احمد التجارية ص،ب ٥٥٩ أم درمان . ملتزم التوزيع في الكويت و الخليج مؤسسة دار العلم معمد ٢١٥٤٥ الكويت

الإحساء

إلى روح المرحومة والدتي ٠٠٠

والى والدي الذي ربانسي على حرية التفكير

والجهر بالرأي

المحتسويات

المقحة	
٣	١ _ مقلوة
3	
	٣ _ القممسم الأول
14	الاصول التاريخية والقانونية تلحدود الشرقية
	٤ المياب الاول :
14	الحدود بين المسودان واقليسم اريتريسا
	ه _ الباب المثاني :
7.5	الحدود بين السودان والقسم الاوسط لاثيوبيا
	٦ الباب الثالث :
•	العدود بين السودان والقسم الجنوبي لأثيوبها
	٧ القســــم الثاني
71	مشكلة قطاع البارو ومسالة جهبيلا
	٨ _ الباب الأول:
77	قطاع البارو وتقسيم النوير والانسواك
	à _ الهاب الثاني :
AY	مستالة جمييلا وتسليم المعطة لانبوبيسا

	١٠ _ القسيم الثالث
м	الجوانب السياسية والقانونية للنزاع على الحدود بين المسودان وقيوبيا
	<u> الباب الاول :</u>
4+	بدايسة السنزاع
	راً - الباب الثاني:
54	حسدود المسبودان مع اريتريا : السنزاع حسبول مثلسث ام بريقسب
	١٢ _ الباب الثالث :
117	اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة والقسواع مسلى المسدود
	١٤ ــ الباب الرابع :
177	الوضع القانوني للقسم الاوسط للحدود بين اليوبيسا والسسودان : النسزاع حسول تخطيط الحسسدود لعسسام ١٩٠٢
	١٥ _ الباب الخامس :
147	الوضع القانونسي للقسسم الجنوبي للحدود بين اليوبيسا والمسسودان : السنزاع حسول تخطسيط الحسسسدود لمسسسام 1909
	مرا - القسم الرابع
167	الاتفــــاق على تسبوية الـــفزاع عـــلى الحـــدود : يــوليـــو ١٩٧٢
158	۱۷ — اعستراف آثیوبیسا ببروتوکول جوین ۱۹۰۲ و ۱۹۰۹

مقد مسة

تعثل مشكلات العدود الدولية والخلافات الفاجهة عنها ، اهميسة عبرى في الملاقات الدولية ، ويمكن القول بانه لم يكن هناك — من بسين مسائل القانون الدولي — ما هو أكثر الحاحا بالنسبة فلدول المربيسة والافريقية ، طوال المقدين الماضيين ، مثل المشكلات الناشئة أو الخلافات المتصانة بحدودها الدولية ، فهناك المنازعات على شرعية الماهـــدات والاتفاقيات التي تحكم الحدود من الناحية القانونية ، وهناك الخلافات الناشئة عن تحركات القبائل التي تقيم بالقرب من الحدود وما اكتسبته من حقوق رعي في اراض قد تكون تابعة لدولة أخرى ، وهناك مشكلات اللاجئين المقبمين في دولة أخرى على مشارف حدود الدولة التي لجاوا منها ، بالإضافة إلى أن هناك المنازعات المتصلة بحركات التحرر والاستقلال منها ، بالإضافة إلى أن هناك المنازعات المتصلة بحركات التحرر والاستقلال الوطني التي قد تهدف ألى تحرير كل الارض أو جزء منها ،

ولقد كان لكل هذه المسائل ، الرها الكبير في تركيز اهتمامي بمسائل الجدود الدولية ، فكانت رسالتي الاكاديمية (١) في هذا المبال ، والني حاولت فيها دراسة حدود السودان الدوليسة ، بمتابعسسة التطسورات

 ⁽¹⁾ الحدود في افريقيا : دراسة التطورات الدبارماسية والاوضاع انقانونية لحدود السودان الدولية مع التركيز على الحدود مع مصر ، كلبة الحقوق ، جامعة تندن، رسالة دكتوراة، مايـــو 1940 .

Boundaries in Africa: The Diplomatic Evolution and the Legal Aspects of the International Boundaries of the Sudan, with Special Emphasis on the Boundary with Egypt, Faculty of Law, London University, Ph.D. Thesis, May 1975.

النولوماسية التي اقترنت بهذه الحدود او طرآت عليها ، ومفاقشة جوانبها القانونية ، بهدف تبيان وضعها القانوني •

واذا جاز لنا ان نصف مسائل الحدود بالنسبة للدول عامة بالاهبية ،

مان وضعها بالنسبة السودان يتسم بحساسية ذات أبعسلا خاصة
السودان كما هو معلوم ، له حدود دولية مع ثماني دول ، هي عسلي

التوالي : مصر ، اليوبيا ، كيفيا ، يوغندا ، زائير ، اسبراطورية افسريقيا

الوسطى ، تشاد ، وليبيا ، ذلك بالإضافة الى حدوده البحرية المواجهة

المملكة العربية السعودية ، والمجاورة لحسود كسل من مصر واليوبيا

(اريتريا) البحريسة ،

واقد كان نهذا العدد الكبير من المدود الدولية ، والذي اشتركت في تسوياته الاولية دول استعمارية متعددة هي : انجليزا ، وابطياليا ، وفرنسا ، وبلجيكا ، بالاضافة الى دولتين افريقيتين هما اليوبيا ومصر ، كما كان نطول هذه الحدود ، والاساليب التي اتبعت في نعيينها او تخطيطها ، الاثر الكبير في أن يكون في الانصراف لدراسة حدود السودان الدولية ، فرصة فلالمام باغلب انواع المشكلات او الخلافات التي قد نشاعلى او بالقرب من المدود المشتركة بين الدول ، وخاصية الافريقية ، وبعثرى ذلك بي المرتبة الاولى بي النول ، وخاصية الافريقية ، والنبلوماسية والجغرافية التي الماطت ببلورة حدوده والغارية ، قد جملت منه ما يمكن أن يكون نموذها مصغرا للحيدود في الدولية ، قد جملت منه ما يمكن أن يكون نموذها مصغرا للحيدود في المرتبة الاولى ...

ولمعل من الاسباب الاساسية التي بدأت تضاعف من اهمية موضوع الحدود الدولية ، بالنسبة للدول الاغريقية عامة ، والسودان خاصة ، ان الحدود اخلت تكتسب — ولاول مرة — وظيفتها المبلية ، باعتبارها الاطار اللازم لبلورة الامة وبغائها ، فضلا عن أن الخطوط الوهمية ، والتي كانت

لا تعني شيئا كثيرا ، في مواقع كثيرة من القارة الافريقية ، اصبحت تعني مضمونا سياسيا وقانونيا هاما ، يتصل بمجالات الاختصاص ومصارسة السلطة ، وتربما نهذا السبب وحده ، يمكنا القول بان المترعات النسي نشات حتى الان بالنسبة للعدود في افريقيا ، تعتبر قليلة نسبيا ، باعتبار ان اغلب الدول الافريقية سان ثم يكن كلها ، لم تدخل مرحلة فرض المارسة الفعلية تلسلطة والاختصاص ، في اطار حدودها الدولية ، الا

وهذا الكتاب ـ الذي بين يدي القاريء ـ يبثل في اصله ، الفصل السادس من رسالتنا الاكلايمية التي اشرت اليها سلفا ، وهو يشكل اول محاولة انقل جزء صغي ، مما عالجته الرسالة ـ التي كتبت اصلا بالانجنيزية ـ الى اللفة العربية ، على ابل ان نتبع هذه المحاولة بخطوات تألية ، بالنسبة انشر الفصول الاخرى ، الخاصة بحسنود السودان الشمالية مع كل من مصر وليبيا ، وحدود السودان الجنوبية مع كل من كينيا ويوقندا وزائم ، وحدود السودان الغربية مع كل من المراطورية الوسطى وتشاد .

وقد عن لنا أن هذا الاتجاه من شأنه أن يستجيب لفرضين :

الاول أن موضوع حدود السودان لا يعرف عنه الا القليل جدا ، ومما يضاعف من جدوى هذه المسالة ، أن حدود السودان قد أخذت تعظى في السنوات الاخيرة ، باهتمام المديد من قطاعات المتقفين ، كالقانونيسين والدبلوماسيين والمؤرفسين والجغرافيين والاداريسين والانتروبولجسيين والمسلحين والسياسيين دون أن يكسون في متناولهم ألا النثر القليسل من الدب الحسود ،

اما الغرض الثاني فان من شان هذا الكتاب ، أن يساهم في سد الفراغ بالنسبة لهذا النوع من البحوث في المكتبة العربيـــة ، أذ أن

الدراسات الجادة عن الحدود الدولية ، نادرة جدا باللغة العربية أن لم تكن غير موجسودة على الاطسلاق ،

وقد اقتضى الوغاء بهنين الغرضين محاولة التقليل — بقدر الامكان — من طابع الولوج في دقائق التفاصيل خاصة غيما يتصل بطرح بعض الحجج القانونية ، والمفاء بعض الحواشي التي يحتمها الالتزام بالسياق الاكساديمي البحت ، كما راينا ايضا أن نضيف بعض الحواشي التي لم تكن في أصسل الرسالة ، في محاولة لربط الاحداث باسمائها ، وبهذا الاسلوب تنسرك المجال مفتوحا إن يرغب الرجوع إلى أصل الرسالة ،

هذا وقد اعتهدنا في اعدادنا لهذا الكتاب ـ بالاضافة الى مهارستنا العهابة كسكرتي للجنة الحدود الدولية السودانية بوزارة الداخلية لحدة اربع سنوات ـ على مصادر اصلية في الرتبة الاولى كما توضح صفحات الكتاب ، ومن هذه المصادر : ملفات وزارة الداخلية السودانية ، وملفات دار الوثائق المركزية بالخرطوم ، وملفات سفارة السودان بالقاهرة ، وملفات وزارة الخارجية البريطانية بدار الوثائق البريطانية بلندن ، وملفات وزارة المستعمرات البريطانية بلندن ، ومكتبة معهد الدراسات القانونية العليا بجامعة لندن ، ومكتبة مدرسة الدراسات القانونية والافريقيات بجامعة الندن ، ومكتبة مدرسة الدراسات القانونية العليا بجامعة الندن ، ومكتبة مدرسة الدراسات القانونية والافريقيات

ويجدر بنا ـ ونحن مع نهاية هذه المقدمة الموجزة ـ أن نعترف بان هناك من كان لهم الدور الكبير في نركيز اهتمامنا بدراسة حدود السودان الدولية ، كما أن هناك من قدم لنا ألدعم المعنوي ، والتشجيع المخلص ، لمواصلة المشوار الشاق ، والرير ، ولقد بنبق لنا أن أشرنا الولئك جبيعا في أصل الرسالة ، ولا يناص الا أن نشير هنا ـ بصفة خاصة ـ للسيد أمير الصاوي ، وكيل وزارة الداخلية ورئيس لجنة المصدود الدوليسة السودانية الاسبق ، الذي يرجع له الفضل الاول في توجبه اهتمامي بحدود

المسودان الدولية .. ، واستاذي وصديقي الراحل الدكتور جعفسر محمد علي بخيت ، الذي اثر واثرى تجربتي المتوافسعة بتجربته العملية والاكاديبية الخلاقة ، والسيد محمد الباقر خليفة ، مدير مصلحة المسلحة المسابق ، الذي لم يبخل بمساعدتي في المديد من الجسوانب الفنيسة ، ولا تكتمل المقدمة أذا لم نشر للبروفسير محمد ابراهيم خليل ، الذي تفضل بالاطلاع على مخطوطة الكتاب وابداء ملاحظات قيمة ،

واخيرا وليس آخرا نامل أن يكون كتابنا هذا مساهمة متواضعة التتبتنا السودانية بصفة خاصة ، والمكتبة للعربية والافريقية بصفة عامة ، والله نساله التوفيق فيما قصدنا اليه ،

البخاري عبداته الجملى الكويت ابسريل / 1979

تمهيد

بالرغم من أن المعدود (Boundary) (1) بيين السعدودان واريتريا من جانب ٤ والحدود بين السودان واثيوبيا من جانب آخر ٤ كان قد تم الاتفاق عليهما منذ أواخر القرن الناسع عشر ٤ وبداية القرن العشرين (٢) ٤ الا أن الوضع الفاتوني لهذه الحدود ظل لوقت طويل محل شك ٤ أن لم يكن غير مقبول من وجهة النظر الاثيوبية ، ولكن وبعد سبع سنوات من الاجتهامات والمفاوضات ٤ توصل السودان واثيوبيا في عام ١٩٧٢ ٤ لاتفاق بشان نقطة النزاع الاساسية المنعلقة بالوضع القانوني للحدود ٤ وذلك عن طريسق الذكرات المتبادلة (Exchange of Notes) بين حكومة الامبراطورية الاثيوبية

⁽¹⁾ كيا عرفها الفقيه أو بينها يم المدود هي :

[&]quot; Aboundary of State territory ... is an imaginary Line on the surface of the earth which separates the territory of one State from that of another, or from unappropriated territory, or from the open sea."

التكبر :

^[] Oppenheim, linternational Law, Vol.1 8th ed., London, 1955, P.530.

وهي نخطف عن الجِبهة - Frantier في مضبونها القانوني ،

⁽⁷⁾ بالرغم من أن تاريخ جزء كيم من اراضي السودان المطابة يمكن الرجوع به اللي عهد الملكة الوسطى (١٠٠٠-١٠٠٠) ق.م 4 ألا أن هدود السودان المعاصرة قد تهت تسويتها بسفة اساسية بعد ما يسمى بنظام الحكم الانجليزي المسري في السيودان المهام ، ومن الواضح من ناريخ الدول النمائي التي تشترك مع السودان في هدود دولية 4 أن اغلب الدول الاستعمارية الاوروبية قد شاركت بدرجات متفاونة في بلورة حدود السودان الدولية , راهم : رسالتا ع عي ٢ مه ٢ .

وحكومة جمهورية السودان الديبقراطية (٣) -

لا شك أن الاتفاقية التي تضبئتها هذه المذكرات تعتبر انجازا كبيرا المسودان ، بالرغم من وجود بعض الجزئيات الطفيفة ، التي لم يتم حسمها نهائيا ، وكما سنوضح في مجال لاحق ، مان المذكرات المتبادلة بسين المحكومتين الاثيوبية والسودانية قد أهالت مسائل معينة لما سمي بتفاهم ،

ويلاحظ أن المذكرات المتبادلة بين الحكومتين قد تحاشبت ، أن لم يكن قد تشلت ، في معالجة النقد الذي يمكن أن يوجه للتميين الاساسي للحدود بين اثيوبيا والسودان ، وهو تعيين الحدود في المنطقة أو الجزء الجنسوبي من الحدود والمعروف بقطاع البسارو ،

لقد سبقت اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الحدود ، جهود دبلوماسسية مكته ، اقترنت بتبادل العديد من الوغود ، واصدار مجموعة من البيانات المستركة (roist Communiques) بين السودان وأتيسوبيا ، ولا يسد من الإثمارة الى أن الطابع الغالب على تلك البيانات المستركة ، هو عسدم الدته ، والنعبيم في الصياغة كما سيتضح لنا ذلك في مجال لاحق من هذا الكتاب ، ولقد كان لعدم الدقة والتعميم في الصياغة ، الاثر الكبير في خلسق الزيد من التعتيد لموتف معقد المسلا ،

 على ضوء با ذكرتا سلفا ، فانقا نقسم الكتساب الى أربعة أتسام وهسسي :

⁽۲) الماهدة هي اتفاق بين دولنين او اكثر بقرض نتظيم ملاقة قانونية دولية ، ولا يؤثر أن Protocol او يروتوكـــول Convention الفـــان الفـــان Exchange of Notes او نمريح Covenant او الماقية Accement او الماقية المناتية Accement المختفل هـــاه التسييات بدل الماسا على طريقة سياغة الإنفال .

القسم الأول وهو خاص بدراسة الاسول التاريخية والدبلوماسية والتانونيسة للحسمدود .

ويعني القسم الثاني بتعليل مسألتي تطاع البارو وجببيلا.

لما القسم القالث عبو ممالجة للوضع القانوني للحدود بين السودان وكل من اليوبيسا واريتريسسا .

ونتفاول في القسم الرابع والاخير انفاتية الحدود التي تم التوسسل اليما بين السودان واليوبيسا في عام ١٩٧٢ .

القسم الأول

الأصول التاريخية والقانونية للحسدود الشرقية

الأصول التاريخية والغانونية للحدود الشرقية

لقد أثار قرار السلطات البريطانية بغزو السودان (١) ؛ في المقد الاخير بن القرن التاسع عشر ، عددا بن المسكلات الحادة المعلقية بالمحدود ، ذلك أن الابر لم يكن قاصراً على طبيعة أو مدى أنساع البسلاد الراد غزوها ؛ بل المند الابر الى ظهور عدد من الدول الكبرى في الانق ، ينذ عهد الحكم التركي المصري في السودان (٢) ، واثناء عترة حكم الدولة المهيدة (٣) .

⁽۱) المنزو أو التمنع (Conquest) هو التبكن من الاستيلاء على اللبم موقة المدو الواقيم تابع للهاء أو المحيا الكبم تابع للواقة المدو عن طريق استعبال القوة ، ويعتبر الغزو سندا ناقسا أو محيا أني أن تنم تكبلته بخضوع الدولة المنهزية أو عن طريق قبول الدولة المنهزية المسابيت علوائمة أن الاقليم الذي تم الاستيلاء عليه عاقد أصبح تحت مبحرة الدولة الفازية . وذلك عن طريق انفاقية سالم أو اتفاقية تغلي أو حتى مجرد أعلان ، وهو خلافا المتعلل الذي يكون باقسية لارض أو اقليم لا يكون نابما أصلا اسبادة احدى الدول ، وفلك اعتبر الاحتلال (Verilla) . سندا أميلا بن أسانيد المساب الاراضي . واقد كان المغزو أو الهنج واحدا بن الطرق المشروعة المتساب المنافية الاقليمية في واقد كان المغزو بنذ المنز الدولي منافي عصبة الام

وهد عال المعرود أو المعيع والعرب في السرى المسروعة ومعندت المعتب المعيد الاستينية في القائرة القرن للقامس عشر . وجاءت المائدة العائمة من ميثاني عصية الأمم في حام 1419 لنضفي شكا على ذلك ، وناكنت عدم بشروعية الغزو بصورة والمسحة وايجابية في بيثاني الامم المتحدد عام 1910 .

 ⁽۱) أصبح السودان تحت الحكم التركي الحري منذ عام ۱۸۲۱ ــ بعد غزو محيد علي باشط خديو السلطان الطبائي إل مصر اللسوقيان ــ وأستبر ذلك الوضع حتى بداية ۱۸۸۲ .

P.M. Holt, A Modern History of the Sudan, 2nd ed., London, 1973, pp. 35-49 and pp. 77 - 92.

و هام ١٨٨٠ تبكنت النورة الوطنية السودانية ، يقيادة الإمام محبد المبدي على انظر المراجة المبدية المبدية في السودان المبتقل ، انظر المبدية في السودان المبتقل ، انظر المبدية المبدية

فلقد غرست فرنسا وجودها بالقرب من مشارف السودان الغربية :
بعد ان اعترف لها مؤتبر برلين (٤) بيناطق تفوذ (Sphere of Influence)
في غرب المربتيا ، وهو النفوذ الذي أمتد تدريجيا ؛ السي أن تسنى لهسا
تأسيس وجود عسكري في تشاد في أواخر القرن التاسع عشر ،

ويلورت بلجيكا لنفسها وجودا في انصى جبهة (٥) السودان الجنوبية . يعد أن اعترف مؤسر براين بلويبولد الثاني ملك بلجيكا باعتباره صاحب السيادة على الكونفسو ،

وتهكنت ايطاليا من تأسيس وجود لها على مشارف السحودان الشمالية الشرتية ، وذلك من طريق استبرار الاحتلال الايطالي لاقليم

⁽³⁾ اتعقد مؤتمر براين أن ١٨٨٥ – ١٨٨٥ وقد اعتبره المديدون من الكتاب بداية أتاريخيا المعدود في الريقيا ، وكما نرى فإن هذا الإنجاء قد جانبه التوفيق ، ليس هناك ثهة شك أن مؤتمر براين بمثل عليلا هليا في مسار النطورات التاريخية المدود في الهريقيا ، وكن أعلان براين الذي سدر عن ذلك المؤتمر عكان في أغلبه مجرد نظهمي المرجود الاستعباري الذي غرص جدوره سنما في الريقيا ، نظم النعد مؤتمر براين استمام المنابقة نلات مشكلات : أولها هرية المنجارة في هوش ويسب نهر الكونهو و والثقية في تطبيق مبلايء مؤتمر فيها أعلم عاما الفاصة بضمان هرية الملاحة في الإنهام الموابقة على نهري الكونهو والنبير » والثالثة مسئلة نحيد الشكليات التي ينبغي الدولية على نهري الكونهو والتبجر » والثالثة مسئلة نحيد الشكليات التي ينبغي مراحةيا قبل الاعتراف دوليا باي احتلال جديد لانة أراض في سواحل أدريقيا ، أنظر الـ الـ المهروب الموابع، Pelade (n the Partition of West Africa, New York, 1966, p. 334).

⁽a) يبدو أن كلية الجبهة (Frontier) كانت نعنى ناريخيا ما مطبعه اليبولوجينا (Etymologically) إلى ذلك الجزء من المقدمة ، واذلك عان الجبهة ام ساحمل المعنى للعالم ورادا ه كما الها لا تعنى خطا ، بل المكنى من ذلك تهليا ، إذ استعملت لمعنى مساحة ، هي بهناية الجزء من الثل ، وبالتحديد ذلك الجزء الذي نقع في متدبة الإقلم .

^{1.}D. Kristof, "The Nature of Frontlers and Sciendaries" (in) Politics and Geographic Relations, ed. by W.D. Jackson, Washington, 1964, pp. 134 - 35,

أريتريا بالرغم من هزيبتها في عدوا عام ١٨٩٦ - (١) .

ويجب أن يضافه الى ظهور هذه النوى الاوروبية ، المتنفسة عسلى مشارف لراضي العبودان ، ان مثليك الثاني (Menelik) الذي كان ملكا مستقلا على شوا في الحبشة ، قد استفاد من مقتل الامبراطور يوحفا بواسطة جيوش المهدية ، واعلن نفسه نجاشيا او ملكا لملوك الحبشة في عام ١٨٨٨ ، ويلاحظ أن النجاشي مقلبك قد اقصح — ومنذ البداية — عن غيراياه النوسعية ، ولا سبها عن طريق تطلعاته الرامية الى مد حمود الحبشة الغربية حتى النيل الابيض (٧) .

ان الطريقة التي سلكتها بريطانيا للوصول لاتفاق بشان تسوية حدود السودان مع كل من غرنسا (٨) وبلجيكا (٩) ، لا تندرج في نطاق هـــذا الكتاب ، ويبتى الماينا ان نتفاول الكينية التي عالجت بها بريطانيا حـــدود السودان مع كل من الطالية والحبشة .

وكما أشرنا سلمًا من ابطاليا وجدت لنفسها مكسانا على مشارف السبودان الشمالية الشرقية ، وبالتالي تقد كان لها انتشارك مع السلطات

G.N. Sanderson, "England, Italy, the Nile Valley and the European Balance, 1890-91" The Historical Journal, Vol.7 (1964), pp. 94-119.

Sanderson, "The Foreign Policy of the Negus Menelik, 1896-1898" Journal of African History, Vol.5 (1964), pp. 87-97.

Sanderson, England, Europe and the Opper Nile, 1882-1899, Edinburgh, 1965, pp. 290-312.

⁽f) انظیر :

J. Doreste, Ethiopia, London, 1959, p.202;

⁽٧) انظــــر :ــ

وراجسع أيفسنا تسا

 ⁽A) راجع : العصل الثابن بن رسالتا الإكليبية > ص ١٨٥ .

⁽⁴⁾ وأجع : الانصل العاشر من رسالتنا الإكاديمية : ص ٧١٧ .

البريطانية في تسوية حدود اريتريا مع السودان . وهي الحصدود التي اصبحت عيما بعد ، تشكل القسم الشبيائي من الحدود المشتركة بسين اليوبيا والمسودان . ويرجع ذلك — بالطبع — للتطورات التي طرات على الوضع القانوني لاريتريا بعد الحرب العالمية الثانية كما سنوضح ذلك في مجال لاحق من هذا الكتاب .

اما الحيشية على عهد مثليك ، فقد نيت معها نسوية الحدود المستركة بين نثيوبيا والسودان ، وهي الحدود التي سترجع لها فيما بعد ، بالقسم الاوسط والتسم الجنوبي للحدود بين البلدين ،

وهكذا يمكننا أن نتناول الاصول الدبلوماسية والقانونية للمسدود الشرقية للسودان في ثلاثة أبواب ، وهي على التوالي :-

- إ ـــ الحدود بين السودان واقليم أريتريا ، أي القسم الشسمالي
 للحدود بين السودان وأثبوبيا بعد عام ١٩٥٢ .
- ٢ ـــ الحدود بين السودان وأثيوبيا ٤ أي النسم الأوسط من الحدود
 الشتركيب .
- ٣ لمتود بين السودان واثيوبها ٤ أي القسم الجنوبي من الحدود المشتركسسة .

البـــاب الأول

الحدود بين السودان وإقليم أربيريا

(القصم الشمسالي من أثبوبيا)

تستند الحدود الدولية القائمة الآن بين السودان واقليم أريتريا — في الصولها التانوئية ، على عدد من الانفلتيات والمعاهدات والبروتوكولات والول هذه الوثائق القانوئية ، هي اتفاتية السابع من ديسمبر ۱۸۹۸ التي أبرمت بين مصر وابطاليا ، بشأن تعيين (Delimitation) (۱) الحدود في القطاع الذي يهتد من رأس قصاء ، الواقعة على البحر الاحبر ، الى ملتقى نهر أمبكتا مع خور بركة ، والثانية اتفاقية الأول من يونيو ۱۸۹۹ ، الخاصة بالقطاع الذي يبدأ من ملتقى خور أمبكنا مع خور بركة ويمتد إلى مبدرات والثالثة اتفاقية السادس عشر من أبريل ۱۹۰۱ ، التي تحكم قطلساع الحدود ، الواقع ما بين سيدرات وجبل أبو جمل ، والرابعة هي ملحق معاهدة الخابس عشر من مايو ۱۹۰۲ ، المبرم بين بريطانيسا وابطاليسا وانبوييا ، والخابس عشر من مايو ۱۹۰۲ ، المبرم بين بريطانيسا وابطاليسا وانبوييا ، والخابس عشر من مايو ۱۹۰۲ ، المبرم بين بريطانيسا وابطاليسا

⁽۱) لقد على الكتاب المدتوات عديدة ، بستميندون كلية (Demarcation) تعيين ، وكلية (Demarcation) تعليم أو تخطيط ، باعتبار أن الكتبنين مترادتنان ، واقد كان أول من ميز بينهما (Mediation) في نهاية القرن التاسع عشر ، في معاشرته التي قدمها في المعهد الملكي بانجائزا علم ۱۸۹۷ ، حيث قال : (لقد الخلت كليسة (Delimitation) نشيل نحديد خط الحدود ، بواسطة معاهدة أو ما شابه ذلك . وكلك تعربتها كتابة أو شفاهة ، والحثيث كلية (Demarcation) نشيل (الوضع القطي للخطيط المعدود على الارض ، وتعرفه بواسطة أعيدة أو الة وسلسائل محسوسة أخسرى .

A.H. McMahon, "International Boundaries" The Journal of the Royal African Society, Vol.84 (1935), p.4 For Mc Mahon's Original address, see Minutes of Proceedings of Royal Institution, Vol.24 (1897), p.224,

تشين وصف علايات الحدود ، في القطاع الذي يبتد من جبل ابو جبل الى منحنى نهر سنتيت ، المواجه لمسب خور رويان ، وهو المعروف ببروتوكول الليوت ــ مارتينالي (Talbot - Martinelli)

على أن بداية التطورات الدبلوماسية للحدود بين السودان وأقليم الربتريا ، ترجع الى بروتوكول الرابع والعشرين من مارس ١٨٩١ ، وحسو البروتوكول الذي ابرمته الحكومتان البريطانية والإبطالية ، بشأن تحديد نفوذ كل من الدولتين في شرق امريقيا ، في المدى الذي يقع ما بين نهسر جوبا على المحيط الهندي ، وتقاطع خط طول ٢٥ درجة شرق مسع النيل الازرق (٢) .

ثم وقعت بريطانيا وايطاليا بروتوكولا آخر في الخامس عشر من ابريل ۱۸۹۱ ، تكيلة لتحديد مناطق نفوذهما في شرق افريقيسا ، وهمذا البرونوكول يختص بالقطاع الذي يمتد من الغيل الازرق ، الى رأس قضاء على ساحل البحر الاحمر ، وقد عينت المادة الاولى من البرونوكول ، منطقة النفوذ الإيطالي (Sphere of Influence) (٣) ، بخط بهند من رأس تصاء، الواقعة على البحر الاحمر ، الى نقطة تقاطع خط عسرض ١٧ درجمة شميل ، مع خط طول ٣٧ درجة شرق ، الى أن يلتني مع خط عرض ٣٦ درجة و ٣٠ ثانية شمال ، ويرسم خط الحدود من نقطة (الانتاء هذه ، في خط مستقيم الى سبعرات ، بحيث ينزك هذه في جهة الشرق ، ومن هذه القرية (سبدرات) ، يرسم خط الحدود في الاتجاء الجنوبي ، الى نقطة القرية (سبدرات) ، يرسم خط الحدود في الاتجاء الجنوبي ، الى نقطة على خور القائل ، تبعد عن كسلا عشرين ميلا انجليزيا ، ليتصل بنهسر على خور القائل ، تبعد عن كسلا عشرين ميلا انجليزيا ، ليتصل بنهسر

II. Hertriet, The Map of Africa by Treaty, 3rd ed., London, 1909, p.948

⁽٢) تحديد مناطق التغوز (Sphere of Influence) ه هو شكل من الإشكال التسبق ايندعها الاستعمار في القرن التاسع عشر ، فعسرس بقرئسه في بعض الاقساليم ، مون النزامات مادية أو فالوئية محددة ، للبزيد من المفاصيل من المشي الذي يمي البسسه الاستعماريون > باستعمالهم هذا اللامير > والإثار القاتونية لهذه الجدعة > واجع الفصل الثاني ، الجاب الاول ، من الجزء الاول ، فرسالتنا الاكاديمية .

مطبرة عند خطي عرض ١٤ درجة و ٥٣ ثانية شبال ، ثم يدفعب خط المعدود ، مع مجرى ثهر عطبرة ، الى أن يلتقي مع خسور كاكامسوت أو (حاصاموت) ، ومن هناك يتجه خط المعدود غربا ، حتى يلتقي مسع خور المسن ، ثم يتبع خور (المسن) حتى التقاله مع نهر الرهد ، الى مساءة شمسيرة بين ملتقاه مع خور (المسن) وتقاطعه مع خط طول ٣٥ درجسة شرق ، ثم يتبع خط الحدود خط طول ٣٥ درجة شرق ، حتى يلتقي مسع النيسل الازرق (٤) ،

مذا التطاع ببثل النواة الاولى لتميين المعدود الدولية بين السودان واريتريا ، وقد اعطت الفترة الاولى من المادة الثانية ، من هذا البروتوكول ، "الحق لايطاليا بأن تحتل كسلا والاتليم الواقع الى الفسرب منهسا ، اذا انتضائها الشرورة العسكرية للتيلم بذلك ، وقد حددت المنطقة التي يجوز لايطاليا احتلالها ، بنقطتين على نهر عطبرة ، الاولى هي قوز رجب من ناحية الشبال ، والثانية نقطة سميت غورد من ناحية الجنوب ، ونصت النقرة الثانية من ذات المادة ، على أن أي احتلال تقوم به ايطالبا لاتليم الاراضي ، ونصت النقرة سراحة على أن نظل تلك المحتوق موقوقة ، الى الراضي ، ونصت النقرة سراحة على أن نظل تلك المحتوق موقوقة ، الى المنية ، والمتصود بذلك ، الاراضي الني تحد شرقا بخط الحدود الذي تم الانتفاق عليه ، بيوجب المادة الاراضي الني تحد شرقا بخط الحدود الذي تم الانتفاق عليه ، بيوجب المادة الاولى من البروتوكول ،

وتعهدت أيطاليا بمقتضى المادة الثالثة من البروتوكول ، بالامتفاع عن النامة أية أعمال على نهر عطيرة ، يكون من شمسأنها التأثير بدرجسة محسوسة على كهية تدفق المياه في هذا النهر ، هذا وقد أعطت المسادة الرابعة من البروتوكول ، الرعايا الإطاليين والاستخاص الذين يأتون تحت الصهاية الإيطالية وبضائعهم ، هق المرور ، في الطريق الواقع ما بين كسلا والمتهة الانيوبية ، دون مرض أي ضرائب عليهم أو على بضائعهم .

o) راجيع :

وفي العام التلي ، وتعت الحكومتان الإيطالية والمعربة ، انفساق الضامس والعشرين من يونيو ه١٨٩ ، وهو الانفاق الذي عين بصورة تقيقة ، المدود التي نفصل الإراضي الإيطالية من الأراضي المصرية ، في التطاع الذي يمتد من رأس تصاء الى خور بركة (ه)،

ولقد نصبت (لمادة الأولى ، بن ذلك الانعاق ، على أن خط الحصدود بين بصر واريقريا ، في الاقليم الواقع بين البحر الاحمر وخور بركة ، يتبع خطا ، بيدا بن رئس قصاء على ساحل البحر الاحمر الغربي ، حتى بلتقي بالغرع الرئيسي لخور قرورة ، على مسافة كيلومتر تقريبا بن الساحل ، شم يسير خط الحدود صاعدا ، بهجرى (قرورة) الى نقطة قرورة ، وبن هذه النقطة ، يتبع خط الحدود سلسلة الجبال التي نفصل خور (عايت ا عن خور (مرب) في الشبال ، وخور (فلكت) عن خور (سللا) في الجنوب ، لغاية نقطة على هضبة (هقر نؤوس) ، ومن هذه النقطية الإخيرة ، يسير خط الحدود حتى يلتقي بخور بركة ، ومن خور بركية ، ونه خط عرض ١٧ درجية شيمال ، بع خط طول ٢٧ درجة شيمان ، بع خط عرض ١٧ درجية شيمان ، بع خط طول ٢٧ درجة شيمان ، بع خط طول ٢٧ درجة شيمان ،

واهم اتفاق بونيو ١٨٩٥ ، بتنظيم وضع القبائل شبه الرعوية ، التي تعيش على ، او بالترب بن الحدود ، وفي هذا الصدد ، انفتت الحكومتان على تبعية قبائل هازيدالدوا ، وفيلندا وبيت مالح ، والرشايدة ، وبعض مروع قبيلة البني عامر ، التابعة الشيخ ادريس حمد ، للحكومة المسرية ، كما تم الاعتراف بتبعية البني عامر ، التابع بن الشسيخ على المسجن والشيخ حجيد شريف ، للحكومة الاريترية ، والتزمت الحكومتان على السماح للقبائل الدي تم تنظيم تبعيبها ، بالرعى والزراعة في اراضي كل من الحكومتين ، على اسمر بادلية ، مع الاحتفاظ الذي من الحكومتين بالحسق في غرض صرائب معدلة ، وتضمتت المادة الرابعة من الاتفاق ، فقرة تمنح الحكومتين من السماح لاي من القبائل الذي من الاتفاق ، فقرة تمنح الحكومتين من السماح لاي من العدود ،

ره) راهــج ∹ –

والاتامة يصفة دائمة في أراضيها : هربا من رؤساتها ، كما أعطت ذات المادة ؛ الحكومتين حق أتخاذ كل الإجراءات اللازمة لنجريد تلك التباثل من أسلمتها .

ويلاهظ على هذا الاتفاق ، انه ابرم بين الحكومة الإيطائية والحكومة المسرية ، وليس بين الحكومة الايطائية والحكومة البريطانية ، كما جاء في صدر الاتفاق ، على أن الذي وقع الاتفاق هنو كتشش (Kitchener) سردار الجيش المسري في ذلك الوقت (١) ، وتبرير ذلك ، هو أن بريطانيا كانت تتولى ادارة علاقات مصر الخارجية في تلك الفترة ، كما يلاحظ أن الذي وقع الاتفاق ، نيابة عن الحكومة الإيطالية ، هو براتيري ، حساكم أريتريا ، لانها كانت قد اصبحت مستعبرة الطالية .

وبعد عليين من وضع كسلا بعث السيطرة الإيطالية ، اغسطرت البطالية اغسطرت البطاليا الرابع بدها من تلعة كسلا في عام ١٨٩٧ ، ويرجع ذلك للضغسوط التي كانت تحيط بايطاليا ، من قبل جيوش الخليفة عبد الله من ناحية ، واكسد واثيوبيا سخاصة بعد هزيبة ايطاليا في عدوا سمن ناحية اخرى ، واكسد القرار الخاص بثقل كسلا الى الخدوية : سريان برونوكول الخامس عشر من ابريل ١٨٩١ ، فيما يقعلق بالاختصاص السياسي والعسكري في تلك المنطقة ، كما أشار بأن مقابر الايطاليين في كسلا ، مسخل كما كانست ممملكات لايطاليا ، أما بالنسبة للحدود غلقد تركت مسئلة تسويتها للوقت الذي تسراه الحكومتان مناسسيا .

ويبدو أن الحكومتين كالقا حريصتين على مسوية الحدود بسيمن السودان وارينزيا ، أذ أبرمنا أتفاقا في السابع من ديسمبر ١٨٩٨ ، بشأن

⁽T) كَشَيْرِ (Kitchenert) هو الذي قاد غزو السودان عام ۱۸۹۸ ، ثم اسبح هكيسيا فلسودان بيتنفي انفاقية التاسع عشر من يغاير ۱۸۹۹ التي ابريت بين المكروبة البريطانيا وقصلا البريطانية وحكومة خدير يمي , وأصبح كتشفر في مرحلة بالله مبتلا لبريطانيا وقصلا هاما لها في حص . ولقد اربيط اللم كلامشر أنضا بالسوبات الإولية فلجدود الدولية من المسودان ويرقضيدا .

التطاع الواقع ما بين رأس تصاء ، وملتقسى نهر لبيكتا مع خور بركة ، وقد وقعه نيابة عن الحكومتين ، المحافظ المنني لمستعمرة أرينسريا من جانب ، ومحافظ مدواكن وقائد حامية كسلا من جانب أخر ، وهو الاتفاق المعروف بانفاق بارسونس — مارتيني (Parsons - Martial) ،

وتُمِيتَ الْمَادَةَ الأولَى ؛ مِنَ الأنقاقي ؛ على أنَّ الْحَدُودُ بِينَ الأراضَى المصرية والاراشي الإيطالية ، الواقعة شمال مستميرة اريتريا ، هي خَطَّ بيدا من نقطة راس قصاء ، ويتجه غربا على طول اكمة (حليباي) و (َجابي هیلی) ٤ حتی بلتنی بمجری نهر ترورة ، ثم یذهب مناعدا حتی هضبسة (تجلانيت) ، ومن هذه المضبة الاخيرة ، يسير خط العدود متبعا جبال (ابايندو أ) ع حتى يلتقي بسلسلة الجبال التي تفصل وأدي (قرورة طبح) في الجنوب عن وادي (هيتر ار مويرب) في الشمال ، ثم يتبع خط الحدود سلسلة الجبال في الاتجاه الغربي ، ثم يلتقي بنل (شبعاتكولت) ، ومن هذا التل الاخبر ، يذهب خط الحدود منتبعا سلسلة جبال (سقادطليم) حتى يلتقي شميال جبل (روربيت) بمسافة تليلة ، مع هضبة هجرنووش ، ثم يتبع غط الحدود ، الحامة الشمالية لهذه الهشبة الاخيرة حتى تمة جبل (حامويات) ، ومن هذا الجبل الاشير ؛ يسير خط الحدود) منتبعا خور المنا لَمَايَةَ أَجِلَرَ آمَنًا . ومنها يذهب الى جِبلُ (حار) عبر اتليم جبلي 6 يفصل بين مجرى خور المبكتا الاوسط وخور لورى ، ومن هذا ألاتليم الجبلي ، يسير خط الحدود ، جنوب خور بركة ، ويلتني به عند يلتني الاخير مسع خور أبيكتا ، متتبعا سلسلة الجبال التي نعيط شمالا بالوادي المتغفض لخبور المنكتباء

ويهكننا التول بأن الوصف الجديد للحدود ، جاء أكثر دقسة من الاوصاف السابقة ، وقد تغلين الاتفاق نصا يشير بتكوين لجنة حسدود لمشتركة ، لتقوم بوضع معالم الحدود الذي تم الاتفاق عليها ، وذلك في

⁽۷) داجسج :-

ظرف الدحة اشهر التالية . وقد تم التصديق على هذا الانفساق ، في السادس والسابع من مارس ١٨٩٩ ، عن طريق نباتل الوثائق بين ممثلي بريطانيا وإيطاليا في مصر ، ولعل في هذا الاجراء ، ما يؤكد ما اشرفا اليه مطفا ، وهو أن بريطانيا ، كانت تنولي بالفعل ممارسة كمل ما يتصل يشئون مصر الخارجية ،

وواصلت الحكومتان في ذات الوقت ، احتمامهما بأمر وضع تحركات القبائل ، التي كانت تتيم ملى ، أو بالقرب من الحدود . فأبرمتا اتفاقا آخر في السابع من ديسمبر ١٨٩٨ ، بعدف تنظيم الضرائب ، التي تدفيمها القبائل السودانية ، التي تقوم بالرعي داخل الراضي الاريترية .

والتبائل التي شبلها الاتفاق هي : الرشسايدة ، والهاسسيري ، والانلائدا ، وبيت بهالا ، وقد تضيفت الاتفاقية غصا يشير الى تكسوين للجنة بشتركة ، تقوم بتحديد مناطق رعي كل تبيلة من هسده التبائل ، بالاضافة الى منح حكومة أريتريا الحق في نظر أبة طابات ، قد تتقدم بها بعض التبائل التي لم يشهلها الاتفاق ،

لا شك أن أتفاق السابع من ديسبير ١٨٩٨ ، يعكس اهتبابا فريدا في نوعه ، أذا ما نظرنا أليه في أطار معاهدات وأتفاقيات الحدود ، ألتي تم أبرامها في القرن التاسيع عشر ، أذ أن أغلبية كبيرة من معاهدات وأتفاقيات الحدود ، التي توصلت أليها الدول الاستعبارية فيها بينها ، قد أهبلت أو تجاهلت العديد من المبادى، الاساسية في تنظيم وتعيين العدود (٨) .

⁽⁴⁾ القد شهد شباهد بنهم هو القورد سالبسبري عنديا قال عند توليع اتفاى ١٨٩٠ الإنجليزي القرنسي ٤ الذي وضع اللبنات الاولى المعنودة المعامرة بين نيجيها وداهرمي والتيجر وتشاد : (لقد كنا يتشخلين في رسم خطوط على خرائط تتعلق باقاليم في تطهلاا قدم رجل ابيض ، ولقد كنا تعطي لبعضنا البعض جبالا وأنهارا وبحيات ، وكان المعالس الوحيد الذي واجهنا في ذلك النوزيم › هو اثنا لم ذكن ندري أين تقع ذلك المبسال والانهسال والانهسال والانهسال والانهسال والانهسال والمراد الدي المسال المراد الدي المسال والانهسال والديم والانهسال والانهسال والانهسال والانهسال والانهسال والانهسال والانهسال والانهسال والانهسال والديم والانهسال والانهسال والانهسال والديم والانهسال والانهسال والديم والانهسال والديم والانهسال والمراد والانهسال والمراد والانهسال والديم و

فكثيرا ما تسبب معاهدات الحدود مجهوعات تبلية الى تسبين ، وكثيرا ما حربت اتفاقيات الحدود مجهوعات تبيلة من أماكن رعيها التقليدية (٩)، ولذلك غان ما تضبغه الغاق ديسمبر ١٨٩٨ من تصوص ، هو ما تسعى (اليه العديد من الدول في عصرنا هذا ، وهي تهتم بتنظيم تحركات رعاياها ، الذين يقيمون على ، أو بالقرب من الحدود المشتركة مع دول أخرى ،

كما هو واضح فان الجهود التي تعرضنا لها سلقا ، كانت المصرة على ما يمكن اعتباره حدودا بين السودان والجزء الشسمالي من حدود اريتربا . وهو القطاع الذي يعتد من رئس قصاء على البحر الاحمر ، الى ملتقى نهر المبكتا مع خور بركة ،

آیا بالنسبة للحدود ، بین الیبودان والجزء الجنوبی بن حسفود اربتریا ، قان اول تعیین لها قد بدا فی عام ۱۸۹۹ ، وهو الذی تضمنیه الاساق علی تعیین الحدود ، فی التطاع الذی بیدا من آخر نقطة تم تعیینها ، وهی تقاطع خور برکة مع نهر امیکتا ، وینتهی فی مبدرات ، وقد نم باللمعل بناء ووضع سبعة وعشرین عبودا ، علی طول هذا القطاع من الحدود ، بیقتضی انفاق الاول من یونیو ۱۸۹۹ ، المصروف باتفاقید والتر بیونتینانی (Walter · Bonglovanni) . وقد نص ذلك الانفاق ، علی آن خط الحدود ، یذهب صاعدا مع مجری خور برکه من نقطة النفائه مسع خور امیکتا حتی ملتقاه مع نیر داد! ، وین نقطة النقاء خور برکة مع نهر دادا بنجه خط الحدود مسوب الناحیة الشمالیة الغربیة ، منبعا مجسری تهر دادا ، عند سطح سلسلة تلال اسکینیا او (اسکینی) ، ثم بتجه خط الحدود ، صوب الجنوب ، متنعا حاجز الجمال الذی یفصل المسیلات ،

⁽١) وسف هويبليدي Whittlesey المسدود في تفريقيا في كتابه الارض والدولة بفوله : (ان الخريطة السياسية الاربقيا ، تتاج نلعية شطونج دبلوماسية يسمين القسوى الاستعمارية ، وقد بدأت نقك اللعبة وأذ عام ١٨٨٠ على موائد المجالس الاوروبية ، يواسطة أفراد لم يروز العربقيا) .

D. Whitlesey, The Earth and the State, 2nd ed. New York, 1944 p.334

التي تصب بباشرة في خور بركة في الشرق ، من تلك التي تصب في خور التاش ولا تجويب في الغرب ، ويتكون هاجز الجبال هذا ، من سلسلة تلال (اسكنيا ، وكوريب ، ونايات ، وتايت) وجبل (ميسان) واخيرا جبل (بنيغير) ، ومن هذا الجبل الاخير ، يتجه خط الحدود في خط مستقسيم تقريبا ، متبعا سلسلة ثلال سبدرات ، التي تتكون من تل تبدلاى وجبل أفابجانبيب وجبل كليمانيا وجبل دريا دوب ، ومن هذا الجبل الاخير سيتجه خط الحدود الى جبل (كوكاسانا) ، ثم يعبر خط الحدود سلسلة بدرات ، في قرية سبدرات نفسها ، تاركا السنوح الغربية لجبل شيابابيت في أراضي السسودان (١٠) ،

ويلاحظ على هذا الاتفاق ، انه أبرم بين حكومة السودان وحكومة أريتريا ، وهذا خلافا لما سبقه من اتفاقات ، اذ كانت كل الاتفاقات التي تتصل بالسودان ، تبرم بواسطة الادارة البريطانية في مصر باسم المكومة المصربة ، ويرجع هذا التفيير للتطورات الدستورية التي طسرات على الوضع القانوني للسودان بعد التاسع مشر من يتاير 1844 ،

في هذه الاثناء ، كانت الحكومة البريطانية قد قطعت شوطا بعيدا في مغاوضاتها مع الامبراطور مثليك ، بشأن الحدود بين السودان وأثيوبيا . وقد عن السلطات البريطانية أن نظمس رأي الحكومة الايطالية ، بشأن الحدود التي أوشك الاتفاق أن يتم بشأتها مع مثليك ، ويبدو أن السحبب الرئيسي الذي جعل السلطات البريطانية تتوم بذلك الاجراء، هو أن الحدود المتترحة مع أثيوبيا ، ستجري إلى الشرق من الخط الذي جاء في بروتوكول المترك أبريل 1841 ، وهو البروتوكول الذي عين مناطق النفوذ البريطانيسة والايطالية كما شرحنا ذلك سلفا ، ذلك بالإضافة إلى أن من شأن الرد الإيطالية ، أن يمكن السلطات البريطانية ، من أن تتحسس الروح العلمة الايطالي ، أن يمكن السلطات البريطانية ، من أن تتحسس الروح العلمة

ادا) راجسع : -

للسلطات الإيطالية ، نيبا يتعلق بالاستبرار في معالجة الحدود المستركة بين السودان وأريثريا (11) -

وقد بعثت الحكومة الإبطالية ، بمذكرة للحكومة البريطانية ، بتاريخ السائمس والعشرين من دبسببر ١٨٩٩ ، نقلت نيها عدم اعتراضها على الحدود المترحة بين السودان واليوبيا (١٢) ، وعلى ضوء هذه المذكرات ، مضمت المسلطات البريطانية في نسوية حدود السودان مع اليوبيا ، على النحو الذي نبينه في الباب الثاني من هذا القصم ، لما نيما يتعلق بالحدود مع ارينريا ، نقد تبكنت الحكومتان البريطانية والإيطالية ، من ابرام اتعاق السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، المعروف بانفاق تاليوت — كوالسي يقد من سيدرات الى جبل أبو جمل (١٣) ،

رئيس الاتفاق على أن ينجه خط المدود بن سبدرات ، في أتجهاه بستتيم صوب الجنوب إلى جبل أندارياب ، الذي يتع على مساقة ثلاثة كبلومترات تقريبا بن الضفة البيني تقريبا لخور القسائل ، ، ومن جبال الدارياب، يسبر خط الحدود في الاتجاء الغربي، إلى نقطة على خورالقائل،

⁽¹¹⁾ كلد اقترح الاجواطور بتلبك على المفاوض الجريطاني حارفتون (Harrington) ، كها سفرى في مجال لامن ، معودا بدلا عن العدود التي تقع الى الجنوب بن (لفط نومات توطك ، وهي العدود التي ترست مناطق النفوذ بين بريطانها وايطانها ، بمنشسس برونكوني الرابع والمشرين من مارس والخامس عشر بن آبريل ۱۸۹۱ ، كابرمين بسين يويطانها وابطانها ، والحدود المفترحة تقع الى انشرق بن خط بروتوكول الغامس عشر من أبريل ، ونبدا بن نودتك بدلا بن نومات .

[:] انظر وثبقة وزارة الكارجية البريطانية: F.O./1-45, Notes exchanged between I and Curries and the Italian Minister for Foreign Affairs, 6/12/1899

F.O./403/289, Italian Government Notes. 26/12/1890

در اهم أيضًا) . الربخ اربيريا ٤ (١٩٧) عن ١٠.٧ ، وراهم أيضًا (١٣) Hertslet, op.cit, p.1165,

تقع جنوب جبل (قلسا) الذي يترك كلية في الاراضي السودانية ، وبين هذه المنطقة التي تقع في الضفة البيني لكور القائس ، يسير خط الحدود في اتجاه بسبتيم ، الى اعلى نقطة في جبل ابو جبل ، وبين هذا الجبل ، يذهب خط الحدود في اتجاه بسبتيم ، الى نقطة تقع على خط عرض) (درجة و ١٢ ثانية شبال على الضفة البيني لنهر عطيرة ، في الاتليم السفسيم المسبي (الايجيري) والذي يقع بين اقليبي ايوبا او الوبا والرميلة شبالا ، والنايم المقلم جنوبا ، وفي هذه النقطة » يذهب خط الحدود صاعدا ، مسع مجرى نهر عطيرة الرئيسي ، حتى يصل الى النقطة التسي بلتقسي نيها المطيراوي (١٤) مع نهر سببت ، ويترك خط الحدود عند هذه النقطية مجرى نهر عطيرة ، ويذهب مباعدا مع نهر سببت ، الى نقطة نقع بين اقليبي (الجريشي) و (ايودا) ، ثم يذهب خط الحدود من هذه النقطة ، في اتجاه بسبتيم ، صوب الناحية الشبهائية الشرقية الى (تودلك) ، تاركة مجبوعة الآكام (لعروفة باسم جبل (ايلاكلاي) داخل الاراضي الاريترية ، مجبوعة الآكام (لعروفة باسم جبل (ايلاكلاي) داخل الاراضي الاريترية ،

لقد يهد أتفاق تألبوت - كوللى ، الطريق لمؤتبر هام عند في لندن ،
يين السلطات البريطانية والإيطالية ، في الفترة ما بين التابن عشر والثاني
والعشرين من توقيبر ١٩٠١ ، وكان الفرض الاسلسي من المؤتبر ، هو
فتح باب المفاوضات بشأن الحدود بين الاقاليم البريطانية والاقاليم
الإيطالية ، بالاضافة الى مسألة تسوية الحدود بين هذه الاقاليم من ناحية؛
واثيوبيا من ناحية الحرى (١٥) ،

ويبدر أن أهتبام المفاوضين الإيطاليين ، قد أنصب على ضرورة التأكد من تبعية الاراضي ، التي أتخذت شكل متوازى الإضلاع ، الذي أنبثق عن أتفلق أبريل 19.1 ، لايطالها ، أما المسلطات البريطانية ، فقد أنصرت أهتبامها لجعل كل الاراضي ، التي تقيم فيها أو تستعبلها قبائل الحمران ، داخل اختصاص حكومة المدودان ، بالإضافة إلى التأكيد بأن الفط الذي

⁽¹⁾ هذا هو الإسم المتمارف عليه في كل القابلق التي يمر عليها نهر عطيرة .

 ⁽¹⁰⁾ والاهظ أن النبوبيا لم تشترك في هذا المؤسر بالرغم من أنه ينسل بحدودها .

يعتد من تومات الى تودلك ، يمثل الخط الفاصل بين الاتاليم الواقعة تحت السيطرة البريطانية ، والاتاليم الواقعة تحت السيطرة الإيطالية .

ويعد بداولات مطولة ٤ سدر عن المؤتبر ٤ أعلان الثاني والعشرين مِنْ مُومَمِينِ ﴾ الذي تضين في مثرته الاولى ، اتفاق الدولتين ـــ البريطانية والابطالية ــ على ضرورة تكبلة تميين الحدود بين السودان واريتريا . وقلك يرسم خط من أبو جمل جنوبا ، حتى ملتقى نهر أم حجر مع تهسر ستيت . كما تغليفت ذات الفقرة انفاقا ، على أن يقسسوم مندوبان من الطرفين ؛ بوضع علامات نبين هذا الخط على الأرض ؛ أخذين في الاعتبار المعالم الجغرافية ، ونصت الفترة الثانية من الاعلان ، على نقل الأراضي الوامّعة الى الشرق ، من الخط الذي تم الانعاق عليه ، الى أريتريا ، بعد موامَّقة مَعْلَيْك ، وهي الاراضي التي سبق أن أعفرت بها الامبراطور مثليك ، باعتبارها جزءا من الاراشي السودائية ، اما الاراضي الواتعة الى الغرب من هذا الخط ٥ وشميال الخط الذي يهتد من تومات الى تود لك ، والني تأخذ شكل متوازي الاضلاع ، مند والنت ايطاليا على ضمها للسودان . وعلى ضوء هذا الانتباق ، فقد تم توجيه الحدود بين السودان واليوبيا ، في القطاع الذي يهند ما بين نهر سنيت والمنهة ، الى جهة الفرب ، بحيث ينرك الى انبوبيا نوتارا ، والطريق التجاري الذي يبند بن غوندار الى اریتریسا (۱۲) .

واتهت الحكومتان ، على بدل الجهود الضرورية ، لاتناع منابك المتنازل عن الراضي ، الواقعة الى الشرق ، من الخط الذي يمتد من تودلك الى مايتيب ، مقابل مد الحدود الانبوبية ، كما اتفتنا على ضرورة عقد اجتماع في روما ، لمقابعة مناتشة تسوية الحدود بين السودان وانبوبها ، في حالة رفض منابك للتنازل المني ، لما بالنسبة للحدود بسين اربتريا في حالة رفض منابك للتنازل المني ، لما بالنسبة للحدود بسين اربتريا وانبوبها ، فقد انفتت الحكومتان على تبول الوضع الراهن (Sizim Quo)

⁽¹³⁾ راجستے : 🗝

بالنسبة للاراضي ألتي تقع الى الشمال من الخط » الذي يمتد من تومات الى تودلك ، وكما سنرى في الباب التألي ، مان الطروف لم تتلطب عقد مؤتبر روما المسار اليه ،

بتي أن نذكر بأن خط الحدود بين أريتريا والسودان ، والمسين بهتنضى أعلان أبريل ١٩٠١ ، قد تم تعديله بموجب لمحق معاهدة الخالمس عشر بن يابر ١٩٠٢ ، فقد نصت المادة الثانية ، بن ذلك المحق ، على أن يتم تعديل خط الحدود بين السودان وأرينسريا ، المحسد بواسسطة المتدويين الانجليز والإيطاليين ، بموجب أعلان السائمس عشر بن أبريل أو ١٩٠١ ، بخط آخر يسير بين سبدرات الى جبل أبوجهل ، ثم الى لمنتى خور أم حجر مع نهر ستيت ، وتنفيذا للفترة الأولى بن الأعلان ، فقد تسام لمندوبون بن حكومة المدودان وحكومة لريتريا ، بتخطيط الحدود المشتركة، أي القطاع الذي يعتد بن جبل أبو جمل الى منحنى نهر ستيت ، الواجه لمب خور رويان ، وقد جاء وصف علامات هذا النخطيط ، في اتفاق الثابن عشر بن تبراير ١٩٠٢ ، المعروف ببروتوكول نالبوت سامارتينالي ،

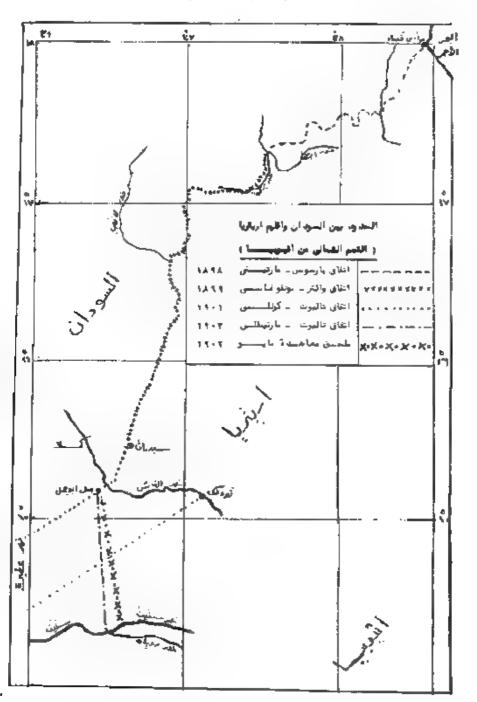
وينص البروتوكول ، على أن يبدأ خط العدود ، بن أعلى قبة في جبل أبو جبل ، إلى أعلى نقطة بن يجبوعة الأكام المعروفة باسم البوارق ، وبن بعد عن أبوجبل مسافة أربعة عشر كيلومترا ، وبن البوارق ، يبغي خط الحدود في أنجاه مستقيم ، إلى المافة الشرقية لتلال كورايتيبه مارا التجاويف المائية من تلال كوارتيب ، بقع الى الغرب من خط الحدود ، أي التجاويف المائية من تلال كوارتيب ، بقع الى الغرب من خط الحدود ، أي مستقيم ، إلى فيطة الاشجار المشهورة ، التي عند الطرف الغربي للتل مستقيم ، إلى فيطة الاشجار المشهورة ، التي عند الطرف الغربي للتل المواتع بين أم بريتم والحفرة ، ويلتني خط الحدود ، نحو الطريق الدائمة الواتمة بين ود مزمل والحفرة على مسافة . ٢٥ متر تقريبا ، من الخافة النتي بعبر عندها أقرب مجرى مائي الى الغرب مباشرة * من الحافة النتي بعبر عندها أقرب مجرى مائي الى الغرب مباشرة * من الحافة المشار اليها سلفا ، ومن النقطة الاخيرة على طريق أم بريقع بـ الحفرة ، المشار اليها سلفا ، ومن النقطة الاخيرة على طريق أم بريقع بـ الحفرة ،

يهضي خط الحدود ، في اتجاه مستقيم الى حنية نهر سنيت ، المواجهة مباشرة مصب نهر رويان (١٧) ،

هذا وقد تبت اعادة تخطيط ، وتكثيف ، علامات الحدود في هـــذا التطاع ، بعد ثلاثة عشر عليا ، وضبن ذلك التكثيف في اتفاق أبرم في ألاول من يقاير ١٩١٦ ،

متعوظة : خطوط الحدود التي تضبئتها الاتفاتات والبروتوكولات التي تناولها هذا الباب مبيئة في الخريطة التوضيعية رتم (١) •

⁽١٧) انظر السامنيي ۽ الرجع اقتنايق ۽ هن ١٧٨



السيساب المشساني

الحدود بين السودان والقسم الأوسط لأثب سوبيا

لقد توقعت السلطات البريطانية ، منذ الايام الاولى لغزو السودان، تشوب مشكلات على الحدود مع اليوبيا ، ونقد كان لذلك النوقع ما يبرره ، اذ أن الامبراطور مثليك ، كان قد المصبح سلفا عن تطلعاته التوسعية ، ولمل ابلغ دليل على ذلك النزعات التوسعية لمثليك ، أنه بعث في العاشر من ابريل ١٨٩١ ، بخطاب في صورة منشور ، لكل التوى الاوروبية ، تحدث فيه عن مسيحيته ، ثم ضيفه ما اعتبره ، ونقا لوجهة نظره ، حسدودا لاثيوبيا ، وحسبنا أن نذكر بأن مثليك لم يكتف في خطابه ، بادعاء الحلسب الاراضي الواقعة في الجزء الشرقي من السودان ، بل وصلت به نزعانسه التوسعية ، لادعاء الحق على الخرطوم ذاتها (١) ،

ومها ضاعف من تلق السلطات البريطانية ، أن أيطاليا ، التي كانت تسائدها بريطانيا في سميها لتحقيق تطلعاتها الاستعمارية في أثبوبيا ، قد

F.O./304/155, April 1891

⁽۱) وثبقة وزارة الخارجية البربطقية :-

والنسي الكامل لقطاب مثلبك الذي بعث به الدول الإرروبية انظر :--. R. Greenfield, Ethiopla, London, 1965, pp.464-5;

H.G. Marcus. "A History of the Negotiations Concerning the Border between Ethiopia and British Fast Africa", Boston University Papers on Africa, Vol. 2, 1966, p.240

هربت في علم ١٨٩٦ ، أمام جيوش منايك في معركة عدوا المشهورة (٣) . ثم أن فرنسا ، المنافس التقليدي لبريطانيا ، كانت قد بدأت سلفا تحركها نحو النيل من جهة الغرب ، وقد خشيت بريطانيا من الاشاعة التي تقول بأن فرنسا قد تجحت في افراء اليوبيا ، لكيما تساعدها في تقدمها من ناهية الشرق ، للسيطرة على أعالى النيل ، مقابل أن تابي فرنسا تطلمات منايك التوسعيسة (٣) .

وهكذا غقد رأت السلطات البريطانية ؛ أنه بن الضيروري جددا الوصول الى تفاهم مع الإمبراطور مثليك (Modus Vivendi) خامية وأن جيوش الغزو قد بدأت سلفا تحركها جنوبا نحو السودان ، ولتحتيق ذلك النفاهم ؛ أوقدت الحكومة البريطانية بعثة برئاسة رينيل رود (Rodd) الى الامبراطور مثليك في عام ١٨٩٧ ،

لقد وجهت وزارة الخارجية البريطانية رود ، بأن ينتل مشاهر الود التي تكنها الحكومة البريطانية لانبوبيا وحرصها على الحفاظ بعلاقات طيبة معه ، كما كلفته بأن بشرح للأمبراطور ، طبيعة العبليات التي كانت تقوم بها الحكومة المصرية في ذلك الوقت ، باعتبار انها كانت تهدف فقط ، الى الإنباء على المديريات التي كانت تحت السيطرة المصرية ، وهي بالتالي

^(؟) فقد وقعت ابطائبا معاهدة مع منابك في عابر ١٨٨٩ عرفت بمعاهدة اوتشبيالسي عا وبموجبها فهنت ابطائبا أن الديشة عاصبحت نحت خماية ابطائيا ، وادى الإخلاف في تفسير المادة (١٧) من هذه المعاهدة عالى عرب (عدوا) المشهورة ، وكان التص الإيطائي لهذه المادة يقول : (يجب على الحيشة أن تكون اتصالاتها مع الدول الاغرى عن طريق ايطائيا) ، وقد ونفى يقول التص الامهري (بمكن فلعيشة أن تفسل بالدول الاغرى عن طريق ايطائيا) ، وقد ونفى منابك النصير الإيطائي > وأعلن المفايعا > الابر الذي قاد للعرب التي النهت بالتصاره على الجيش الإيطائي ، ولقد انتهت هذه المعركة القاسلة ، بمعاهدة وقعها الطرفان في أديس أيابا في السادس والمشرين من الكوبر ١٨٩٦ > اعترف فيها منابك ع بحق (يطائبا في الجفاء في اربتريا ، راجع : سبن ٤ المرجع السابل ع من : (١٨٩١)

⁽٢) انظلسر : ـــ

Sir J.R. Rood, Social and Dipomatic Memories, 1884-1901, London, 1923, P.112

فسير معقومة باي عداء نحو اثيوبيا ، وتضيئت تعليمات وزارة الخارجية لليستر رود ، استعداد الحكومة البريطانية للاعتراف بعدود اثيوبية ، في المدى الواتع ما بين خطى ١٠ و ١٥ درجة شمال ، شريطة لن لا تزيد هذه الحدود ، عن مناطق نفوذ ابطاليا التي حددها برونوكول الخامس عشر من ابريسل ١٨٦١ (٤) .

وبالرغم من أن وزارة الخارجية البريطانية ، قد نبيت المستر رود ،
الى أن مسألة حدود اليوبيا ، على النبل الأزرق ، تتصل بصغة أساسية
بيسالح مصر ، وأن عليه أن يهتدي في مفاوضاته مع منابث ، بنصبحة لورد
كرومر (Cromer) بالتي يجب عليه أن يتزود بها قبل مفادرته التساهرة
الى أديس أبابا ، قان الحكومة البريطانية كانت موافقة على مسد حدود
الثيوبيا ، حتى ذلك الجزء من النبل الأزرق ، الواقع ما بين كركوج وفامكا ،
اذا كان ذلك ضروريا للحصول على تحالف وتعارن مثليك ضد قسوات
المهديسية (٥) .

ومنديا بدأت المفاونسات بين منابك ورود ، وضح للاخير بأن أتصى التفارلات ، التي وجهته وزارة الخارجية بالتفارض في نطاتها ، هي أقسل بكثير من الاراضي التي يدعي منابك تبعينها له ، ولم يقف الامر عند هسذا الحد ، بل أن منابك أنصح عن رغبته في الاحتفاظ بأراض أخرى ، لم يسبق له أن أدعى ملكيتها ، وهكذا تأكد للبستر رود عدم جدوى الاستمرار في المفاوضات مع منابسك (١) ،

وقد بعث العتبد ونجت (Wingate) ؛ الذي كان ضون اعضاء بعثة رود ، بتقرير مفصل الى وزارة الشارجية البريطانية ، اوضح فيه ان مغليك

F.O./403/255, Salisbury to Rodd, 24/2/1897 النظر وثبيَّة وزارة الخارجية البريطانية : F.O./403/255, Salisbury to Rodd, 24/2/1897

 ⁽٥) راجع وثبتة وزارة المفارجية البريطانية الشار اليها اعلاه .

F.O./403/255, Rodd to Salisbury, 14/5/1897

لم يقم باحتلال عملى للاقاليم التي كان يدعيها - ويبدو أن السبيه في ذلك يعود ، إلى أنه كان حريما على عدم فتح جبهة جديدة مع الخليفة عبدالله وقد خذر ونجت في تقريره ، من المخاطر التي قد تنشأ ، إذا مسا بسدات السلطات البريطانية مفاوضات بشأن حدود اليوبيا الفربية ، في تلسك النظروف ، ولكنه نبه في ذات الوقت ، إلى أن تبدأ المفاوضات بعد هزيمة قوات الخليفة عبد الله ، إذ أن من شمسان ذلسك ، أن يحتسق المفاوض البريطاني سندا معتويا ، يمكنه من توضيح دعواه بصورة واضحسة وتاطعة الوحو الذي لم يكن متوفرا في ذلك الوقت (٧) .

وعلى ضوء المعلومات التي وصلت من بعثة رود ، غررت الحكومة البريطانية تأبيل مسألة المفاوضات الخاصة بالحسيدود مع أثيوبيا . واستجابت الحكومة البريطانية لانتراح رود ، نقررت تعيين مبثل مقيم في اديس أبابا ، ليتولى معالجة المساكل القائمة أو المعلقة مع اثيوبيا . وقد تم بالفعل تعيين المستر جون هارتجتون (Harrington) الذي كسان تنصلا في زيلع ، وكيلا للحكومة البريطانية في العاصمة الاثيوبية (٨) .

ومنذ الايام الاولى لوصحول هارنجتون لاديس ابابا ، وضح له ان منابك كان ملما ، بالمضمون التاتوني للحيازة الفعلية بالنسجة لمازعات الحدود ، وانه كان مدركا ، بأن الحيازة الفعلية هي سند ضروري لاتناع الفول بادعاءاته الواسعة ، ومن جانب آخر ، تبين تهارنجتون ، ان مثليك ،

⁽v) انظر وثبئة وزارة الغارجية البريطانية :__

F.O./403/255, Memo by Wingate, 9/5/1897

المقيد وثبت هو الذي أصبح فيها بعد حاكما علما للسودان ، ولقد كان له ايضا موره البارز في النسويات الاولية للحدود بين السودان وبوغندا . انظر وثيقة وزارة الخارجيسة البريطانيسسة :...

F.O./407/177, Wingate to Kitchener, Enclosure in No.449/21/10/1911

كان اديه انطباع بأن بريطانيا ، قد تبلت بنطلعاته التوسعية ، التي سبق له أن ضبقها فيخطابه المشهور ، الذي وزعه على الدول الاوروبية عسام ١٨٩١ . ويقوم انطباعه ، على اسلس أن بريطانيا لم تحتج على ما جساء في ذلك الخطاب ، وكما قال هارنجنون ، قان بنليك أخذ يسعى لتحتيس تطلعاته التوسعية على ذلك الاساس ، إلى أن يصطدم بهن يوقظه من أحياله أ(٩) .

وهكذا برزت الصلة الوثبتة ، بين حتبية الانتصار العسكري على جيش الخليفة عبدالله في السودان ، ومسئلة تسوية حدود السودان مع اليوبيا ، اذ ان بن شأن ذلك الانتصار ، تحقيق الوجود البريطاني في السودان ، وبالتألي المكانية وضع حد لاطماع مثليك ، على أن مثليك ، استقل بدوره ضعف الخليفة عبدالله في تلك الفترة وانشخاله بعد جيوش الفرو التادمة من الشمال ، فتحرك من جهة المتبة ، وتمكن من احتلال على شنتول تبل ستوط الم درمان (١٠) ،

ولتد كان لهزيمة الاتصار في كررى - وستوط ام درمان بعد غترة وجيزة : اثره على مسار ألاحداث على الحدود بين السودان واثيوبيا - ويبدو ان مغليك كان يتوقع من السلطات البريطانيسة : تحريك مسسألة الحدود مباشرة : بعد ان تأكد لها الانتصار في السودان - لكن هارنجتون : وكيل الحكومة البريطانية في اديس أبابا : لاذ بالصهت : ونقا لما تلقاه من تعليمات مسبقة من وزارة الخارجية البريطانية . خلقد كانت الاستراتيجية البريطانية في تلك الفترة : تقوم على اساسين :

⁽٩) انظر وثيقة وزارة الخفارجية البرنطانية :- F.O./1/34/Harrington to Walker, 11/5/1898

G.N. Sanderson, "Contribution from African Sources to the History of European Competition in the Upper Valley of the Nile". Journal of African History, Vol. 1, 1962, p.83

اولهما العبل على غرض الوجود الاستعماري الجديد في الاراضمي السودانية ، وفي هذا الصدد ، تبكنت القوات الغازية من احتمالال التضارف ، والرومميرس في آخر ديسمبر ١٨٩٨ .

اما الاساس الثاني ؛ نهو أجبار مثليك على أن يبدأ بتقديم الحل الاول لتسوية الحدود ؛ حتى تتمكن السلطات البريطانية من معرفة اقصى مسا يتطلع البسه (١١) .

لقد كان للاستراتيجية التي اخذت بها بريطانيا في معالجة الحدود ، الرحا السيء على نفسية منليك ، خاصة واقه كان حريصا على أن يظهر في صورة التوي ، وليس بعظهر الملتبس ، ولقد بلغ الضيق بمنليك مداه ، عندما عرف أن صمت بريطانيا ، قد اقترن بعد مططانها على أراض كسان يعتبرها من الاراضي التابعة له ، ولقد أنصب اهتمسام متلهك ، على الروصيرص بصغة خاصة دون القضارة ، باعتبارها مدينة استراتيجية بالتسجة لمن يريد السيطرة على ذلك الجزء من النيل الازرق (١٢) ،

وهكذا اضطر مثليك لتحسريك الموضوع ، فاستدعى هارتجتون ، واخبره بأن كل الاراضي التي تقع بين خطي عرض ١٤ و ٢ درجة شمال ، والنيل الابيض من تاحية الغرب هي جزء من ممثلكات، ، ولقد رد عليه هارتجتون ، بأن انجلترا ، باعتبارها الحامية والمسبطرة على المسلح المصرية ، قد أنصحت سلفا عن نيتها على استعادة كل مديريات مصدر المفتودة ، ولم يتتنع مثليك بها سمع ، وربها ظن أن ما تاله هارنجتون ، كان نوعا من التكتيك ، فكلف الغريد أليسق (Alfred IIs) ، مستشمساره للشئون الخارجية ، بأن يتحسب له موقف بريطانيا الحقيقي ، وعلى ضوء ذلك التوجيه ، التي الغريد هارنجتون ، وطلب منه أن تبدأ المنسارة

بر وثيقة وزارة الفارسية البرطانية (١١) انظر وثيقة وزارة الفارسية البرطانية (١١). 14.0./403/255. Salisbury to Harrington, 6/10/1898.

⁽۱۳) اشكر وفيقة وزارة الخارجية البريطانية :: F.O./1/35/Harrington to Rodd, 23/11/1898.

على اساس الاقتراح الذي سبق أن فكره له الاببراطور مثلبك ، ورد عليه هلرنجتون ، بأن الاراضي التي يدعيها مثلبك ، لم يسبق له أن قام بالسيطرة عليها ، وبالتالي غان ما قاله الاببراطور يعتبر اقتراحا مضحكا وغسير مقبول ، وهكذا لم يخرج مستشار الاببراطور للشئون الخارجية ، بشيء يبكن أن برضي تطلمات مثلبك (١٣) ،

وبعد أن تأكد للسلطات البريطانية ، الوجود البريطاني على مناطق الحدود ، وجهت وزارة الخارجية البريطانية هارنجتون بدء المغاوضات ، وطلبت منه ا أن يؤكد للامبراطور منابك ، بأن بريطانيا ليس لديها النية في احتلال أي من الإراضي التي ظلت دائها تابعة للحبشة ، لكن بريطانيا حريصة في ذات الوقت ، على كل الإراضي ، الواقعة ما بين الحبشسة والنيل ، والتي كانت تابعة لمصر ، وتضمنت توجيهات وزارة الخارجية البريطانية ، استعداد بريطانيا لاي اقتراح بأني من منابك ، بشأن اجراء تعديلات على الحدود القديمة (١٤) ،

وبدات المفاوضات بين الطرغين في أبريل ١٨٩٩ ، وقد استهلها مثليك بتأكيد تهسكه بالحدود الاثيوبية ، التي سبق أن عبر عنها لكل القسوى الاوروبية في علم ١٨٩١ ، وكان من رأي الإمبراطور ، أن بريطانيا قد قبلت تلك الحدود ، على أساس أن الصبت على ما جاء في ذلك الخطاب ، يعني القبول بها جاء فيه ، ثم قام مثليك بعد ذلك ، بمعانية بريطانيا لانها قامت باحتلال أراض كان تد رغرف عليها العلم الاثيوبي ، بالاضافة الى أنها أماكن ، كانت تابعة لاثيوبيا ، في القاريخ المقديم وغابر المصور ، ورد عليه هارنجتون ، بأن بريطانيا لم تقبل منشوره ، الذي بعدت به اليها ولغيرها في عام ١٨٩١ - وانه — أي مثليك — استغل انشغال بريطانيا مع الانصار لمصلحته ، نقام بهد حدوده داخل الاراشي السودانية ، وأما عن الانصار لمصلحته ، نقام بهد حدوده داخل الاراشي السودانية ، وأما عن

⁽١٣) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية المثبار البها سلقا .

الاعتداد بالتاريخ القديم في حيازة الاراضى ، نقد أكد هارئجتون ، بأن ذلك لا يعني كثيرا في المقاوضات التي كانوا بصددها ، واضاف أن بلاد بنليك في ذلك الوقت ، ليست هي بالضرورة اليوبيا التي كانت في التاريخ القديم ، وانتهى الاجتماع الاول ، بالاتفاق على أن يقدم هارئجتون ، في الاجتماع الثاني ، خريطة توضح في شيء من التقصيل ، الاراضي التي ترى بريطانيا النها كانت تابعة لمصر (١٥) ،

وفي الاجتهاع النائي ، أس هارنجتون بضيطة ، رسم عليها بالطباشير خطا أزرق ، وقد نصل الخط بعض المراكز ، الواقعة داخل أنيوبيا ، عن مراكز اخرى في السودان ، والمراكز التي أدخلها الخط في السودان هي : الحمران والقلابات ودار السوماني ودار جيبا ودار جاموس وبني شنقول ،

ووضح من الوهلة الاولى ، ان اهتمام مثليك كان منصبا على بنسي شنتول ، ويمكن رد اهتمام مثليك ببني شنتول ، الى عسدة اسباب : اهمها انه كان يتطلع للذهب الذي اشتهرت به المنطقة ، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي ، بالنسبة للملاحة في ذلك الجزء من النيلين الازرق والابيض ، بالاضافة الى لنها كانت نمثل منفذا تجاريا لكل من السودان واثيوبيا ، ويبدو ان هارنجتون قد راى ، ان لا يتفسل باب المفاوضسات ، ولذلك اكتفى بأن أخبر منفيك ، بأن بريطانيا لا تستطيع النخلي عن بني ولذلك اكتفى بأن أخبر منفيك ، بأن بريطانيا لا تستطيع النخلي عن بني ورغبساته (١٦) ،

في هذه الاثناء ، مكر هارنجنون ، في اللجوء الى استعبسال التسوة ، لفرض الحدود على مظيك ، بما فيها بني شفتول ، ولكنه عدل من مكرته ، على اساس ان ذلك قد يخلق المزيد من الشكوك نحو بريطانيا ، الامر الذي قد يدمع مثليك للنحرك تحو دائرة النفوذ الفرنسي ، وهكذا جاء هارنجنون

F.O./1/36, Harrington E Rodd, 15/4/1899

 ⁽a) انظر وثبتة وزارة الخارجية البريطانية :

⁽١٦) انظر وتبقة وزارة المفارجية البريطانية الشار البها أعلاه .

للاجتماع الثالث ، مع منابك ، وهو يحمل الحل لاحدى القضايا المطروحة ، وهو أن تقبل بريطانيا اضافة بني شنقول الى الهوبيا ، مقابسل كنسالة حق التنجيم من الذهب للراسمالية البريطانية ، وقبل منليك الاقتراح ومن شمّ بدا الطرفان ، في معالجة آخر عقبة في الوصول الى تسوية نهائية للحدود ، وهي تحديد تبعية بدينة المتهة ، ويلاحظ أن منليك قد لجأ في معالجتها ، الى السلوب الليم والمهادنة ، فقد طلب من هارنجتون ، أن ينقل الى الحكومة البريطانية ، بأنه لا يرغب في ادعاء المتهة ، باعتبارها حقا من حقوقه ، ولا يريد أية مشكلة بالنسبة لها ، ولكنه يريد أن يلتمس من الحكومة البريطانية ، باسم الصداقة ، أن تسمح له بضم المتهة لسببين : أولهما ، لانها ماهولة بهسبجين ، والثاني ، أن الملك يوحنا قد قتل نبها ، وأن دماء الكثيرين من مواطنيه قد أريقت فيها (١٧) ،

ويبدو ان هارتجتون ؟ لم يكن يقتنعا بالاسباب التي ذكرها منايك بالنسبة للبنية ، وقد لشار في خطابه ؛ الذي بعث به الى اللورد كروس ؟ بان تعلق بنايك بالمتبة ؛ ليس ابرا عاطنيا ؛ كبا حاول أن بضفي عليه تلك السفة ، وقد احال كروسر الابر الى رود ؛ الذي اصبح سبرا ؛ باعتباره حجة في كل ما يتعلق بحدود السودان بع أثيوبيا ، وقد كان من رأي السير رود ؛ ان تحتفظ بريطانيا ؛ بالمنبة الجديدة لان فيها ما يهم بريطانيا ؛ وهو القلحة . على ان يعطى منابك ؛ المنبة القديمة التي تقع الى الشرق من خور أبو نقارة ؛ خاصة وانه مهتم بالركز التجاري ، وتبل منابك هسفا الحدود مين الحدود مين السودان وانبوبيا (١٨) ،

لقد كانت الحكومة البريطانية راضية ، بصفة عامة ، عما وصل اليه هارنجتون ، في مفاوضاته مع مفليك ، فلقد شملت الحدود المقترحة ،

⁽١٧) विस्तृत होता है । विस्तृत होता है ।

F.O./403/284, Harrington to Cromer, 26/5/1899

۱۸۸) انظر ونبعة وزارة الخارجية البريطانية :... F.O./403/284 Memo by Rodd, 4/8/1899

اغلب الاراضي التي متدنها مصر ، باستثناء بني شنقول ، ذلك بالاضافة ، اللي الراضي التي المجتنبة ، اللي الحبشة ، الذان الحدود ، لم يسبق لها أن عينت تميينا دقيقا ، على أن تبول الحكومة البريطانية النهائي ، للتسوية المقترحة ، قد أصبح معلقا على شرطين :

لولهما هو ممرقة وجهة نظر أيطاليا 4 فيما تم الاتفاق عليه مسع منابك ، أذ أن خط الحدود المتترح 4 قد جرى ألى الشرق من الحسود المعينة في البروتوكول الانجليزي — الايطالي 4 الذي أبرم في عام ١٨٦١ .

اما الشرط الثاني ، مهو ضرورة القيام بمسلح للحسدود ، أذ أن المطومات التي كانت متوفرة عن الحدود حتى ذلك الوقت تعتبر ضئيلسة جلسدا (١٩) ،

وعلى ضوء ذلك ؛ تابت الحكومة البريطانية ، بلجراء الاتمسالات اللازمة مع الحكومة الإيطالية ، وقد وانقت الاخيرة ؛ عن طريق المذكرات التي تبودلت في تونيبر ١٨٩١ ؛ على تعديل بروتوكول ١٨٩١ في المنطقة الواتعة الى الشمال والجنوب من تومات (٢٠) .

بن جانب آخر ؛ شرعت الحكومة البريطانية في جمع اكبر قدر بن المطومات عن بناطق الحدود ، ولتحقيق تلك الغاية ؛ قامت بتكوين فرقتين لتقوما بمسح الحدود ؛ أولهما برئاسة الكابتن أوستين (Amila) ؛ الذي كلف بمسح الجزء الجنوبي من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ؛ لم خاص بشرق أمريتيا ، والجزء الذي عني به أوستين ؛ يمند

^{— 1} انظر وثيقة وزارة الفارجية البريطانية 1 - 14). F.O./1/44, Memo by Harrington, 11/4/1899

ـــ : انظر وثبقة وزارة الخارجية البريطانية : ـــ : (۲.) انظر وثبقة وزارة الخارجية البريطانية : T. O./403/284, Curie to Salisbury, 27/11/(899.

من نهر الصوباط جنوبا الى بصرة رودلك (٢١) .

اما الترقية الذائية ، فقد كانت برئاسية الميجور جوبن (Gwym) الذي كلف بمسح القسم الواقع ما بين النيل الازرق ونهر السوباط . وكان الميجور جوين قد قام برطة استطلاعية ما بين ١٨٩٩ . . . ١٩٠٠ ، في المنطقة الواقمة بين القلابات وجيل هورماك (٣٢) ، ونسبة الى لن الجزء ، الذي كلف الميجور جوين بمسحه ، هو الذي كان محلا للنقاش والمفاوضات ، التي جرت بين هارنجتون ومنليك ، فقد كان تالبوت ، مدير المفايرات في الجيش المسري في ذلك الوقت (٣٢) • حريصا على تزويد الميجور جوين بعميمات معينة تتعلق بمهينه ، ومن اهم تلك التعليمات ، ان يتأكد الميجور جوين ، من حدود الفلوف الاثيوبي وتوضيح ذلك على الخريطة ، بالاضافة الى التأكد من مدى سحة الخريطة • التي استعملها هارنجنون في مفاوضاته مع مثليك ، كما طلب منه أن بعني بنعريف وتحديد الحسدود الاتلبمية للقبيسائل ،

هذا وقد حرص الميجور جوين بدوره ، على كل التعليهات التي مسدرت اليه من بدير المخابرات ، ومن أهم ما وضح له ، عسدم وجسود تنظيمات قبلية على الحدود ، بالمعنى الذي كان مقهوما أو متوقما لسدى السلطات البريطانية ، ولمل ذلك هو السبب الذي جمل الميجور جوين ، ينصرف الى التركيز على أن تتبع الحدود المتزحة المعالم الطبيعية ، وبعد

⁽۲۱) راجست :

H.H. Austin, "Survey of the Sobat Region", Geographical Journal, Vol.17(19.1), pp.495 - 512.

__: انظر وليقة وزارة الخارجية البريطقية : ٢٢) انظر وليقة وزارة الخارجية البريطقية : F.O./403/299, Report dated 26.5.1900.

C.W. Gwynn, "Anglo-Abyssinian Frontier", The Royal Engineers Journal, Vol.31 (1901), pp. 190-91

⁽٢٣) أصبح تالبوت تيما بعد مديرة الصلحة المسلحة في السودان .

ان انتهى جوين من مهبته ۽ ساهر الى لندن حيث آمد تقريره ، ثم عاد مرة الخرى في معية هارنجتون ۽ ليسامده في انهاء مهمته الرامية للوسول لحدود اكثر دعة مع اليوبيا (٢٤) ،

وهكذا وبعد ان اصبح الطريق ممهدا لابرام الانفاق مع منليك ، خلصة وأن منليك قد بدا عليه التلق ، بسبب التاخير الذي اقترن بابرام الانفاق ، ظهرت فجأة عقبة جديدة في سبيل تسوية الحدود ، فقد وضح أن المذكرات، التي تم تبادلها بين الحكومة البريطانية والحكومة الإيطالية ، والتي أشرنا لها سلفا ، والخاصة بتعديل بروتوكول عام ١٨٩١ ، لم تصل منها صورة الى بهثل ايطاليا المقيم في اديس ادبابا من حكومته ، وعلى ضوء ذلك ، قام مهثل ايطاليا ، بالاتصال بالامبر اطور منليك ، وطلبه منه عسدم توقيسع المعاهدة التي كانت معدة للتوقيع ، وذلك لحين أن تتهكن بريطانيا وايطاليا، من نسوية الحدود بين السودان واريتريا ، في القطاع الواقع بين القلابات وتودلك ، وقد قبل منابئ ، طلب مبثل ايطاليا ، وفضل عسدم تسوقيع على الحسدود (٢٥) ،

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ازداد تضعبا ، بأن برزت، في هذه الاثناء ، مشكلة جديدة بالنسبة للمذكرات التي سبق أن تبادلتها الحكومة البريطانية مع الحكومة الإيطالية في نوفجبر ١٨٩٩ ، فلند وافقت الحكومة الإيطالية ، على ما جاء في تلك المنكرات ، اعتمادا على الخريطة الكروكية التي قدمتها الحكومة البريطانية للحدود ، ويبدو أنه قد تبين للسلطسات الإيطالية ، فيما بعد ، أن تلك الخريطة قد تضمنت بعض المفارقات ، فلقد جاء موقع قرية أم بريقع ، وفقا للخريطة ، على مسافة عدة أميال الى الشرق ، من الموقع الحقيقي لام بريقع الواقعة بالقرب من فهر سنيت ،

⁽٦٦) راجستج 🖰 ب

E.W.C. Sanders, The Royal Engineers in Egypt and the Sudan, 1937, p.440.

⁽٢٥) انظر وثبقة وزارة المخارجية البريطانية : ...

F O./403/312. Rarrington telegram in Cromer to Lansdowne, 2/5/1902

ولم يكن ذلك ، هو السبب الكافي ، لخلق بشكلة بسين الدولتسين الاوروبيتين ، فالخريطة التي تقديت بها السلطات البريطانية ، هي خريطة كروكية اصلا ، وبن هنا غان عدم الدعة كان واردا بل وبنوتها ، ولذلك غان الابر كان ببررا ، بن وجهة النظر الإيطانية ، بسبب اخر ، فلقد وضح للسلطات الإيطانية ، ان تبولها لمحتوى مذكرات ١٨٩٩ ، بن شأنه أن يحرم أيطانيا من طريق تجاري مع أثيوبيا ، ذلك بالاضانة الى عامل أستراتيجي آخر ، وهو أن أيطانيا ، كانت حريصة كل الحرص بأن تكون على مبلة تربية بن وسط الجزء الشبهالي من أثيوبيا ، باعتبار أن بنل هذا القرب ، تربيا بساعدها كثيرا فيضم الجزء الاوسط بن اثيوبيا اليها ، خاصة وقد ربها بساعدها كثيرا فيضم الجزء الاوسط بن اثيوبيا اليها ، خاصة وقد عدى لا تتبح المجال الى بنئيك ، للتنصل بها تم الاتفاق بشانه ، بالاشافة حتى لا تتبح المجال إلى بنئيك ، للتنصل بها تم الاتفاق بشانه ، بالاشافة حتى لا تتبح المجال إلى بنئيك ، للتنصل بها تم الاتفاق بشانه ، بالاشافة الى تلقها بن أن تستثير فرنسا ذلك الخلاف المباحثها (٢١) .

وهكذا تهكن هارنجتون ، من الوحسول لاتفاق مع الامبراطور منليك ، بشان الحدود بين السودان وانبوبها ، وهو الاتفاق الذي جاء في معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، المبرمة بين الحكومتين البريط ساتية والانبوبيسة ،

السودان وتيوبيا منذ بداية هذا الترن لا (٢٧)

يجدر بنا أن تشهير بداية الى أن معهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٣ ، قد عالجت مسائل تقسل بالحدود مباشرة ، وأخرى تتسل أو تتعلق بالحدود بطريقة غير مباشرة ،

برية التطر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية البريطانية (١٦) P.O./403/312, Memo by Wingste, 9/5/1901

⁽٢٧) راجع هرضتيت الرجع المنابق من ٢٣١ .

لها عن المسئل التي تنصل بالصدود مباشرة ، تقد عينت المعاهدة الجزء الاوسط من الحدود المشتركة بين السودان وأثيوبيا ، وهو القطاع الذي بيدا من تقاطع حدود السودان ، مع الحدود الاربترية الاثيوبية ، على ثمر سنيت ، وبمتد جنوبا الى تقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا مسحخط المرض ٣٥ درجة شرقا ، وقد عرنت المادة الاولسى من المساهدة ، الحدود في هذا القطاع ، بالخط الاحمر المزدوج ، الذي تسم توضيحه في الخريطة المرتقة مع المعاهدة ، ويبدا الخط الاحمر ، من خور ام حجر المرورا بالقلابات ، فالنيل الازرق ، فنمر البارو ، فنمر البيبور ، فنمسر المورو ، فنمر البيبور ، فنمسر المورو ، فنمر البيبور ، فنمسرا المربة غط عرض ٦ درجة شمالا مع خط طول ٣٥ درجة شمالة الى تقلطع خط عرض ٦ درجة شمالا مع خط طول ٣٥ درجة شمالة الى تقلطع خط عرض ٦ درجة

ونست المادة الثانية من المعاهدة ، على تكوين لجنة حدود مشتركة ، لتقوم بوضع معالم الحدود التي تم الانداق عليها ، وقد طلب من اللجنة بأن تقوم باخطار الدولتسين المتعاقدتين بعد الفراغ من مهينها ،

اما عن المسائل ، التي تقترن أو تتطقى بالحدود بطريقة غير مباشرة ، عقد تمهدت اليوبيا بموجب المادة الثالثة ، من المعاهدة ، على عدم اقلسة أي أعمال ، على النبل الازرق أو على بحيرة ثانا ، أو على السوباط ، يكون من شمانها النائير على مياه النبل ، الا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية وحكومة السسودان ،

ونست المادة الرابعة ، على أن الأمبراطور مغليك ، قد التزم على غفسه ، بأن يسمع للحكومة البريطانية وحكومة السودان ، باختيار قطعة بن الارشى مجاورة لاتانق ، على نهر بارو ، ذات واجهة على النهر ، لا يتجاوز طولها اللى بترا كما لا تتجساوز مساحتها اربعمائسة هكارا ،

 ⁽۲۸) يطلق على ميليلي في يعض الخرط والوثائق اسم البي ، أو هيليلي ، أو أليمبي ، أو شابقسار . وكل الالفاظ تعني تقطة واحدة وأن نعدت الاسجاء .

لاستنجارها لحكومة السودان ؛ بغرض ادارتها كمحطة تجارية ؛ واحتلالها طوال المدة التي يبقى فيها السودان خاضعا للحكم الاتجليزي المحري ، وقد تم الاتفاق بين الطرفين المتعادين ؛ على أن لا تستعبل تطعة الارض المستاجرة ؛ لاى فرض سياسى أو مسكري .

ووانقت الحكومة الاثيوبية ، بمنتضى المادة الخامسة من المماهدة ، بأن تمنح العكومة البريطانية وحكومة السودان ، الحق في تشبيد خط سكة حديد بين السودان ويوغندا عبر الاراضى الاثيوبية .

لقد ذكرنا سلفا ؛ ان المادة الثانية من الماهدة ؛ قد نصب على تكوين لجنة مشتركة لتقوم بوضع معالم الحدود على الارض ، ولقد قام الميجور جوين منفردا ؛ بتلك المهمة في الفترة ما بين ١٩٠٢ و ١٩٠٣ ، أذ وضح الميجور جوين عددا من علامات الحدود على الارض ، كما قام بتوضيح وشرح المدود ؛ للشيوخ المحليين ؛ على طول القطاع السذي بهند من القلابات ؛ حتى ملتقى نهر سنيت مع خور رويان ، وكذلك على القطاع الذي يهند من القلابات جنوبا ؛ إلى النبل الازرق ؛ نبداية نهر قارى ؛ فنهر البارو ؛ ونهر البيبور ونهر اكوبو ، وكانت آخر نقطه وصل البها الميجور جوين هي علامة حديدية قام بوضعها ؛ في ملتقى نهر اكوبو مع نهر البيبور على الضفة الشمالية من نهر اكوبو ، وقد أشار الميجور جوين ني البيبور على الشعة الشمالية من نهر أكوبو ، وقد أشار الميجور جوين ني ميهلى ؛ بقوله : * ان الحدود ستنبع منتصف نهر أكوبو الى نقطة تحدد فيها ميهلى ؛ بقوله : * ان الحدود ستنبع منتصف نهر أكوبو الى نقطة تحدد فيها ميهلى ؛ بقوله : * ان الحدود ستنبع منتصف نهر أكوبو الى نقطة تحدد فيها ميهلى ؛ بقوله : * ان الحدود ستنبع منتصف نهر أكوبو الى نقطة تحدد فيها ميهلى ؛ بقوله : * ان الحدود ستنبع منتصف نهر أكوبو الى نقطة تحدد فيها ميد بالقرب من ميهلى » (٢٩) ،

هذه هي الظروف الدبلوبالسّية ﴾ والخلفيات القاتونية ، التي اتصلت بيعاهدة الشابس عشر من مايو ١٩٠٢ ، التي تحكم القسم الاوسط من ﴿

^{—:} انظر وثيقة وزارة الغارجية البريطانية (٢٩) F.O./141/378, Gwyon's General Report on the Sudan Abyminia Frontier (Delimitation) Endosure 3 in No.1, 27/6/1903.

الحدود المشتركة بين السودان واليوبيا . ولقد تشهات خلافات بسين السودان واليوبيا ، بالنسبة الى تعيين الحدود ، اي معاهدة ١٩٠٢ . وكذلك بالنسبة لوضع معالم الحدود ، اي التغطيط الذي قلم به الميجور جوين في أواخر ١٩٠٢ ولوائل ١٩٠٣» والذي اشتهر ببروتوكول جوين لعلم : جوين في أواخر ١٩٠٣ ولوائل ١٩٠٣» والذي اشتهر ببروتوكول جوين لعلم : المحدود تطورت تلك الخلافات في الستينات ، الى ما يمكن اعتباره : نزاعا على الحدود بين البلدين ، وهذا ما سيكون محل نقاشنا بالتنصيل في القسم الرابع من الكساب ،



الحدود بين السودان والقسم الجنوبي الحدود بين السودان والقسم المختوبي

يتكون القسم الجنوبي ، في الحدود المشتركة بين السودان واتبوبيا ، بن القطاع الذي يبند بن تقاطع خط عرض ٦ درجة شسسالا ، بسع خط طول ٣٥ درجة شرقا ، ومنه جنوبا حتى بعيرة رودان .

لقد الترن تمين الحدود في هذا النسم ؛ بالتسوية العلمة ، التي تبت في مستبل الترن العشرين ، للحدود المستركة بين جنوب الحبشة ومع ما كان بسمى بشرق الربقيا البريطانية - وكانت البداية في منتصف علم ١٩٠٧ ، عندما قررت وزارة الخارجية البريطانية ، ابغاد المستربوتر (Butar) والكابنن مود (Mand) ، لاستكشاف الحدود الجنوبية للحبشة . وكان الهدف من ذلك هو جمع المطومات ، التي من شائها أن شكن هارنتيون ، من المفي قدما في تسوية الحدود المستركة بين شرق البريطانية والحبشة (1) ،

وقد غادر الاثنان اتجلترا في سينجر ١٩٠٢ ، ليلتنيا بمسساحين الخرين تادمين من الهند في عدن ، وتحركوا منها الى اثيوبيا عن طريق

^{— :} المنظر وثبقة وزارة الفارجية البريطانية : — P. O. C. P. 8235, Harrington to Lansdowne, 28/9/1903,

A. E. Butter, the Survey of the Proposed Frontier Between British Fast Affect and Abyssinia (with a map), In Africa No. 13 (1904).

جيبوني ، ووفقة لتطيبات وزارة الخارجية البريطانية ، نقد ركز الكابتن مود ، على مسح وكتابة تترير ، من المنطقة الواقعة الى الشرق من بحيرة رودلف ، والتي تبند حتى نهر دنالي ، وهو قرع من نهر جوبا « الذي ينساب جنوبا ليصب في المحيط الهندي ، هذا وقد كانت وزارة الخارجية البريطانية ، قد زودت الكابان مود ، بصورة من الخريطة التي كسان هارنقنون ، قد رسم عليها باللون الازرق ، ما يمكن أن يكون حدودا بين السحودان واثيوبيا (٢)

وعلى ضوء المطومات ، التي جبعتها بعثة الاستكشساف ، قسام هارتقتون ، والمستر هوار القائم بالاعمال البريطانيسة في ادبس لبابا ، بمغاوضات مكثفة مع السلطات الانبوبية ، انتهت بابرام معاهدة المسادس من ديسمبر ١٩٠٧ ، بين الحكومتين البريطانية والانبوبية ، بشان الحدود بين شرق افريتيا البريطانية ويوغندا من ناحية ، واثبوبيا من ناحية أخرى ، وقد الحثت بالمعاهدة ، خريطة ، وضحت فيها باللون الاحمر ، الحدود المتترحة ، والتي نم تعبينها ، ابتداء من ملتقي نهر داوا مع نهر فائلا في شرق افريتيا ، وائتهاء بتقاطع خط عرض ٢ درجة شمال مع خط طول في شرق ، وهي النقطة التي تبنل بداية الحدود الجنوبية المشتركة بسين السودان واثبوبيا كها ذكرنا سسلفا ،

ويلاحظ أن أسم السودان أنه لم يرد ذكره في معاهدة عام ١٩٠٧ . والسبب في ذلك ؟ هو أن حدود السودان ؛ ألتى تم تعيينها حتى ذلك ؟ الوقت ؛ أي ١٩٠٧ ﴾ كانت تنتهى عند تقاطع خط العرض ٦ درجة شمالا هم خط الطول ٣٥ درجة شرقا ، ولكن وبعد أن تم تعيين الحدود المبدئي بين السودان ويوغندا ، في بعام ١٩١٤ ، وهو الخط المعروف بخط يوغندا عام ١٩١٤ ، أصبح السودان ملزما تلقائيا بمعاهدة عام ١٩٠٧ ، كما يلاحظ على هذه المعاهدة ، وخلالها لمعاهدة عام ١٩٠٧ ، أن الاجراطور منايك قد

m دابسے : –

P. Mand, "Exploration in the Southern Bordeland of Abyssinia", Geographical Journal, Vol. 23 (1904) P. 552.

وقع على نسخة الماهدة المكتوبة باللغة الامهرية ولم يوقع على النسخة الانجليزية ، وبلاحظ كذلك ان الخط المشار اليه ، في المحاهدة ، قد تردد ذكره في وثائق متعددة بأسباء واوساف اخرى ، فتسارة يسسمى خط بتلر (Buller) في وتارة يسمى خط بوتر ، وتارة يسمى بخط مود ، ومن المهم لن نذكر أن كل هذه التسميلت ، أنها نشير الى خط واحد ، همو الخط الاحمر ، وليس لخطوط بعدد هذه التسميلت كما قد ينهم من بعض أ الوئسائق (٢) .

لقد نصت مهاهدة علم ١٩٠٧ ، على قيام لجنة مشتركة للقسيام بشخطيط الحدود على الطبيعة - خما نصت المعاهدة ، على أن تأخذ لجئة الحدود المشتركة ، الخط الاحمر باعتباره الاسالس لما تقوم به من تخطيط وتحتيقا لما نصت به المعاهدة ، فلقد عينت الحكومة البريطانية المجسور قوين ، ليتولى رئاسة الجانب الذي يعثلها في تلك اللجئة ، على أن الحكومة الاثيوبية ، لم تعين من بعثلها في تلك اللجئة ، بالرغم من أن قوين ظل زهاء الشمهرين في اديس أبابا ، في انتظار نعيين الجانب الاثيوبي ، ولما يئس قوين من ذلك ، غادر اديس أبابا الى شرق أفريقيا ، حيث قام ولجنت بتخطيط الحدود ، دون أن يشترك معهم ممثل للحكومة الاثيوبية ، وكما قال توين المهابل ، التي نقيم على ، أو بالقرب من الحدود ، الحسدود الني خانت المحكومة الابريطانية مستعدة لتبولها = (٤) .

لقد وجد توين ، اثناء تخطيطه ، أن الخط الاحمر ، في الجزء الواقع شمال بحيرة رودلف ، لا يسلح أن يكون حدا بين اليوبيا وبوغندا (السودان في الوقت الحائم) ، وذلك لعدم صلاحيته من الناحية الادارية ، واعتمادا على ذلك ، نقد تام بتعديله ، ليتمشى مع المعالم الطبيعياتة في المنطقة ،

F. O. /141/378. A Note on the Steam of Sudan Abyssinia Frontier, consided by Major II. E. Cheesman, Sudan Intelligence Department, 1925.

 ⁽٤) انظر منفة ورازة الغارجة البريطانية : 1/18/1909.
 (٤) P. O. /401/113. Gwynn's Report. 1/18/1909.

ويمكن القول ، بأن النعديلات التي انترجها قوين ، على الجزء الجنوبي من الحدود — تكاد تكون في مجملها — في مسلح البوبيا ، من حيث مسلحة الاراضي التي أضيفت الى البوبيا ، وقد رضح جوين في الثالث من توفه بر ١٩٠٩ ، تقريرا لوزارة المستمهرات البريطانية ، شسرح فيه ماقامت بسه لجنته ، وارضق مع التقرير بروتوكولا للحدود ، يحوي وصفا علما لها ، من نقطة البداية في شرق افريقيا ، حتى ملتقى نهري البيبور واكوبو ، ولقد كان رد الفيل الانبوبي ، للتخطيط الذي قام به جوين واضحا ، اذ اخطس مجلس الوزراء الانبوبي ، في نوفه بر ١٩١٠ ، الوزير البريطاني في أديس جوين ، واكدت الحكومة الانبوبية لا توانق على التحديد الذي قام به المجسور جوين ، واكدت الحكومة الانبوبية لا توانق على التحديد الذي قام به المجسور جوين ، واكدت الحكومة الانبوبية ، تمسكها بالخط الاحبر ، المبسين في الخريطة المرابقة مع معاهدة ١٩٠٧ ، باعتباره الحد النهائي للحدود ،

واسنير الوضع على الحدود كيا هو عليه حتى عام ١٩٣٤ ، حيث المعالم الحدود على البريطانية تحريكه عن طريق تكوين لجنة مشتركة ، لوضع بعالم الحدود على الارض بطريقة أكثر وضوها ، ولكن مباحثاتها مسع النيوبيا حول بحيرة تأنا ، جعلتها ترجىء مسألة الحدود باعتبارها السل الهيئة ، كيا حاولت كينيا ايضا اثارة موضوع الحدود في هذا القسيم ، في الفترة بابين ١٩٣٤ سـ ١٩٣٩ ، باعتباره مقترنا بمسألة تسوية حدودها مع السودان ، ذلك أن السلطات الكينية ، كانت نعاني من تعدي التبائل الاثيوبية على ثبائلها ، التي اعتادت الرعي في الركن الجنوبي الشرقي من لحيل خكومة السودان على التبائم بمسئولياتها الادارية في ذلك الجسزء ، المعلم حكومة السودان على التبائم بمسئولياتها الادارية في ذلك الجسزء ، باعتبار أن ذلك يعني بالضرورة ، الوصول الى تصوية نهائية بشسأن بطعبار أن ذلك يعني بالضرورة ، الوصول الى تصوية نهائية بشسأن تخطيط الحدود المشنركة بين السودان واثيوبيا ، ولكن الراي الذي كان سائدا ، لدى السلطات البريطانية وحكومة السودان على السبواء ، هو عدم ادارة موضوع الحدود في الركن الجنوبي الشرقي ، اذ أن حكومة السودان دلم تكن في وضع يبكنها من فرضي سلطانها الادارية ، على ذلك السودان ، لم تكن في وضع يبكنها من فرضي سلطانها الادارية ، على ذلك

الجزء في تلك الظروف ، وهكذا استير الموتف على الحدود السودانيسة والاثيوبية على ما كان عليه (ه) ،

وتحرك موضوع الحدود) مرة ثالثة في عام ١٩٣٨ ، عندما لرسل مدير المساحة السودانية ، خريطة للركن الجنوبي الشرقي من السودان ، للسكرتير الاداري لحكومة السودان ، وقد بعث معها ثلاثة مقترحات ، اولها ، غصل قطاع البارو بدا فيه جبيلا من شرق افريقيا الإيطالي ، اي اليوبيا — أقد أنها أصبحت في ذلك الوقت تحت الإحلال الإيطالي — وضمه الى المسودان ، والثاني ، هو عصل المناطق التي تسكنها تبائل الميرلي ، والتيرما ، والثاني ، هو عصل المناطق التي تسكنها الى أثيوبيا ، والتيرما ، والمناقت الاثيوبيا ، المناطقة الى أثيوبيا ، المناطقة الى التبليل الميركة من السودان والمناقته الى كينيا ، ويبدو أن المقترحات الثلاثة ، لم تجسد السخواجة من السلطانة البريطانية في تلك الظروف (١) ،

وبعد الحرب العالمية الثانية ، تابت وزارة الخارجية البريطانية بهباحثات مع وزير خارجية اليوبيا ، بتصد تعديسل معاهسدتي ١٩٠٧ ، ١٩٠٧ ، وكما سفرى في التسم الثاني بن الكتاب ، غان تلك المباحثات قد تركزت في معاهدة عام ١٩٠٧ ، ثم برز موضوع الحدود الجنوبية مرة لخرى في عام ١٩٤٩ ، اثناء عملية تخطيط الحدود المشتركة بين كينيا واثيوبيا ، غلقد اقترحت حكومة كينيا على حكومة السودان ، الاستفادة بن وجسود لجنة التخطيط الاثيربية الكينية ، لتقوم بمسح وتخطيط ٣٧ ميلا من الخط العمر ، في الجزء الذي يعتد بن بحرة رودلف ، الى حيث كانت بسداية بساعة

انظر ونبقة وزارة الخارجية البريطانية : ...

F. H. /14J/501, File No. 37, Governor of Kenya to Scoretary of State for the Colonies, 23/1/1930, Enclosure in Colonial Office to Foreign Office, No. 16008/A./30, 14/3/1930.

⁽٦) عقع علت البعى في الجزء الجنوبي الشرقي من السودان ، ويحد شرقا بالحدود السودانية الابوبية ، وغربا بالقط الذي ببند من شيشار (اليبى) الى كليماهايش ، وجنوبا بقط يوقندا 1918 ، الذي بمثل قاعدة المثلث الذي ببلغ مساهمه ١٩٧٤ ميلا مربما تقريباً .

نهر كبيش سابقة (٧) ، لكن حكومة السودان لم تكن متحمسسة لذلك الانتراح ، أذ أن بن شاته أن يثر بعض المساكل بالنسبة لها - ومن بين نلك المشاكل ، إن الاقتراح الكيني يهدف إلى تضليط الخط الاحمر ، إي خط مود الذي جاء في معاهدة ١٩٠٧ ، وليس الخط الذي اقترحه الميجور تنوين وضمنه في بروتوكول ١٩٠٩ ، وبالرغم من أن الاحَدْ بالانتراح الكيني ٢ في ذلك الجزء من الحدود ، من شاته أن يضيف أراض للسودان ، الآ أن ذلك تد يؤثر في مرحلة نالية ، على كل التخطيط الذي قام به الميجور قوين في هام ١٩٠٩ ؟ باعتبار أن عدم الآخذ به في منطقة معينسة ، قد يضمسف النهسك به في مناطق أخرى ، ومن جانب آخر كانت حكومة المسودان ، خضم في اهتبارها ، أن أي تعديل للحدود ، من شاته أن ينسر حقيظسة الحكومة المصرية ، لفقدان النقة بينها وبين المططات البريطانية ، بالنسمة لكل ما يتصل بالسودان وخاصة حدوده الدولية - ومن الاسباب التي جِطت حكومة الصودان ؛ تتردد كثيرا ازاء الانتراح الكيني : أن الحكسومة المسرية ، سبق لها أن أثارت مشكلة كبيرة ، بمندد بروتوكول الحدود الذي ابرمته الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية في عام ١٩٢٢ ، بشـــان حدود السودان الغربية ، مع ما كان يسمى بأنريتيا الفرنسية (تشاد والسراطورية الفريقية الوسطى في الوقت الحساض) ، المساد، شسنت الحكومة المحربة والصحافة المعربة فالمحسوما عليفا علسي الحكسومة البريطانية ، ماعتبار أن بروتوكول ١٩٢٤ ، قد فرط في الاراضى السودانية لمسالح مرنسا ، وإذا أضعنا لهذه الخلفيات ، أن كينيا هي مساهبة الاقتراح، وانها كانت مستميرة بربطانية في ذلك الوتت ، ليرزت لنا بصورة اوضح أسماب مدم حماس حكومة السودان للاقتراح الكيني (٨) .

انظر علمات سفارة السودان بالقاهرة : ...

File No. 5A/5/a/1, Vol.2, Entitled: Boundary between the Sudan, Uganda, Kenya and Ethiopia, The Chief Secretary, Kenya Colony and Protectorate to the Civil Secretary of the Sudan, 7/3/1949.

يم) انظر متفات سفارة السودان بالقاهرة ، الرجع أعلاه :... The Civil Secretary of the Sudan to the Chief Secretary, Kenya Colony and Protectorate, 94/1949.

وهكذا رات حكومة السودان ، ان ترضع الامر لوزارة الخارجيسة البريطانية ، وقد تبع ذلك ، اجراء مشاورات مكتفة بين وزارة الخارجية البريطانية ، ووكيل حكومة السودان بالقاهرة ، وحلكم عام السودان . وقد برزت من خلال المشاورات ، ثلاثة آراء : اولها ، نادى بعدم الاخسة بالاقتراح الكيني ورضه بالتالي ، والراي الثاني نادى بتبول الاقتراح الكيني ، والاخذ به دون اغطار السلطات المصرية ، اما الرأي الثالث ، فقد ابد الاخذ بالاقتراح الكيني مع اخطار السلطات المصرية بطريقة معيفة ، والراى الاخير هو الذي تم الاتفاق على الاخذ بسه ،

والآن مسادًا عن الطريقسة المعينة ، التي رات السلطات البريطانية التباعها ، في معالجة المسألة مع السلطات المصرية ؟

لقدتم نوجيه المستر روبيرشدون (Robertson) المسكرتير الاداري لعكومة السودان ، بأن يخاطب وكيل وزارة الغارجية المصرية مباشرة ، ياعتبار أن مثل هذا الاجراء ، يتفق مع الاسلوب المتبسع في الاتصالات المباشرة بين المسكرتير المالي لحكومة السودان ووكيسل وزارة الماليسة المصرية ، كما ثم ايضا توجيه السكرتير الاداري ، بأن يعاسل المسالة باعتبارهما معسالة اداريسة بسيطة ، وأن نتم صياغة المذكرة ، بطريقة توضح أن عدم وصول رد من وكيل وزارة الكيسنى (٩) ،

ونفذ السكرتير الاداري توجيهات السلطات البريطانية ، بأن بعث بهذكرة لوكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ الثالث عشر بن ديسببر ١٩٥٠ . وقد جاء في الفقرة الاولى بن المذكرة : ١ يشرفني أن انقل لكم ، بأن هناك جزءا ، بن الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، طوله ٣٧ بيلا ، شمال بحيرة رودلف ؛ لم بتم تخطيطه على الارض بطريقة محيحة ،

ورا) النظر بالفت سفارة السودان بالقاهرة » الرجع أهلاه :-. British Funbassy, Cairo, R. Chafman-Andrews to Robertson. The Civil Secretary, 27/11/1950.

ولقد تسبب ذلك في خلق مشاكل السلطات المطية المسئولة عن الادارة .

تعندما تعبر القبائل الرحل من أنيوبيا ؛ الى داخل الاراضي السودانية ؛

يصبح من الصحب على تلك السلطات ؛ ان تبين المتبائل المعينة ؛ بأنها قد
عبرت الحدود واقلمت في اراض ؛ ليس لها الحق في الاقامسة قيها ، ولقسد
ساهم هذا الوضع ؛ في حدوث الكثير من المساكل بين القبائل المسابرة
والقيسائل الوطنيسة » (١٠) ،

وتنفيذا لخطة وزارة الخارجية البريطانية ، فقد قام المستر هازيلدين (Haselden) وكيل حكومة السودان بالقاهرة ، برنسج مستذكرة للسيد زكي الطويل وكيل شئون السودان بوزارة الخارجية المصرية ، وقد أكد في منكرته ، أن تخطيط الحدود ، سيتم في مكسان قصي ، وأن استعدادات كبيرة ، لا بد من القيام بها في الوقت المحدد ، حتى يتسفى لمثلي حكومة السودان ، الوسول في الوقت المعين ، لقابلة معثلي الحكومة الاثيوبية في ذلك المكان القصى (١٤) ،

وردت وزارة الخارجية المصرية ، على مذكرة وكيل حكومة السودان ، بتولها : « طالما أن السالة لا تتعدى وضع سعالم للحدود ، في الجزء البسيط المذكور ، بواسطة المسئولين المحليين على الحدود السودائية الاثيوبية ، باعتبار أن ذلك الجزء المنى لم يخطط بطريقة صحيحة ، وقد ينتج عن ذلك دخول الرعاة الاثيوبيين في الاراضي السودائية ، والاقامة في اراض ليس لهم حق الاقامة فيها ، خان الحكومة المسرية ، لا تعترض على انتداب موظف أو أكثر من حكومة السودان ، لينعلون مع الموظفين الاثيوبيسين في ظك المهمة » ، وأضاف رد وكيل وزارة الخارجية المصرية تأثلا : ٩ ومن المهم ، أن تذكر بأن هذا ، يعني عدم التبام بأى تغيير في الحدود ، وعدم توقيع أبة

⁽¹⁾ انظر بالقات سفارة السودان بالقاهرة ما الرجع العبلاء (1). The Under-Secretary for Foreign Albairs, Coiro, 13/12/1950.

سنارة السودان بالفاهرة » المرجع أعسلاه أنظر مقات سفارة السودان بالفاهرة » المرجع أعسلاه (١٤) E.C. Haselden in Zaki el Tawil Bey, 16/1/1951.

اتفاقية ثنائية مع ثنيوبيا ، أو مع أي بلد آخر في هذا الثمان > (١٣) .

من الواضح أن الحكومة المصربة ، قد أنسست على الحكسومة البريطانية خطتها . تقد صاغ السكرتير الاداري مذكرته بطريقة مضللة ، بغية الحصول على موانعة الحكومة المصربة ، أذ أن السلطات البريطانية ، قبلت تخطيط الحدود ، وققا للخط الاحمر الذي سبق ذكره ، وتكنها لوحث في مذكرتها ؟ لوزارة الخارجية المعرية ؛ بأن تخطيط الحدود المعنى ؛ سيتم ومتا المتضطيط الذي وضعه توين في علم ١٩٠٩ ، ويبدو جليا أن الحكومة المصربة ، لا تثق في نوايا السلطات البريطانية بالنسبة لكل ما بتصل بالسودان ، ولعل أبلغ تليل أن وزارة الخارجية المرية ، كانت حريصة كل الحرص على استعمال ذات الكلمات التي جاءت في مذكرة السكرتير الادارى ، وتبكنت بالتالي من تضبيق الخناق على السلطات البريطانية ، باعتبار أن ما وانتت عليه الحكومة المصرية ، هو ما جاء في مذكرة حكسومة السودان (١٣) ، ولم تكتف الحكومة المصربة بقاك ، بل انتهزت قرصية الرد ؛ لتلفت نظر حكومة السودان ؛ الى عدم القيام بأي تعديل التحدود . أو توقيع أية اتفاقية ثنائية ، مع أي بلد بشأن حدود السودان ، ثم سارعت الحكومة المصرية بعد كل هذا ٤ باخطار حكومة السودان في مذكرة الحقة ١ بأنها قررت أيقاد مساح محري 6 ليشترك مع الغريق الذي يمثل حكسومة السودان ، في تخطيط ذلك الجزء القمى من الحدود (١٤) .

ويبدو أن مقدان الثقة ، الذي كان طابع العلاقات المصرية الانجليزية في كل ما له صلة بالسودان ، قد دفع السلطات المصرية الكثيف الثقاب عن

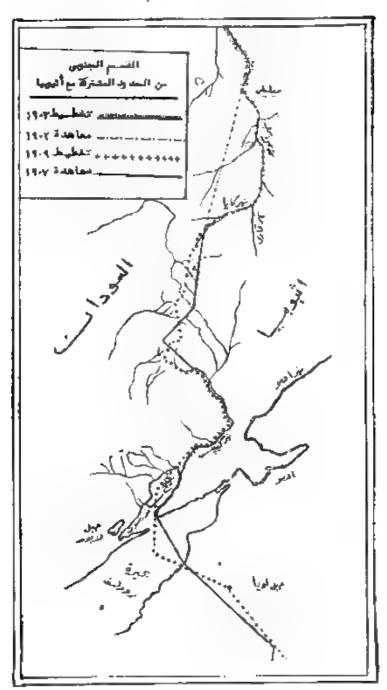
 ⁽١٣) الاسكوب الذي اتبعته وزارة الغارجية المرية في الرد على بلكرة عكومة السودان
يعتبر تطبيقا 11 بسمى في قانون الماهدات الوصول لاتفاق عن طريق تبلغل المنكرات او
الغطاب الدي

______ النظر ملنات سفارة السودان بالقاهرة ٢ الرجع اعسلاه ... (۱۹) انظر ملنات سفارة السودان بالقاهرة ٢ الرجع اعسلاه ... Zaki el Tawil to Civil Secretary, 4/2/1951.

موضوع تقطيط العدود ، وقد المكس ذلك ، في المقال الذي نشرته جريدة الممري ، في عددها الصادر بتاريخ السادس من غبراير ١٩٥١ ، بعنوان : الحكومة المسرية تصر على الاشتراك في اللجنة التي ستقوم بتعديل الحدود بين السودان واثيوبيا ، وقد جاء في ذلك المقال : « . . . أنه بالرقم من أن حكومة السودان ، قد حاولت أن نقلل ونبسط من شأن الموضوع ، ألا أن الحكومة المسرية ، أعتبرت أن النية متجهة لعقد اتفاقية ثنائية ، لتحديد المحرود بين السودان وأثيوبيا ، ولقد صرح مصدر موثوق به (المصري) بأن الامر قد وصف للحكومة المصرية ، بأنه عبارة عن تخطيط ٣٧ ميلا غفط بأن الامر قد وصف للحكومة الاثيوبيسة ، دونها حاجسة لتبثيل الحكومة السودان وممثل للحكومة الاثيوبيسة ، دونها حاجسة لتبثيل الحكسومة المسريسة » دونها حاجسة لتبثيل الحكسومة المسريسة » دونها حاجسة لتبثيل الحكسومة المسريسة » دونها حاجسة لتبثيل الحكسومة المسريسة »

ونتيجة للموتف الرسمي ، مقترنا بما نشر في الصحانة المعربة ، قررت الحكومة البريطانية تجهيد كل الخطط الخاصة بتغطيط الحدود في ذلك الجزء ، وعلى ضوء ذلك ، قام وكيل حكومة السودان بالقاهرة ، بغطار وزارة الخارجية المصرية ، بتأجيل الموضوع ، على اسلس ان هناك تأخيرا بالنسبة لبداية عمل اللجنة ، وبالتالي فقد اصبح من غير المتوقع ، ان تكون هناك حاجة لمبثل عن السودان ، قبل أواخر عام ١٩٥٧ . وهكذا انتهت تلك المحاولة ، ولم يذكر موضوع الحدود بين السودان والتسسم الجنوبي من اليوبيا مرة الحرى ، الا في المفاوضات التي سيقت الاتفاق ، الذي تم التوسل اليه في عام ١٩٧٧ ، بين الحكومتين السودانية والاثيوبية كما سنوضح ذلك في مجال لاحق من هذا الكتاب .

ملحوظة : خطوط الحدود؛ التي تضمئتها الاتفاتات والبرونوكولات التي تناولها هذا الباب مبيئة في الخريطة التوضيحية رقم (٢) .



القسم الثاني

مشكلة قطاع البارو ومسألة جمبيلا

قطاع البارو وتقسيم النــــوير والأنــــواك

لتد نصبت المادة الاولى ، بن بعاهدة الخابس عشر من مابو ١٩٠٢ ، المبرمة بين المكومتين البريطانية والاثيوبية ، على أن الحدود بين السودان والايوبيا هي : الخط الاحمر المزدوج والذي تم توضيحه في الغريطة المرفقة مع المعاهدة . ويبدأ الخط الاحمر من خور أم هجر ، مرورا بالقلابات ، فالنيل الإزرق ، فنهر البارو ، فنهر البيبور ، فنهر اكوبو ليصل الى مبلئى ، ومن هناك الى نتاطع خط عرض ٦ درجة شمالا مع خط طول ٣٥ درجمة شمرتا (١) .

عندما وتمت معاهدة ١٩٠٢ ، كان الذي يعرف عن امتداد الحدود في منطقة البارو والبيبور واكربو — وهو امتداد الحدود المعروف بقطاع البارو — قليلا جدا ، وكما ذكرنا في القسم الاول من هذا الكتاب ، عان نقطة الجكو ، على ثهر البيبور ، كانت آخر نقطة في التخطيط الذي قام به الميبور جوين في عام ١٩٠٣ ، وقد جمل جوين اغلب الحدود بين السودان وأثيوبيا ، تقع بصورة واضحة داخل السهول السودانية ، غير انه جمل الجزء الذي يقع في اتصى الشمال من الحدود المشتركة — أي الجزء الذي ببدأ من ام حجر — يتبع بصفة عامة للجرف الاثيوبي ، وبالتالي فان الحدود نصلت الذين يقيمون في الجبال الاثيوبية ، من الذين يقطنون في السهول السودانية ، ويلاحظ أن المجور جوين ، غير الاسلوب الذي البعه في السهول السودانية ، ويلاحظ أن المجور جوين ، غير الاسلوب الذي البعه في

⁽¹⁾ راجستغ اسا

وصف المعدود مرة ثانية ، مندما وصل الى منطقة البارو . ذلك انه جمل المعدود ، تبعد من الجرف الاثيوبي في اتجاه الغرب ومن ثم الى اتجاه الجنوب ، ضاجنوب الشرقي ، متبعة في ذلك نهر البارو ، ونهر البيور شنهر أكوبو ، ولقد تكوان نتبجة لذلك تطاع أو نتوء اثيوبسي داخل سهول السودان .

ويبدر أن المبجور جوين ، رأى أن الأنهار تشكل أساسا جيدا لما كان يسمى بالحدود الطبيعية ، وعلى ضوء ذلك جعل وسف الحدود في منطقة البارو ، قائما على الانهار التي تعيط بالمنطقة ، ولربما يبدو من الوهلة الاولى ، أن الانهار يمكن أن تكون حدودا جيدة ، وحقيقة الامر أن مثل هذا النوع من الحدود ، كثيرا ما يكون متجاهلا لمسائل أخرى ، على قدر كبي من الاهبية والمساسية في اختيار الحدود (٢) ، وقسني بذلك المسوامل

ومن هنا غان النقد الاساسي الذي يبكن أن نوجهه لوصف الحدود ، في هذه المنطقة ، هو أن الحدود قسيت الاراضي التي تقطنها ، أو تعتهد عليها قبائل النوير والانواك الى قسمين ، قهناك حوالي ، 10 الفا من قبيلة النوير — وهي من أكبر قبائل جنوب السودان ما يعيشون في مركزي الناصر والبيبور وعلى حدود قطاع البارو ، وبالرغم من أن الفالبيسة الالعظمي من هذا العدد ، تقضي أغلب شهور السنة داخل السودان ، ألا أن المناث ، ٥ ألفا منهم اعتادوا عبور السودان الى داخل الاراضي الاثيوبية طلبا للرعى ، هذا بالاضافة الى ما يقارب ، ٢ ألفا يقيمون بصفة دائمة داخل الحدود الاثيوبية في قطاع البارو ، أما الاتواك فيعيش تصفهم داخل الحدود الاثيوبية أن

⁽٢). راجع القسل الرابع ، بن الباب الاول ، بن رسالتنا الشبار البها سلفا ،

⁽۲) الطبيق في

K.M. Barbour, The Republic of the Sudan, A regional Geography, London, 1961, pp.238 - 43.

وراجسج الحلم الله E.R. Evans-Pritchard, "An Ethnological Survey of the Sudan" in the Aunglo-Egyptian Sudan From Within, ed. by J.A. Hamilton, London, 1935, pp 88 - 90.

من جاتب آخر ، هناك ما يسمى بقباتل نوير اليوبيا ، وبعض البطون الاخرى الاتيوبية التي اعتلات قضاء اغلب ايام السنة في البر المسودائي طلبا للمرعى ، ولقد نشأت بالضرورة روابط وثبقة بين قبائل الحسدود في تلك المنطقة ، اذ تجمع بينها صلات الدم وبصالح المرعى وموارد المياه ، ومناطق السيد ، الى جانب التراث والتاريخ المشترك ، كما كان من الطبيعي سمن نلحية اخرى سان يخلق هذا الوضع مشاكل ادارية عديدة؛ ظلت تتمكس في المسلمرات التبلية وحوادث التعدي والنهب ، بالاضافة الى مبهولة الهرب من السلمات الادارية (٤) :

الاستثناء الاخر بالنسبة لامنداد الحدود بين السودان واليوبيا على سهول السودان ، هو في منطقة هضبة اليوبا وهضبة التيرما ، وتعرف هضبة البوبا ، عند الاليوبيين ، بهضبة الموريللي ، وهي تقع للجنوب من تطاع البارو ، اما هضبة التيرما ، فتقع الى الجنوب من هضبة البوما ، وهي هضبة غير مأهولة ، باستثناء الجزء الذي يقع بالقسسريه من نهر كيرون ، الذي يعتبر منطقة رعى تبيلة النبوسا السودانية ، ويبكن القول ان الهضبتين سوهها أرض سودانية — تمثلان قطاعا ، داخل ما كان يمكن أن يكون جزءا مها يسمى بالحدود الطبيعية لاتيوبيا ، وكها رايتا سلفا ، فلن انبوبيا تحتل قطاعا داخل السهول السودانية ، وهو قطاع البارؤ ،

لند حظي وضع قطاع البارو ، والمشاكل التي اتصلت به ، باهتبام السلطات البريطانية والحكومة السودانية ، منذ السنوات العشر الاولى الذي اعتبت ابرام معاهدة ١٩٠٢ ، فقد اجرت حكومة السودان العديد من المحاولات ، بهدف تعديل الحدود في منطقة البارو ، بطريقة يكون من شائها معالجة المشاكل الناجمة عن نبعية القطاع للسيادة الاثيوبية ،

وكانت اول محاولة لتحقيسق ذلك الهسدف ، هسي ايفاد الكابتن كلى (Kelly) عام ١٩١٢ ، في رحلة استطلاعية للجزء الجنوبي الشرقي

من الحدود السودانية الانبوبية ، وقد نجعت بعثة الكابتن كلى ، في اجراء مسح لاراض لم يتم مسحها من قبل ، وتبكسن الكابتن كلى ... في حقيقة الامر ... من ربط عمله ، بما قام به الكابتن مود والبجور جوين ، في الركن الجنوبي الشرقي من حدود السودان مع انبوبيا ، واقترح الكابتن كلى خطا جديدا للحدود في تلك المتطقة ، باعتباره تتويما للحدود الانبوبية السودانية التي تم الاتفاق عليها بمنتضى معاهدة ١٩٠٢ (٥) ، غير أن الخط الذي اقترحه كلى ، لم يحظ بتأبيد حكومة السودان ، ويعسري ذلك بصفية الساسية ، الى أن اقتراحه أضاف مساحات شاسعة من الاراضي الانبوبية دون أعطاء أي مقابل لانبوبية (quid pro quo)

اسا المحاولة الثانية ، لتصحيح وضيع المدود ، عقد قام بها المبجور بنكون (Bacon) المنش الاداري لمركزي السوياط والبيبور في عام ١٩٢١ ، وقد نقدم بلكون باقتراح يهدف الى ضم قطاع الباري للسودان على أن توافق حكومة السودان ، على أضافة معظم أراضي مثلث البسي الى اليوبيا ، وقد اعتبد الميجور بلكون ، في اقتراحه على ثلاث نقاط : أولها أن النبادل الذي تضبفه الاعتراح ، سبيكن السفن النهرية التابعة لحكومة السودان ، من الوصول الى الاسواق الاتيوبية ، وقانيها أن الاعتراح سيضع حلا لمشكلة النوبر والاتواك ، أذ أنه سيجمل كل النوبر النبادل سيضع حلا لمشكلة النوبر والاتواك ، أذ أنه سيجمل كل النوبر وتات النقاط أن التبادل سيضع عن حكومة السودان ، عبء ادارة هشبتي البوما والتيما ، ولم تأخذ حكومة السودان ، عبء ادارة هشبتي تعديلات كبيرة في الحدود المشتركة مع اليوبيا ، الشيء الذي لم يكن عمليا سعديلات كبيرة في الحدود المشتركة مع اليوبيا ، الشيء الذي لم يكن عمليا سعور حجهة النظر السياسية — في ذلك الوقت ، ولقد تقدم الميجور ساوكينس (Hawkins) بانتراح مشابه لانتراح باكون في العام التالي ،

⁽ه) انظـــر :ــ

Sudan Survey Department, Annual Report, 1913.

ولكنه لم يحظ هو الآخر بتأبيد حكومة السودان لذات الاسباب (٦) .

لقد انصرف اهتهام السلطات البريطانية ، ممثلة في وزارة المستعبرات ، ووزارة الخارجية البريطانية ، وحكومة السودان ، في السنوات العشر التالية ، اي بن ١٩٢٢ الى ١٩٣٢ ، نحو معالجة مشكلة الابن في مثلث اليمى ، التي كانت تعاني منها مستعبرة كينيا ، ويبدو أن السلطات البريطانية ، اعتبرت مشكلة الابن في مثلث اليمى ، أكبر الحاحا من مشكلة البارو ، وهكذا وبعد أن تم التوصل لحل بشأنها مع السلطات الكينية ، نقدم المستر ماكمايكل (Mac Michael) السكرشير الاداري لحكومة السودان ، باقتراح في الحسادي عشير من أغسطس ١٩٣٣ ، للسلطات البريطانية ، يتضي بأن تتفازل السلطات السودانية ، عن هضبة البوما ، لاثبوبيا مقابل أن ياخذ المبودان قطاع البارو (٧) .

في اكتوبر عام ١٩٣٣ = نظبت وزارة الخارجية البريطانية اجتهاعا في لندن ؛ لمناتشة بعض المسائل المنطقة بالحدود المستركة بين النوبيا من ناحيسة ؛ والإقاليسم الاخسرى الواقعة تحت الحكم البريطاني ؛ من ناحية لخرى ، بهدف الوصول الى صيغة موحدة في معالجة تلك المسائل ، وفي الاجتهاع ؛ الذي حضره حاكم عام السودان ؛ وحاكم كينيا ؛ والوزيسر البريطاني المنوض في أديس ابابا ؛ طسرح المستر بسارتون (Barton) المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية سمسودة معاهدة ؛ كانت تد التحدث بها وزارة الخارجية البريطانية للحكومة الانبوبية ؛ بهدف تنظسيم العلاقات على الحدود بين الصومال البريطاني والنبوبيا ، وقسد اهمت معمودة المعاهدة ؛ بتعريف حقوق المراعي ؛ وتحديد وتعريف موقف التبائل التي تعبر الحدود ؛ من أجل البرعى في أراضي الدولة أو الاقليم الاخر ، وتعريف الموقد الانبوبية وتعريف الموقد الانبوبية وتعريف المسلمات الانبوبية وتعريف السلطات الانبوبية

F.O./371/16088, British Legation, Addis Ababa to the Governor-General of the Sudan, 17/10/1930

رب) انظر وثيقة وزارة الشارهية البريطانية (بر) F O./371/16098, Mpc Michael to Campbell, 11/8/1933

غرض غرائب عليهم لعبورهم الحدود ، ودعا الى غرورة الوصول الى حل المثلث المشكلة ، وتحدث في الاجتماع السير مافي (Malfor) حساكم عسام السودان ــ الذي اكد بأن ما تعتاج له حكومة السودان ، وتطالب به ، هو تصحيح الحدود غير المناسبة ، باعتبار أن ذلك يحسل العسميد من الصعوبات والمشاكل ، وتبنى كمثال لمعالجة تلك الصعوبات ــ انتراح ماكمايكل الرامي الى نبادل تطاع البارو الاثيوبي ، بأية تسويات بتفق عليها شمأن الحد الجنوبي للحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا (٨) ،

ولقد وضع من خلال المناقشة ، ان هناك انفاقا بين المجتمعين ؛ بأن الحكومة الاثيوبية في وضع يمكنها من قبول اجراء تعديلات في حدودها . وذكر المستر بارتون ، ان أيجار أو اضافة زيلع الى اثيوبيا ، سيسساعه في الوصول الى تسوية بشأن الحدود المشتركة بين كينيا واثيوبيا ، بن ناحية ، والحدود بين السودان واثيوبيا من ناحية أخرى ، وقد طمأنت وزارة الخارجية البريطانية ، حاكم عام السودان ، أن مصالح السودان ، كانت وستظل محل اعتمام الحكومة البريطانية ، وتأكيدا لذلك ، نقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من المستر مافي ، إن يقوم باعداد مقترحاته الخاصة بتعديل الحدود مع اثيوبيا .

ويبدو لنا من مذكرة غير موقعة ، ولا تحبل تاريخا ، في ملغات وزارة الخارجية البريخانية ، ان الاتجاء السائد ، كان برمي الى تحقيق التهادل المتصود ، ضبن تبادل زيلع مع بعض الاجزاء الاثيوبية ، وبالرغم من أن السلطات البريطانية ، لم تهض في تنفيذ فكسرة تبادل زيلع ، الا أن مسألة تقويم الحدود في تطاع البارو ، ظلت تائمة ، ولم يصرف النظر عنها (١) ،

⁽۱۸) (نظر وثبقة وزارة الغارجية البويطانية : F.O./371/16992, Record of Meeting held at the Foreign Office on October 3 when problems common to the territories whose frontier marched with Abyasinia were discussed.

الأب انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :-F.O./141/537, Memorandum respecting the Southern Section of the Stidan-Ethiopia Proutier, undated and unsigned, presumably written after 1936.

بنهاية عام ١٩٣٦ ، تجع الإيطاليون من تبكين انفسهم في العسمى المراكز الفربية للامبراطورية الانيوبية سابقا ، ولقد كان من الطبيعي النايقي الوضع الجديد ، مسالة الحدود المشتركة بين السودان وانيوبيا ، وقد اهتبت حكومة السودان بسفة خاصة ، بمسألة قطاع البارو والمسلكل المتعلقة به ، والمكس ذلك في المذكرة التي رضها السير سابهز (عهره) حاكم عام السودان ، في الخامس من نوفهبر ١٩٣١ ، للمندوب السسالي البريطاني لمصر والسودان ، وتضيفت المذكرة بعض الملاحظات بالنسبة البريطاني لمصر والسودان ، وتضيفت المذكرة بعض الملاحظات بالنسبة للوضع الجديد ، الذي نشا على حدود السودان الجنوبية الشرقية ، نتيجة لاحتلال الطاليا الانيوبيا ، على ان التركيز انصب في ان ادارة تبيلة النوير لاحتلال الطاليا الانيوبيا ، على ان التركيز انصب في ان ادارة تبيلة النوير كلها بواسطة حكومسة السودان ، يعتسبر من المسالل الاسلسية الإسة ادارة صالحة ، ولتحقيق هذه الادارة الصالحة ، تقدم المسسير سسابهز بالتراجين :

لوالهما - اجراء تعديلات في الحدود ، يكون من شانها وضما كل اراضي قبيلة النوير ؛ تحت ادارة حكومة السودان .

وثانيهها — وهو انتراح بديل في حالة عدم المكانية تعديل الحسدود الراهنة — التوصل لالمكانية تغاهم ، يضهن لاداري حكولة السودان ، الوصول الى النوير داخل الاراضي الاثيوبية ، لما غيما ينعلق بوضع قبيلة الانواك ، عقد نقدم حاكم علم السودان بثلاثة الانسراحات بهدف الاخسد بواحد منها كحل للمشبكلة — طالما ظلت اثيوبيا تحت الاصلال الايطائي ، وهسي : المحافظة على وضع الحدود الراهن ، على المل التوصل لتفساهم يواسطة محاكم ينفق عليها المعالجة المشاكل المحلية بسين الانراد عسلى الحدود ، او اجراء تسوية تهدف الى ادخال الشيرو ، وهم نسرع بن الانواك ، في السودان ، والاردنقا في اثيوبيا ، او اجسراء تعديل كبير على الحدود يضين قطاع البارو للسودان (۱۰) .

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية قد رأت تجبيد الموضوع > لحين الفراغ من المفاوضات التي كانت قد بدأت سلفا مع المططات الإيطالية ؟ والتي انتهت بيروتوكول السنسادس عشسر من أيسريل ١٩٢٨ ، ونضمن البروتوكول نصا يفادي بعتد مفاوضات سريعة المبغرض الوصول لاتفاق بشان الحدود بين السودان وكينيا والصومال البريطاني من ناحية ، ومع ها كان يسمى شرق العربقية الايطالية من خلجية الحرى ، وعلى الر ذلك ، معثت وزارة الخارجية البريطانية ، يهذكرة لنهندوب المسامى البريطاني في مصراء شرحت نيها متترحانها واستراتيجيتها في المفاوضات المرتقبة بشأن الحدود مع ايطاليا ، وتتلخص المقترحات ، في أن تعدل الحدود ، بحيث تنبع القاعدة الغربية للمرتفعات الاثيوبية ٤ باعتبار أن فلك التعديل سيجمل تطأع البارو داخل السودان ، وكان من راي وزارة الخارجية ؛ أن الحكومة الابطالية ، سنتبل مبدأ ضم قطاع البارو السودان ، تستريطة أن بتسم تعويضها تعويضًا عادلًا في مكان آخر ، وفي هذا الصدد ، الترحت المذكرة ان يكون النمويش هو الاراشي الواتعة جنوب قطاع البارو ، على أن لا تزيد مساحتها على مساحة القطاع ، بالاضافة الى اعطاء اعتبار خاص ، الوضع الذي جد في جببيلا ، هيث اتام الايطاليون سلفا مبان دائمـــة واخرى شبه دائمة ، وذلك بأن تجري الحدود الجديدة عبر جببيلا = مماريقة بكون من شمئتها أن تفرك محملة الجمارك الأثيوبية ، في الحسانب الإيطالي ، والمصلة التجارية في الجانب السوداني (١١) -

لقد أبدى حاكم عام المسودان أو والمتدوب السامي في القاهرة ، بعض التحفظات بالنسبة للمقترحات التي جاعت في مذكرة وزارد الخارجية ، ولكنهما وافقا على الدخول في مفاوضات مع الطلباليا على هسدى تلك المقترحات (١٢) . وعلى ضوء ذلك ، قامت وزارة الخارجية البريطانية ، برفع مذكرة مطولة للحكومة المصرية ، تضمنت وصفا لقطاع البسارو ،

⁽¹¹⁾ انظر وثقة وزارة القارجية البريطانية : E.O./371/22017, Halifax to Lampson, 28/4/1938

⁽¹⁷⁾ انظر وثبتة وزارة الغارجية البرنطانية : F.O./141/536. Governor-General of the Sudan 15/6/1938.

والمسعوبات المتعلقة بنعيين الحدود في تلك النطقة ، والمنترهات البريطانية لمعالجة ذلك الوضع ، وقد تم ذلك الاخطار ، وغاء للبروتوكول الانجليزي الإيطائي ، المبرم في السادس عشر من أبريل ١٩٣٨ ، والذي ينص على دعوة مصر للاشتراك في المناوضات ، المزمع عقدها بسين البلسدين في كل ما يتعلق بمصر أو السودان الانجليزي المصري (١٣) ،

وكما كان متوقعا ، لدى الدوائر البريطانية ، فان السلطات المصرية ، لم تكن متحمسة للمذكرة البريطانية ، فلقد أحال حسين سسري ، رئيس الوزارة المصرية ، الموضوع لوزير الاشتغال ، الذي طلب بدوره الزيد من المطرمات من السفير البريطاني () () ، ويبدو أن الحكومة البريطانية ، كانت قد قررت سلفا المضي في مفاوضاتها مع الحكومة الإيطانية ، اعتقادا منها بأن السلطات المصرية ، سوف نعمل على نعقيد الموضوع ، طالما هو متصل بالسودان ، فلقد اخطرت وزارة الخارجية البريطانية ، في الأول من ديسمبر ١٩٣٨ ، سنيرها في التاهرة ، بأن الحكومة قد قررت بسده المفاوضات مع الحكومة الإيطانية ، بهدف تحديد المفطوط الرئيسية لتصحيح وضع الحدود (١٥) ،

وتقدمت الحكومة البريطانية بالفعل بمذكرة الى الحكومة الإيطالية ، الترحت فيها الثاني والعشرين من مارس ١٩٣٩ ، تاريخا لبدء المفاوضات ، ولكن لم يتسن لتلك المفاوضات أن تفعد ، نتيجة الاسسدلاع نار الحرب

⁽۱۳) انظر وثيقة وزارة الخارجية البربطانية (۱۳) F.O./371/22019, Aide Memoire, 4/10/1938

⁽١) انظر وثيقة وزارة الخارجية البرطانية :...
F.O./371/22019, The Minister of Works to the British Ambassador, 20/10/1938.
ينقل من وثيقة لامقة : أن الحكومة تلمرية قد واتقت على المترهات التي تشبت بها
المكومة البريطانية . راجع وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :...
F.O./371/22373. Vehia to Læmpson, 20/1/1939.

المالية الثانية (١٦) .

في عام ١٩٤٦ - بعد نهاية الحرب - جاء الى اندن اتواكليابو (Ato Akilou) وزير خارجية اليوبيا > لاجراء بباحثات علية مع السلطات البريطانية ، وقد طرحت وزارة الخارجية البريطانية ، معه مسألة تعديل معاهدة ١٩٤٢ > في الجزء الخاص بمنطقة انهار البارو والبيبور واكوبو ، وفي ووعد وزير خارجية اليوبيا > بدراسة الموضوع لدى عودته لبلاده ، وفي عام ١٩٤٧ > دعت الحكومة الاثيوبية > حكومة السودان > التقديم المزيد من التوضيح والشرح > لموقف الحدود في المنطقة التي طرحتها وزارة الخارجية البريطانية ، فاستجابت حكومة السودان لرغبة لتيوبيا > وبعثت بغريق البريطانية . فاستجابت حكومة السودان لرغبة لتيوبيا > وبعثت بغريق برئاسة المستر مساندارس (Saedas) الذي لخص موقف المسدود المسلطات الاثيوبية في النقاط الاربع التالية :

- ان الحدود الراهنة ، تحكمها معاهدة ١٩٠٢ ، التملي يعلقونه بها الطرفان ، ولم تكن محل نزاع اطلاقا ، وخاصة فيما يتصل بقطماع البساري .
- ٢ -- أن المعاهدة الشيار اليها ، قد تم ابرامها تبل ٥٥ علما ، وبالتحديد في
 وقت لم تكن هنالك معلومات كافية عن التباتل التي تسكن على ، أو
 بالقرب من تلك الحدود .
- تبين منذ ذلك الوقت ، ان الحدود المتفق عليها بمقتضى معاهدة عام ١٩٠٢ ، قد تسمحت تبيلني النوبر والانواك ، وهما من القبائل النيلية الى تسميمين .
- القد عانت حكومة السودان ، والحكومة الاثيوبية ، مشاكل أدارية ، نتصل بتنظيم هذه القبائل ، وذلك نتيجة لان الحدود قد وضعت تلك القبائل نعت أكثر من أدارة .

بنظر وثيقة وزارة المنتميرات البريطانية : بنظر وثيقة وزارة المنتميرات البريطانية : C.O./879/139, Perth to Halifax, 22/3/1939.

وعلى ضوء هذه النقاط) تقدم الجانب المبثل لحكومة السودان > بالاقتراح التالي ، ليتوم الجانب الاثيوبي بدراسته :

ان توانق الحكومة الاثيوبية ، من حيث المبدأ ، على حدود النوغرانية ، في الجزء الذي يمتد من جبل جيمي ، بالقسرب من الجكو في الشمال ، الى ترية اوليس في الجنوب ، بدلا من الحدود الحالية ،

ب _ ان توافق الحكومة الاثبوبية ، على تكوين لجنة حدود مشتركة، لتقوم بدراسة الحدود على الطبيعة ولتتقدم بتوصيات تنضمن التعديل الضروري ، الذي يحتق ضم كل تبيلني النوير والانواك الى السودان (١٧)،

وفي الاجتماع الثاني لمبثلي الحكومتين ، أوضح الجانب الاثبوبسي بانه من الصحب على حكومته ، قبول حدود قبلية ، شبيهة بالتي قسام بالتراحها الجانب المبثل لحكومة السودان ، اذ أن ذلك ربما يثير دعارى لاتلمة حدود قبلية في اماكن اخرى ، مثل حدود اثبوبيا مسع الصومسال الفرنسي وكيئيا ، حيث توجد مسعوبات عملية تحول دون اقامة مثل تلك الحدود ، نسبة لنهازج واختلاط القبائل مع بعضها البعض ، وقد أبدى جانب حكومة السودان ، تفيما لما أثاره الجانب الاثبوبي , الا أنه أوضح بدوره ، بأن منطقة البارو ، من المناطق القليلة جدا ، المعروفة في أفريقيا ، والتي يمكن أن تكوان حدودا قبلية ، قابلة للنفاذ ، فضلا عن أن هفساك استحالة عملية لنفاذ الحدود النهرية الحالية ، مهما وضعت الحكسومتان من قوات على جانبي الانهار الثلاثية .

لم يعلق الجانب الاثيوبي ، على رد الجانب المثل لحكومة السودان، والخذ بدلا عن ذلك ، في اجراء تمييز بين قبيلتي النوير والاتواك ، باعتبار أن اغلبية النوير ، تتيم في السودان ، والتلة داخل قطاع البارو ، أما

File No. 5A/5/a/1,Vol.2, entitled: Boundary between the Sudan, Uganda, Kenyo and Ethiopia: Summary of Sudan Representative Statement in the First Morting. 29/4/1947.

الانواك عنان اغلبهم يعيش داخل الاراضي الاثيوبية . وعلى هذا الاسلس، انترح الجانب الاثيوبي ، تعديل الحدود بطريقة تجعل كل النوبر في السودان ، وكل الاتواك في اثيوبيا . ورفض جانب حكومة السودان ، الانتراح الاثيوبي ، اعتمادا على ثلاثة أسباب : أولها أن فرض حدود بين النوير والاتواك ، لا يقل صعوبة عن مشكلة فرض الحدود العالية . السبب النسائي أن الانسواك ، قبيلة نبلية ، مرتبطة بقبيلة الشلك السودانية ، وثالثها أن لتبيلة الاتواك صلات عبيقة مع قبيلة الموريالي السودانية ، وليس لها أبة صلات مع القبائل الاثيوبية .

ويبدو أن الجانب الاثيوبي ، قد اقتنع بالمسعوبات التي تكتنسف التراحه ، فلجأ إلى اقتراح آخر ، يهدف الى اجراء تعديلات على طسول الامتداد الجنوبي للحدود المشتركة ، وذلك بأن تأخذ اثيوبيا هضبة البوما ، وأن تمكن غيبلة الجلابا الانيوبية ، من الرعي في مناطق رعيها التتليدية ، بالترب من نهر كيبيش في اتصى الحدود الجنوبية .

ورد جانب حكومة السودان ، بأنه لا يملك السلطة الماقشة تعديل الحدود ، في منطقة هضبة البوما ، ولكنه اوضح بأنه يبدو ممكنا ادخسال هضبة البوما ، داخل الحدود الاثيوبية ، أذا ما ثم الاثفاق على حدود تبلية في قطاع البارو ، أما عن أمكانية توفير الرعي لقبيلة الجلابا الاثيوبية داخل الاراضي السودانية ، فقد بيئن جانب حكومة السودان ، بأن ما قامت به السلطات الكينية بشأنهم ، كان تيابة عن حكومة السودان ، ويعزى ذلك في المقام الاول ، إلى أن الجلابا تبيلة مسلحة ، ولقد اعتلات التيام بفسرو ونهب بعض القبال الكينية ، التي ترعى في الركن الجنوبي الشرقسي من أراضي السودان ، على أن جانب حكومة السودان ؛ وعد بمعالجة مشكلة أراضي الجلابا ، دون الترام مسبق ، وعلى أن تلتزم السلطات الاثيوبية بنزع الاسلحة من هذه التبيلية ،

وعندما نشل الجانب الاثيوبي ، في الوصول لمقابل واضح لقطاع البارو ، اتترح ابرام اتفاق خاص ، يكفل للنوير السودانيين ، الرعسي

داخل الاراضي الانبوبية ، مقابل أن يكفل السودان ، الرعسي للجالابا الانبوبية داخل الاراضي السودانية ، ولم يجد الانتراح الانبوبي الاخير ، استجابة من جلنب حكومة السودان ، والسبب في ذلك ، أن مسألة تعديد حق الرعبي للنوبر ، لا نمثل الاجزءا صغيرا من مشكلة قطاع البارو ، عهناك النوبر الذين يتيمون داخل القطاع ، وهناك الانواك ، بالاضافة الى المشاكل الادارية الناشئة عن ذلك الوضع (١٨) ،

ق الاجتباع الثالث ، الذي عقد في العاشر من مايو ١٩٤٧ ، تقدم الجانب الاثيوبي بانتراح مضاد ، لانتراح الجانب الذي يمثل حكسومة السودان . ويتكون الاقتراح المضاد من ثلاثة أحزاء : أولها أجراء تعديل ، بأن تتبع الحدود خط طول ٢٤ درجة شرقا ٤ بن نقطسة تقاطعه مسع نهر الحكو ، حتى منيم على نهر أكوبو ، ويرى الجانب الأثيوبي ، أن هذا التعميل سيحقق ثلاثة اغراض : وهي انه سبجعل كل قرى وأماكن رعى قبيلة النوبر في السودان ، وأن أغلب الإنواك ، الذين أعنادوا القيسام بهجمات ... على المتداد نهر اكوبو ... ضد انواك السودان ٤ سيصبحون داخل الاراضى السودانية ، وإن الخط المقترح سيجعل ؛ في ذات الوقت ؛ (الانواك الذين يقيمون في أعلى نهر قيلاً) داخل الجانب الاثيوبي من الحدود. أهة الجزء الثاني من الانتراح ، وهو مكمل للجزء الاول ، مانه يهدف ألى أن تعدل الحدود ، من تقاطع خط طول ٣٤ درجة ونصف شرقا معتمر أكوبو ، على أن تنبع الحدود هذا الخط ... أي خط طول ٣٤ درجة ونصف شرقا ... الى ان يصل حدود السودان مع كينيا ، وبحيث يجعل اراضي رعى قبائل البوسا والتيها والنياتتنوم والجلابا داخل اثيوبيا . أما ألجزء الاخير من الاقتراح المضاد ، فهو اجراء تعديل على الحدود في أقصى شمال بحبرة رودلف ، يحيث يجمل مصب نهر اومو في داخل أثيوبيا ، حتى يضمن لقبائل البويا حتوق صيد الإسهاك في تلك المنطقة .

^{—:} انظر بلغات سفارة السودان بالقاهرة ، الرجع اعلاء (م) Record of the Second Meeting of the Representatives of Ethiopium and Sudan Boundary Committee, 6/5/1947.

ويمكن تلخيص رد جاتب حكومة المسودان ، في ان الجزء الاول من الاشتراح الاثيوبي ، يشكل حدودا جغرافية ، وليست انفوغرافية ، وبالتلي لا يمكن تفاذ ... ، بالإضافة الى ان ذلك لا يقدم حلا الشكلة توحيد الانواك ، والجزء الثاني ، لا يمكن تبوله ، لان الجاتب المبثل لحكومة السودان ، لا يملك تفويضا الماتشة تعديل الحدود ، الواقعة الى الجنوب من قطاع البارو ، أما بالنسبة للجزء الاخير ، فان ثمر أومو لا يخص المسودان ، لان مسبه في بحيرة رودلف ، ويقع داخل حدود كينيا ، ولا بد من ان نشير الى ان الاخذ بالاندراج الاثيوبي يعنى عبليا أن لا تكون هناك حدود بسين المسودان وكينيا ، لان خط طول ٢٤ شرقا يمر بالتقريب على نقطة الالتقاء اللائل بين المسودان وكينيا ويوغندا (١٩) ،

وعنديا النتى الجانبان ، للهرة الرابعة ، عبر الجانب الانيوبي هن دهشته في أن تكون المباحثات قاصرة على قطاع البارو ، خاصة وانسه فهم من وزير خارجيته ، ان اللجنة مغوضة للبحث في أية تعديسلات تسرى الها ذات جدوى ، بالانسائة الى مناتشة موضوع قطاع البارو ، وتسساط الجانب الانيوبي ، عما اذا كان جانب حكومة السودان ، مازال على رأيه ، بأنه لا يملك تغويضا لمناتشة تعديل الحدود في منطقة هضبة البوما والمناطق التي نقع الى الجنسوب ، وقد أكد جانب حكومة السودان ، رأيه السابق بالنسبة لمسألة عدم التغويض ، وعبر عن رغبته في الرجوع الى الخرطوم ، بالنسبة لمسألة عدم التغويض ، وعبر عن رغبته في الرجوع الى الخرطوم ، البلوب مكانبة للحدود الجغرافية ، التي التنويب من قطساع البلو ، كما أكد رفضه للحدود الجغرافية ، التي التنوجها الجانب الانيوبي داخل القطاع ، على اساس أن ذلك الاقتراح ، لم يغير وضع الاتواك ، وهو توزيعهم على البلدين ، على أن جانب حكومة السودان ، فكر في لن وهو توزيعهم على البلدين ، على أن جانب حكومة السودان ، فكر في لن يخرج من نلك الاجتباعات بشيء منيد ، فانتراح التعديل الذي تراه مناسبا ، مشتركة ، لتقوم بزيارة القطاع ، وانتراح التعديل الذي تراه مناسبا ، مثل أن الجانب الانيوبي اعلن رغضه للاقتراح التعديل الذي تراه مناسبا ، ألا أن الجانب الانيوبي اعلن رغضه للاقتراح التعديل الذي تراه مناسبا ، ألا أن الجانب الانيوبي اعلن رغضه اللاقتراح التعديل الذي تراه مناسبا ، ألا أن الجانب الانيوبي اعلن رغضه اللاقتراح التعديل الذي تراه مناسبا ، ألا أن الجانب الانيوبي اعلن رغضه اللاقتراح التعديل الذي تراه مناسبا

لا يخدم اي غرض؟ تبل الانتاق حول التحديل الشابل للمسدود . وهكذا وصل الطرفان الى طريق مسدود ، وتلكد لهما عدم جدوى مواصلة تلك الاجتماعسات (٢٠) .

وعلى اثر نشل تلك الإجتماعات ، تم عقد اجتماع في السايس عشر من ملبو ١٩٤٧ ، بين الجانب المثل لحكومة السودان ، والمستر انسو الكليلو وزير الغارجية الاتبوبية ، وقد أكد جانب حكومة السودان ، للوزير الاثيوبي بأنه لا يملك تقويضا للدخول في مفارضات ، بشان كل الحسدود الشتركة مع أثيوبيا ، وأضاف بأنه لا يملك غير أن يعرض للسلطسات الاثيوبية تعويضا مالها ، مقابل تنازلها من تطاع البارو للسودان ، خاصة في حالة عدم قبول الاقتراح الرامي بأن توافق أثيوبيا على تأجير القطاع لحكومة السودان ، وقد رد الوزير الاثيوبي ، بأن اضافة قطاع البسارو بدون تعويض من السودان ؛ لم تكن واردَّهُ في محادثاته مسع السلطات البريطانية ، أذ أن ذلك سيجعل من المنمب على المكومة الأثيربية ، أن ترقض طلبا مبائلًا من الحكومة الفرنسية ، التي كانت قد شرعت سلفا في اجراء مفاوضات بشنان حدود الصومال الفرنسي - جيبوتي - سع التيوبيا . على أن الوزير الانبوبي وعد برمع الانتراح البديل للاببراطور هيلا سلاسي بعد أن رفض التعويض المالي ، وبعد أن أتبحت الفرحسة للوزير الاثيوبي بالرجوع للامبراطور عاد ليقطر جانب حكومة السودان بأن الامبراطور حريص كل الحرص بأن يخضع الموضوع برمته لمزيد من النفاض والحسواراء

وفي اجتماع لاحق ترين المارفين ، اعلن وزير الخارجية الاتبوبي ، بأن الإمهر أطور لا يرغب في أي نوع من التعويض ، بخلاف أن يوافق السودان على ضم أراض ألى الثيوبيا ، كما أعلن رفض الامبراطاور ، للاقتسراح على ضم أراض لابنة مشتركة لنتمي حقائق الحدود، ألا أذا تم الانفاق مستقا

Record of the Fourth Meeting of the Sudan-Ethiopia Boundary Committe, 12/5/1947.

على الفرض الذي تعبل من لجله اللجنة . وعلى ضوء ما نقله السوزير الاثيوبي ، تم عقد اجتماع بين الجانبين ، اكد فيه جانب حكومة السودان ، رفضه للفط الجغرافي الذي سبق ان نقدم به الجانب الاثيوبي ، على ان جانب حكومة السودان ، تقدم بسؤال محدد للجانب الاثيوبي ، وطلب منه أن يتقدم له بالاجابة في جلسة لاحقة ، والسؤال حو : ان السودان بود أن يعرف حجم الاراضي ، التي ستطالب بها اليوبيا ، في الركن الجنوبسي بعرف حجم الاراضي ، التي ستطالب بها اليوبيا ، في الركن الجنوبسي الشرقي من السودان ، اذا واعتت الحكومة الاثيوبية على اتامة حدود تبلية في تطاع البارو في المستتبل "

وتقدم الجاتب الاثبوبي ، برده على السؤال في جلسة مسائية عقدت في ذات اليوم ، وهو أن السلطات الاثبوبية ، ترى أنسه ليس هنساك مطومات كانمية من الحدود ، ألتي تقع ألى الجنوب من هضبة البوما ، على أن الجانب الاثبوبي ، انترح أن تقوم حكومة السودان ، بمسح جوي للقطاع ، وهضبة البوما ، وكل الاراضي الواقعة جنوبا منها وحتى الحدود الكينية ، وعلى أن يتبع ذلك المسح الجوي ، أيفاد لجنة مشتركة لنعيين الحدود على الطبيعة ، مع مراعاة العوامل والضحرورات البغرانيسة الحدود على الطبيعة ، مع مراعاة العوامل والضحرورات البغرانيسة والتبلية ، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على اختصاصات اللجنة المشتركة .

ان نظرة فاحصة لوتائع تلك الاجتماعات ، نعكس أن التوابيق لم أيمالف المبلطات البريطانية لتحقيق حلم تديم بذلت فيه الكثير من الجهد ، وهو تعديل الحدود الجغرافية ، التي تنظم الحدود في منطقة قطاع البارو ، ونقا لمساهدة علم ١٩٠٢ ، بحدود تبلية ، ويبدو واضحا أنه كان في الامكان لمسالجة المشكلة ، أذا وافقت المسلطات البريطانية على اجراء مبادلة مع الحكومة الاثيوبية ، وتستطيع أن تلخص الاسباب التي فرضت على المسلطات البريطانية ، مغير خطتها الاولى ، الرامية إلى مبادلة القطساع في بخود من اراضي مثلث اليسى ، في النقاط التالية :

ان السلطات البريطانية ؛ اعطت اعتبارا خاصا لاعستراغى حكومة كينيا لاي تغيير او تعديل للحدود بين السودان وأثيوبيا : يكون من شائه أن يجعل الحدود الكينية الأثيوبية المشتركة أكثر طولا مها هي عليه الإن ...

٧ — ان السلطات البريطانية ، كانت تعتقد بأن السلطات الاثيوبية الن تكون بنشددة بالنسبة لاثنواح حكومة السودان ، اعتبادا على أنها تشبت للهبراطور هيلاسلامي ، مساعدات كبيرة انفاء حرب التحرير من الاحتلال الابطالي ، ذلك بالاضافة الى اعتقاد السلطات البريطانية ، بأن الحكومة الاثيوبية ، سنعطي اعتبارا للدور الذي يبكن أن تلعبه بريطانيا ، التفاع الحلفاء بضم اريتريا الى أثيوبيا .

٣ ــ لقد تأكد لحكومة السودان ، أن ضم هضبة البوما ، والراضي المرتفعة التي تقع إلى الجنوب منها ، تكتفه بعض الصعوبات . أذ أنه قد تحقق سلفا نوع من الادارة والامن ، للذين يتيمون في منطقة هضبة البوما. مضلا عن أن مراعي تبيلة التبوسا السودائية ، تمتد إلى المناطق التي تقع ألى الجنوب من هضبة البسوما .

إلى المنطقة التي كان من المتوقع أن تمنع أصلاً الانبوبيا ، كبديل لقطاع البارو ، هي منطقة غير معروضة ولم يسبق مسحها ، وقد تردد أن هناك بعض المعادن في منطقة ماجي الانبوبية ، الامر الذي جمل سلطات المبيلوجيا في السودان تشير إلى احتمال وجود معادن في منطقة عضبة النبوبا والتيرما .

وهكذا ، وبعد ان نشطت المفاوضات السودانية الاتبوبية ، بشأن مشكلة قطاع البارو ، قدم رئيس جانب حكومة السودان ، تقريسرا الى حكومة ، اشار غيه الى الانطباع الذي عاد به من اجتهاعاته من اديس ابابا ، وهو ان الامبراطور هيلاسيلاسي ، مسائق وحريص على قبول ملليه حكومة السودان ، الخاص باضافة قطاع البارو للسودان . الا أن القطاع، يتكون من مساحة كبيرة ، ولا بد للامبراطور من أن يكون في وضع يمكنه من تبرير ذلك الى شعبه ، وأضاف رئيس جانب حكومة السودان ، أن اثبوبيا ، كانت تشهد في تلك الفترة ، نقدا مكتفا ضد سياسات الامبراطور ، والتبار الاراضي وعقارات جديدة ، واستلك قان الامبراطور كان على قدر كبير من الحذر ، في أن يحصل على متابل ، لمنا تد يتنازل عنه من أراض اثبوبية للسودان ،

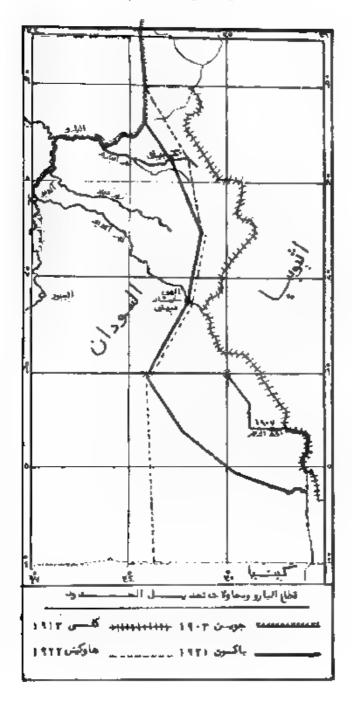
ويبدو لن انطباعات رئيس جانب حكومة السودان في المناوضات الد احيت الأمل عند السلطات البريطانية ، فقد تم الاتسسال بين وزارة المستمهرات البريطانية وحكومة كينيا بشأن المسح الجوي الذي تم الاتفاق عليه بين حكومة المسودان والسلطات الاثيوبية ، باعتبارها طرنا له صلة بمسالة الحدود الجنوبية ، وكما هو متوقع ، فقد سارعت حكومة كينيا الوذكرت وزارة المستمهرات البريطانية ، بتلقها ومخاوفها من اي تدخيل لابوبي في المنطقة ، الواقعة الى الشهال مها كان يسمى بالخط الاحمر ، وقد كان لتعاملف السلطات البريطانية ، مع حكومة كينيا من ناحيسة ، وادراكها بضرورة الوصول لاتفاق مسبق مع الحكومة المصرية ، بشسان وادراكها بضرورة الوصول لاتفاق مسبق مع الحكومة المصرية ، بشسان مسح الحدود من الناحية الاخرى ، الاثر الكبير ، في أن تعمل لناجيل المسح مسح الحدود من الناحية الاخرى ، الاثر الكبير ، في أن تعمل لناجيل المسح مسح الحدود من الناحية الاخرى ، الاثر الكبير ، في أن تعمل لناجيل المسح

وينذ ذلك الوقت ؛ لم تذكر يسألة قطاع البارو مرة اخرى ؛ الا في عام ١٩٧٢ ؛ أثناء المفاوضات التي سبقت اعلان الاتفاق على الحدود بسين السبودان وانبوبيا ، على ان الابر لم يتمد التفاهم على الابقاء على الوضيع الراهن ؛ أي ان بظل وضيع قطاع البارو ؛ على ما هو عليسه بمقضسي معاهدة ١٩٠٢ الاتجليزية .. الاثبوبية .



ملحوظسة : خطوط الحدود التي تناولها هذا البساب مبينسة في الخريطسة النوضيحية رقم ٢٠) .

خريطة توضيحية رقم ٢



مسألة جمبيلا وتسليم المحطية لأثبيوبيا

أشرنا في الباب الثاني من القسم الاول ، الى أن معاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ المبرمة بين الحكومة البريطانية والحكومة الاثيوبية ، قد تعرضت لعدة مسائل بالاضافة الى وصف الحدود ، ومن تلك المسائل التي تعرضت لها المعاهدة ، ما جاء في المادة الرابعة والتي نقول :

ان جلالة الامبراطور منايك الثاني ، ملك ملوك أثبوبيا ، قد التزم على نقسه بأن يسمح لمكومة صاحب الجلالة البربطانية ، وحكوسة السودان باختيار قطعة بن الإرض ، بجاورة لانائق على نهر بارو ، ذات واجهة على النهر ، لا يتجاوز طولها الني بنرا كها لا تتجاوز بساحتها أربعبائة هكتارا ، لاستثجارها لحكومة السودان ، لغرض ادارتها كمحطة تجارية ، واحتلالها طوال المدة التي يبقى نيها السودان خاضعا للحكسم الانجليزي — المصري ،

بعد سنتين من توقيع معاهدة مايو ١٩٠٢ ، قام حاكم عام السودان، بزيارة المنطقة التي تم استثجارها - ولقد تبين للحاكم العام ، ، أن أنائق لا تتأسب والاغراض التي استؤجرت لاجلها، أذ أنهاب عيدة جدا عن الاراضي المرتفعة - وعلى ضوء ذلك أنترجت حكومة السودان ، مدينة جمبيلا كموشع جديد للمحطة النجارية (١) - وقد استجابت الحكومة الاثيوبية للانتراح

انظر وثبتة وزارة انظرجية البريطةية : 1)
 F.O./371, 20955, Memorandum, 8/5/1937.

السودائي ، ووجهت مبثلها في تورى بأن يبنح السلطات السودائية تطعة ارض في جبيبلا ، تكون مساوية للمساحة التي منحت لها في أتانق (٢) .

لقد حظيت جيبيلا باهتمام ضغيل جدا في البداية ، الا أن المصطة أخذت تكسب اهبية اكبر بهرور الزمن ، ولعل أبلغ دليل على ذلك ، ان حجم التجارة المتبادلة في جمبيلا ، قد بلغ ٢٦٦ ألف جنيه استرلينيا في عام ١٩١١ . ولقد تصاعدت أهبية جمبيلا التجارية ، بدرجة قادت الى نزاع في العشرينات ، بين المسلطات الاثيوبية وسلطات حكومة السودان بشأن الضرائب ، وتم حسم ذلك النزاع ، بانفاتية أبرمت في عام ١٩٢٨ ، تسم بموجبها تحديد الضرائب التي تغرضها السلطات السودائية من ناحية ، والضرائب التي تغرضها السلطات الاثيوبية من ناحية أخرى (٣) ،

وبرزت اهبية جبيلا بصفة خاصة في علم ١٩٣٦ ، بعد أن تم للإيطاليين احتلال المراكز الفربية بن أنيوبيا ، فقد تبكنت القوات الإيطالية من احتلال نقطة الجمارك الانيوبية ، الواقعة على خور جسيرجيبا ، في الوقت الذي ظلت فيه سلطات حكومة السودان ، في نقطة الجمسارك المعودانية ، الواقعة على الجانب الآخر من الخور ، وبعد فترة وجبسزة سقطت كل منطقة جبيبلا ، باستثناء نقطة جبارك حكومة السودان ، تحت الاجتلال الايطالي ، ولقد شجع وضع محطة الجمسارك السسودانية ، الملطات الإيطالية ، بكون من شائها يعكن أن تدخل في مساومة مسع السلطات الإيطالية ، بكون من شائها تعتبق تعديل الحدود في بنطقة قطاع البارو ، وكها ذكرنا في الباب الأول من هذا القسم ، غان اشتعال نار الحرب العالمية الثانية ، قد حال دون الحقي في أية مغاوضات مسع الإيطاليين ، بشأن تسوية أي من الحدود المشتركة مع ايطاليا ،

به النظر وثيفة وزارة الغارجية البرطانية : F.O./371, 20935, Memorandum entitled Sudan Trading Station at Gambela, 29/1/1937.

النظر ونيفة وزارة الطارحية البريطانية السريطانية السريطانية الله P.O / (3191). Agreement regarding the Customs Dicties to be Collected by the Customs Houses between the Governments of Ethiopia and Sudan, 3/3/1928.

وظهرت مسألة جمبيلا مرة الخرى ، في المحادثات التي جسرت بين الساطات الاثيوبية وممثلي حكومة السودان ــ في اديس لبابا في منفة ١٩٤٧ - بهدف تعديل الحدود في قطاع البارو ، فلقد أثار الجانب الاثيربي، في الاجتباع الثاني المسترك ، موضوع الجار جببيلا بواسطة حكسومة السودان ، وتساءل عن موتف جمبيلا في حالة انتهاء الحكم الإنجليزي المصري الذي كان قائما في السودان \. وركز الجانب الذي مثل حكومة المبودان ، في رده على التساؤل الاثيوبي ، على ان جببيلا ما هي الا محطة تجارية ، وعليه قان الافتراض هو أن يستمر التجار في عملياتهم التجارية ، بغض النظر عن الوضع الدستوري في السودان . على ان جاتب حكومة السودان ، طمأن الجانب الاثيوبي ، بأنه سوف تبرم اتفاتية جديدة بشأن جببيلا ٤ أذا ما حدث أي تغيير في الوضيع المستوري للسودان ، ولقد آمير الاثيوبيون في نلك الاجتماعات ، بأن تبول الحدود القبلية المتترحة من السودان ، تعنى وضع جبيلا داخل حدود السودان ، وذلك ابر برغوض ، اذ انها تمثل المحطة التجارية الرئيسية في غرب النيوبيا . وقد رد جانب حكومة السودان ، بأن الاتفاق على حدود تبلية مثلى ، يتنضي بالضرورة ان تكون جبيبلا داخل السودان ٤ غير أنه يمكن رسم الحدود المعلة بطريقة مكتل لاثبوبيا الاحتفاظ بجمبيلا داخل حدودها . وكما رابنا في الباب الاول من هذا القسم ؛ قان تلك المقاوضات قد فشلت ؛ نتيجة لرفض الاثيوبيين للاغتراح الذي تقدم به جانب حكوبة السودان ، الراسي لاضانة تطساع البارو للسودان ،

لقد شهدت السنوات القليلة النالية لذلك المفاوضات و تغييرا هاما في السرائيجية حكومة السودان نحو الاحتفاظ بجمييلا ، فلقد تضاطت اهبيتها التجارية بمرور الزمن ، ويعزى ذلك الى زيادة حجم التجارة عبر الكرمك والروسيرص وبالسوندا ، ومن فلحية أخرى ، يسين أن أدارة جمبيلا والسطة حكومة المبودان باهظة المتكاليف ، أذا ما قورثت بتكاليف أدارتها عن طريق الحكومة الانبوبية ، وهكذا توصلت حكومة السودان ، الى تفاعة في مسة ، ١٩٥ ﴾ بأن المستقل النجاري فجمبيلا ذو قيمة قليلة ، خاصة أذا في مسة ، ١٩٥ ﴾ بأن المستقل النجاري فجمبيلا ذو قيمة قليلة ، خاصة أذا في

ما وجد التجار وسيلة اخرى لاستيراد البن الحبثي (٤) . (ما بالنسسية لاحبيتها السياسية ، فقد كانت حكومة السودان مقتفعة ، بأن وجود موظف تأبع لها في المنطقة ، على صلة وثبتة بالسلطات (لاثبوبية ، ساهم في حل المشاكل التي نشأت أو كان ممكنا أن تنشأ في تطاع البارو ، غير أن حكومة المسودان قد رأت في بداية الخمسينات ، أن ذلك لا يمنع من التخلي عنها الو استغلالها للمساومة في أية مفاوضات يكون من شأنها معالجة مسالة تطاع البارو .

واستبر الوضع على با هو عليه في جبيبلا اثناء غترة الانتقال التي بربها السودان ، وبعد اعلان الاستقلال في بناير ١٩٥٦ ، دخلت حكسومة جمهورية السودان والحكومة الامبر اطورية الاثيوبية ، في مغاوضات بشان الوضع التانوني لجبيبلا ، وقد اتنق الطرغان ، في بروتوكول جديد ، على ان عقد ابجار المحطة النجارية بجبيبلا ، المتسوص عليه في المادة الثانية بن انبوييا سيلاتها الكابلة على تلك المحطة النجارية ، في اليوم الاول من يغاير سغة ١٩٥٦ ، بتيام الجمهورية السودائية ذات السسيلاة . وجساء في البروتوكول المبرم بين الحكومتين ، انهما ترغبان في توثيق وتسهيل العلاقات الانتصادية والتجارية بين القطرين من جبيلا واليها (ه) ، وتحقيقا لذلك ، الكوبر ١٩٥٦ ، عن حيازة جبيع العقارات التي كانت لديها في المحلسة التجارية ، وتسليمها بدون تعويض الى حكومة الامبر اطورية الاتيوبية . التجارية ، وتسليمها بدون تعويض الى حكومة الامبر اطورية الاتيوبية . وتصليمة النائة من البروتوكول ، الى ان الارض التي تقع عليها مبائي ونصت المادة الثالة من البروتوكول ، الى ان الارض التي تقع عليها مبائي

[:] بالقات سفارة السودان بالقاهرة : File No. 5A/5/A/1, Vol. 2.Sudan Ethiopia Boundary, A Note entitled Gambela, Civil Secretary to the African, Department, Foreign Office, 30/12/1950.

 ⁽⁰⁾ توفي مهمة تسليم جبيبلا السلطات الانبوبية محبد عثمان بس الوكيل الاسبق البوزارة الخارجية السودانية ، وكان عبدالرحين عبدائله وزير القدمة والاسلاح الاداري ساخا اخسر أداري سسوداني في جبيسلا .

حكومة السودان ، والتي جاء ذكرها ووصفها في ذات المادة ، تؤول الى الحكومة السودان لدة المكرمة الامبراطورية الاكومية ، لناجيرها في الحال لحكومة السودان لدة عشرين سنة ، خابلة للتجديد بابجار اسمى ، للاستعمال الرسمي بواسطة القنصلية العامة للسودان بجمبيلا ، واتفق الطرفان على اتهاء منسب ومهام مغنش المركز في جمبيلا ، وعلى قبام فنصلية عامة للسودان اعتبارا من ناريخ البروتوكول ، وهو الخامس عشر من لكتوبر 1907 ، كما انفتا على استمرار الخدمات النبرية على نهر البارو بواسطة حكومة جمهورية السحودان .



القسم الثالث

الجوانب السيساسية والقانونسية للنزاع على الحدود بين السسودان وأثسيسوبسيسا

حناك فهم سبائد ، بأن الغزاع على الحدود بين المدودان واثيوبها ، قد بدأ في عام 1977 ، ولا شبك أن ذلك الفهم لا يخلو من تمسط كبير من الخطاء ذلك أن مشاكل الحدود ، التي سبادت العلاقات السبودائية الاثيوبية ، في الفترة ما بين 1971 سـ 1971 ، يمكن ردها ، أو الرجوع بها الى اواخسر الخمسينات ، فقد بدأ نسلل الاثيوبيين الى داخل الحدود السبودائية ، الخمسينات ، فقد بدأ نسلل الاثيوبيين الى داخل الحدود السبودائية ، والتيم بالزراعة في الاراضي الواقعة ما بين جبل اللكدى وشبورة الكوكة ، في عام 1904 ، ولقد حاولت سلطات الادارة الاهلية ، في المنطقة المعنية ، في عام 1904 ، ولقد حاولت سلطات الادارة الاهلية ، في المنطقة المعنية ،

وبدو أن المسطين الأثيوبيين ، قد نقلوا مجاولة الساطات الأهلية السودانية ، إلى المسئولين الأثيوبيين ، أذ تقدم حاكم غندار بشكوى في عذا الممنى لسلطات المكومة المحلية في التنسارف ، وقد أعتب ذلك عقد اجبهاع مشعرك ، في مدينة القضارف ، بين المسلولين المحليين في مركز القضارف والمسئولين المحليين في غندار الأثيوبية ، وقد أعترف الأثيوبيون ضيفا في ذلك الإجتماع ، بالزراعة داخل الاراشي السودانية ، بدليل أنهم طلبرا أعقاء المزارعين الأثيوبيين من دفع المشور ، بحجة أن ما قاموا به من زراعة كان بسيطا وبدائيا ، ولكنهم اشاروا في ذات الوقست ، الى ديواهم الخاصة بنوسيع الحدود المبودانية داخل الاراشي الاثيوبية ، وبعد نتاش طويل ، فشيل الطرفان في التوصل لاتفاق بشيان دعوى مسد وبعد نتاش طويل ، فشيل الطرفان في التوصل لاتفاق بشيان دعوى مسد الحدود ، وعلى ضوء ذلك اثنقا على رفع الخلاف لحكومنيهما لحسم الامر المدود ، وعلى ضوء ذلك اثنقا على رفع الخلاف لحكومنيهما لحسم الامر المدود ، وعلى ضوء ذلك اثنقا على رفع الخلاف لحكومنيهما لحسم الامر المدود ، وعلى ضوء ذلك اثنقا على رفع الخلاف لحكومنيهما لحسم الامر المدود ، وعلى ضوء ذلك اثنقا على رفع الخلاف لحكومنيهما لحسم الامر المدود ، وعلى ضوء ذلك اثنقا على رفع الخلاف لحكومنيهما لحسم الامر المدود ، وعلى ضوء ذلك اثنقا على رفع الخلاف لحكومنيهما لحسم الامر المدود ، وعلى ضوء ذلك اثنقا على رفع الخلاف لحكومنيهما لحسم الامر المدود ، وعلى ضوء ذلك النفاء المدود المدود ، وعلى مدود النفاء المدود المدود المدود ، وعلى مدود النفاء المدود المدود

الموضوع على ذلك المسنوى الحكومي ، على أن الاثيربيين جساءوا بسرة الخرى للزراعة في الاراضي السودانية في العام التالي ، ثم اخذوا يترددون من وقت لآخر على الزراعة ، باستعدادات ميكانيكية ، في المنطقة الواقعة بين نهري ستيت وبالسلام ، التسابعة لمجلس ريفسي شسمال التضسارف والمعروفة محليا باسم الفشقة (1) ،

لا شك أن حكومة السودان • كانت تعلم بكل ما كان يدور داخل حدود السودان الشرقية ، ولكنها لم تبد تحركا واضحا تجاه ذلك الموضوع ، ويعزى ذلك ... في تقديرنا ... لاعتبارات عديدة أهمها : ما كان بجري في جنوب السودان في تلك الفترة ، فكها هو معروف ، فأن السودان ظل يعاني منذ الاستقلال ، من مشكلة جنوب السودان ، وقد تدهور موقف الأمن في المديريات الجنوبية ، بصغة خاصة ، في بداية المعتبات ، ويبدو لئنا أن الحكومة قد رأت ، كسياسة علمة ، تفادي فتح جبهمة أخرى في الحدود الشرقية من السودان ، باعتبار أن ما وصلت اليه هالة الامن في تلك الفترة ، يعد أكبر خطورة مما كان يجري على الحدود الشرقية .

غير أن الامر قد تغير نهاما ، بعد نفجير ثورة الحادي والعشرين من الكتوبر ١٩٦٤ . وهي الثورة التي تبهت الحكم المسكري الذي كان قائما في السودان بنذ السابع عشر من نونمبر ١٩٥٨ ، وقد اهتبت حكسومة الكتوبر بالامر ، وانعكس ذلك في بذكرة الاحتجاج ، التي رفعتها وزارة الخارجية السودانية في الخابس والعشرين من أبريل ١٩٦٥ ، السنخارة الاتيوبية في الخرطسوم ، وقد طالبت المذكرة بسحب المزارعين الاتيوبيين الفين توغلوا بالزراعة داخل اراضي السودان ، بالاضافة الى تكوين لجنة غنية ادارية بشمركة لتسوية المسالة القائمة على الحدود ، واستجابت

⁽¹⁾ بلغت المركزرات المستخدمة في الزراعة بواسطة الأنبوبيين ١٨ نركترا في عام ١٩٦٤ . كما بلغت المساحة التي قابوا بزراعتها حوالي ٣٠ للف مدانا ، وذلك بطلاف المزارع البدوية والمحاريت البلدية التي تعمل بالإيقار ١ جريدة الرأي العام السودانية ، ١٩٣١/١٣/١٢ .

الحكومة الاتيوبية في العشرين من مايو ١٩٩٥ ، للانتراج المسودائي من حيث المبدأ (٢) .

وبعد أجراء أول انتخابات علمة في السودان ، بعد ثورة اكتوبر ، قام وقد (٣) صداقة سوداني برئاسة رئيس الوزراء ، بزيارة إلى أتيوبيا في الفترة با بين السادس والعشرين والثلمن والعشرين من يونيو ١٩٦٥ . وكان الهدف الاساسي منزيارة الوقد، والمتي شهلت بالاضافة إلى أتيوبيا ، يوغندا وكينيا ، شرح الموقف السياسي في السودان ، بعد ثورة اكتوبر . وتوضيح السياسة الخارجية للسودان ، خاصة بعد أن تعرض السودان لحيلات عنيفة ومكتنة — طوال فترة الحكم العسكري سرمن قبل عدد من الدول الاستعمارية بالاضافة إلى الكنيسة الكاثوليكية .

وانتهت المفاوضات بصدور بيان مشترك ، بتاريخ التابن والعشرين من يوليو ١٩٦٥ ، وقد جاء في النقرتين الثالثة والرابعة ، بعد الديباجة ، تهسك الجانبين التوي بالبادى، العامة المنصوص عليها في مبتاق الاسم المتحدة ، ومبثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك اصرارهما المستمر ، على المبادى، الخاصة بالحفاظ على الوحدة والسلامة الاقليبية للبلدين ، وادانتهما لكل الاعهال التي من شائها تهديد وحدة البلسدين ، وادانتهما لكل الاعهال التي من شائها تهديد وحدة البلسدين ، شم جاءت الفقرة الخابسة من البيان المشترك ، لتلقي المزيد من الضوء على ما جاء ضهنا في الفقرتين السابقتين ، اذ اتفق الجانبان ، على الا يقسوم ما جاء ضهنا في الفقرتين السابقتين ، اذ اتفق الجانبان ، على الا يقسوم أي من الطرفين ، أو أي من رعاياه ، أو أية دولة أجنبية ، أو أي من رعاياه ، أو أية دولة أجنبية ، أو أي شخص ، أو نظيم قالم في أي من البلدين ، بأي توع من الانشاماة الضارة ، أو التي تهدف للاشرار بالمسالح الوطنبة للطرف الآخر .

 ⁽۱) بيدو وأضحاً من روح المذكرة التي رفعها وزاره المقارجية السودائية ع حرسها على عدم تصعيد الموضوع ، وقبل أبلغ دليل على ذلك أنها عاملت المسئلة بالمبارها وسئله تنبة وادارية ولست سياسية .

⁽۲) كان الوقد السوداني برئاسة محهد أحيد محجوب > واشترك ضة محيد لبراهيم خليل وزير القارحية > محمد أحيد المرضى وزير التجارة والسناعية والتبوين والتعاون > احيد المهدي وزير الداخلية > يوب ديو وزير الفروة الحيوانية > يعتوب عثمان سفح السيودان في الدويية .

وبالرغم بن أن الفترات الثلاث ؛ المتسار اليها أعلاه ؛ لم تسم الامور بأسمائها ؛ الا أن نظرة فاحصة لمضبونها ؛ تجعل من الميسور الوصول الى ما هدفت اليه ، أن البلدين ؛ أثيوبيا والسودان ؛ كانا بعانيان من مشكلات أساسية ، فأثيوبيا ؛ كانت تعاني من مشكلة أريتريا ، فقد شهدت السنوات ما بسين ١٩٦٠ – ١٩٦٥ بسزوغ وتنظيم جبهة التحسرير الاريترية (٤) ، وقد ظلت أثيوبيا تأخذ على السودان ؛ مساعدته لشوار الريتريا ؛ عن طريق مدهم بالسلاح أو تسهيل مدهم به ، وأبواتهم ؛ وفتسح المجال لهم للدعلية ضد لثيوبيا ؛ خاصة في الفترة الذي أعقبت ثورة اكتوبر (١٩٦٤ ؛ (٥) .

لها السودان ؛ فقد كان مواجها ببشكلة الجنوب (١) ، وقسد شهدت سنوات الحكم المسكري ، وخاصة الفترة ما بين ١٩٥٩ — ١٩٦٤ ، تدعورا واضحا في موقف الامن في جنوب السودان ، نتيجة لأن السلطة الحاكمة قد اخذت باستراتيجية الحل العسكري للمشكلة ، وقد كانت حكسومة السودان ، تافذ بدورها على اليوبيا ، المساعدات التي ظلت تقدمها للخوارج ، والمساعدات التي كانت تصل اليها من جهسات اجنبية عسير لليوبيا ، وببدو أن أيا من الطرفين ، لم يكن حريدسا على السدخول في التفاصيل التي اشرنا اليها ، بقدر ما كان الهدف هو فتح تنوات التشاور

 ⁽⁹⁾ سبق نشوه الجبهة ٤ قيام حركة التحرير الارينزية في نهاية عام ١٩٥٨ ٤ أن بورشحودان٤ الني قامت بنتظيم خلايا سرية سباعية في ارينزيا ٤ ولعبت دورا البهابيسسا أن نعبلة الجهاهم الارينزية سياسيا ، انظر ٤ سبن ٤ نفس الصدر ٤ ص ٢٢١ ،

⁽c) لقد وجبت جبهة التحرير الإربترية ، تأييدا بغنوها من نورة لكوبر ، ومن حكومة اكتوبره وقد كان من الامور المادية في نقك النارة ، أن يخطب بمثل الجبهة في اي هفل هام ، بكرن قد سبقه بالعديث فيه ، رئيس وزراه حكومة اكتوبر ، ولقد ساهم ذلك الوضع في ندهور العلاقات الانبوبية السودانية في تلك المرة .

ودات بشكلة الهنوب يتبرد هدت في الغرقة الإستوانية في السائس عشر بن المسطس
 ودات بشكلة الهنوب يتبرد هدت في الغرقة الاستوانية في السائس عشر بن العربان العربان بن العربان العربان بن العربان بن العربان بن العربان العربان بن العربان بن العربان ا

والتفاوض ، ولذلك فقد اكتفيا بالإثمارة اليها ضبقا) عن طريق تحسديد النبسك ببيادىء الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومبادىء حسن الجسوار ،

اما بالنسبة المسكلة الحدود ، فقد اقر الطرقان احترابها للحدود ، كما هي معرفة في المعاهدات والاتفاقيات (أو) البروتوكولات الموجودة ، كما التزما ببنع وانهاء أي قسلل بواسطة أي فرد ينتبي الى الطرقين ، وتأكيدا لبدأ الاستبرارية ، في معالجة كل المسائل المتعلقة بالبلدين ، اتفق الطرفان على تكوين لجفة استشارية وزارية مشتركة من وزراء الخارجية ، والدخلية والدفاع والحالية والاعلام في البلدين ، لتكون مسئولة عن الوفاء بنصوص ما تم الانفاق عليه ، ومعالجة أية مشاكل أو صعوبات ، تكون بنائبة أو قد تنشأ ، في المستقبل بالنسبة العلاقات بين البلدين .

غير أن ما توصل له وقد الصداقة السوداني مع حكومة أثيوبيا ، لم يضع حدا للمشاكل والصحوبات التي اخذت تواجهها حكومة السودان ، في تلك الفترة ، نتيجة للمثل عدد من الاثيوبيين ، غير الحدود السودانية ، والزراعة في الاراضي السودانية ، وكرد ممل للمسقوط السياسية الداخلية من ناحية ، واشتمارا للحكومة الاثيوبية بأهبية مسألة الحدود من تادية اخرى ، وأت السلطات السودانية ، حنيجة ممارسة السيادة السودانية في المنطقة التي تسلل اليها المزارعون الانبوبيون وقاموا بزراعتها ، وقدم تسم ذلك عن طريق اعتقال المتمللين ويقديمهم المحاكمة (لا) .

المتدخلت تلك الإجراءات علوفرا في العلاقات بين البلدين ، وسب م الخلك علوايفاء لما جاء في البيان المشترك علاقي صدر عتب زيساره ومسه

[«]ب» أرسطت هوه من البوليس بصحبها الفائض القبم في القضارات ، الى المعلقة المسية في الرسطت هو من البوليس بصحبها المنفق ٢/٣ أنبوبية والاستبلاء على أرممة بركزات ، وته، محاكمة المسيطن والداسهم محت طاقلة قانون الجوازات والهجرة ، بالسحن سبحة السام والمارهم عن السحوران بالاصافة الى مصلورة التركنوات .

الصداقة السوداني لاديس ابابا في بوليو ١٩٦٥ ، نقد عقدت اللجنة (٨) الوزارية الاستشارية المشتركة ، بين السودان واليوبيا أول اجتماع لها في الفرطوم ، في الفترة عليين الرابع والعشرين والسابع والعشرين من بونيو العشرين البيان المشترك الذي صدر عقب نلك الاجتماعات ، ثلاث بسائل ، هي ، الحدود ، وما يدعيه كل طرف من نشساط نفريمي ضد الطرف الآخر ، والعلاقات الاقتصادية والثقافيسة ، وقد تضمن البيسان المشترك الفترات التالية بالنسبة لمسالة الحدود ،

اولا : اكد الطرفان التزامهما بها جاء في الفقرة التلسمة من بيان الثنن والمشرين من يونيو ١٩٦٥ ، وهي الفقرة الخاصة باحترام الطرفين للحدود كما هي معرفة في المعاهدات والاتفاتيات (او) البروتوكوت الموجودة ، وكذلك التزامهما بمنع وانهاء أي تسلل من جانب أي من الطرفين -

ثانيا: اتفق الطرفان على تكوين لجنة هدود مشتركة ، من الخسيراء (مساحين واداريين) لتخطيط كل الصدود المسستركة بسين السودان واثيوبيسا (١) ،

ثالثا : انفق الطرفان على الاعستراف بالوضيع الراهين واحتسرامه (Smus Quo) - دونها منس بالحقوق الناشئة لاي من الطرفين في المعاهدة (او) البروتوكول وذلك حتى انهاء اللجنة المستركة لمهنها -

⁽⁶⁾ كان الجانب السودائي برنفسة محيد احيد محجوب رئيس الوزراء ووزير الخارطية ، ويخيد احيد المرخي وزير التجارة والصناعة والنبوين والنحاون ، وعيدائله عيدائرهين نقدالله وزير المكومة المحلية ، وأبين التوم وزير اللغاع ، وأحيد المحلية ، وأبين التوم وزير اللغاع ، وأحيد المحلي تربيب الداخلية ، والشريف عسين الهندي وزير للألفة والإشعاد ، وبعقوب عثبان سسخير السيدان بالدوان بالدوان .

⁽٩) تضين البيان نصا ورد تبل هذا النص وقد جاء هبه (انفى الطرفان على مكوبن الجنة عدود بشعركة بن الخبراء لمتولى عكطبط الحدود) . ومن الواضح أن هذا النص لا بضيف جعدا المتص الذي جاء بعده غضلا عن أن النص الذي بأتي بعده بعد أكثر وضوحا في بعده في عدا .

رابعا: انفق الطرفان على أن يترك الجنة الخبراء أن تقسور في شسان أجراءاتها ، على أن تبدأ اللجنة بالمناطق المتنازع عليها ، وقد قبل الطرفان الخامس عشر من اكتوبر ١٩٦٦ ، تاريخا مبدئية الجنماع اللجنة .

ان نظرة للفترات المشار اليها اعلاه ؛ توضح بجلاء الصياغة غسير الدنيقة التي تميز بها البيان . وهي صياغة قد تكون سببا في خلق المزيد من التعقيد على موضوع ، هو معتد أمملا ، بالاحظ أولا ، أن المقرة الاولى ، المتنعت عن ذكر المماهدات والانتائيات (أو) البروتوكولات الموجودة) والتي تعين وتعرف المدود بين البلدين ، وكما سنوضح في الباب الثاني ، خان أهبية الملاحظة 4 ترجع اسلسا الى أن الاثيوبيين 4 قد شرعواً في محاولة ، تهدف الى تبول بعض المعاهدات والاتفاتيات ، واستاط اليعض الاخر ٤ بغية الوسول لماهدات جديدة نحل محل المعاهدات التي يحاولون أستلطها ، وأهم من هذا ؛ أن الفترة استعبلت (أو) بين كلبتي أنفاتيات وبروتوكولات ولا بد من الاعتراف ، بأن استعمال (أو) وليس (و) كان هغوة في السياغة وهي بالتالي دليل على هدم الدنة . وتكبن أهبية هذه الملاحظة في أن قضية ألسودان ، في النزاع على الحدود مع اثيوبيا ، تقوم على أساس أن العدود بين السودان وأثيوبيا ، قد تم تخطيطها ؛ وفقا لبروتوكول جوين لمسنة ١٩٠٣ ، وبروتوكل جوين لمسنة ١٩٠٩ . ومن هنا قان استعمال (أو) يمكن استغلاله بطريقة بكون من شأتها أن تضعف من حجية تضية السودان في النزاع .

وتعكس الفترة الثانية ، دليلا آخر لعدم الدقة في مبياغة البيان ، فلقد تحدثت الفترة ، عن وضع معالم الحدود ، وكما ذكرنا سلفا ، غان المسألة بالنصبة للسودان ، لبست مصالة وضع معالم للحدود ، فالحدود قد تم وضع معالما ، وبالتالي ، غان استعمال كلمستي (وضسع معالم) Demarcation) وليس اعادة وضع معالم (Redemercation) قد جانب التوفيق ، لان من شأن ذلك الاستعمال أن يفتح نفسرة يمكن أن تستغل التوفيق ، لان من شأن ذلك الاستعمال أن يفتح نفسرة يمكن أن تستغل بطريقة ، قد تضعف أو تتناقض مع قضية العمودان ، واخيرا ، لا بد لنا من نالدخذ بأن الفقرة الثالثة ، قد انسمت بطابع العمومية ، قالفترة تطرح ضمنا سؤالا هاما هو : الى متى سيظل كل طرف مطالبا بالاعتراف بالوضع

الراهن على الحدود واحترابه ، ، لقد كان هذا التساؤل وسيظل على قدر كبير من الاهبيسية ،

أما عن النشاطات التخريبية ، التي قد يدعيها اي من البلاين ضد البلد الآخر ، علقد اتفق الطرفان ، بعد أن استعرضا تلك النشاطات ، على الالتزام بالمبادىء الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، ومنظية الوحدة الافريقية ، والانفاتيات السابقة المبرمة بين البلدين . واخيرا نقد وافق الطرفان على بذل المزيد من الجهود لتنبية وتطوير العلافات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، كما انفقا على ابرام انفاقية نقافية بين البلدين .



حدود السودان مع أرسيتريا: النزاع حول مثلث أم بريقسم

ذكرنا في الباب الاول ، من هذا التسم ، أن اللجنسسة السوزارية الاستثمارية المشتركة بين اليوبيا والسودان ، قد حددت الخامس عشر من اكتوبر ١٩٦٦ ، تاريخا مبدئيا لاجتهاعات لجنة خبراء الحدود ، المكلفة بمهلية تخطيط الحدود على الارض ، وقد عقدت تلك اللجنة (١) اجتهاعاتها، في الفترة ما بين النامن عفسر من تونيسير والاول من ديسمبر ١٩٦٦ ، بأديس ابابا ، وقد اتفق الطرفان الاثيوبي والسوداني في اجتماعها الاول ، على أن يكون البيان المشترك الذي صحدر في يونيسو ١٩٦٦ ، أساسا لمانشاتهها ، وعلى أن تبدأ اللجنة بفحص كل المعاهسدات والانتاتيسات والبروتوكولات الموجودة ، والتي تتعلق بالحدود المشتركة بين البلدين ، وكخطوة مبدئية ، تم الانفاق على أن يتبادل الطرفان ، كل المعاهسسدات والانتاتيات والبروتوكولات ، التي في حيازتهما بغض النظسر عن حجيتها والاتونية ، كما أترا مبدأ أن يحتفظ كل طرف ، بحقه في أن يقدم في مرحلة التانونية ، كما أترا مبدأ أن يحتفظ كل طرف ، بحقه في أن يقدم في مرحلة داية معاعدات أخرى قد يتم اكتشافها (٢) ،

⁽¹⁾ كان الجانب السوداني برناسة النور على مطبعان السقير بوزارة الخارجية ، واشترك قيه يحيد البائر خليفة نائب بدير المساهة ، وتعيد محيد الابين يساعد وكبل الحكومة التجابة ، وعلى محيد صديق توبندان الابن العام ، ود . حسن سيد اهيد بن ديوان البائب العام ، والبخاري عبد الله الجعلي سكرتر لجنة المعدود الدراية السودانية برزارة الداخليسية .

عنديا قبت بزياره وزاره الخارجة الإشويية » في العشرين بن توقيين ١٩٦٦ » لتيسادل ونائل الجانب السوداني مع ونائق الجانب الإشوبي » العظت أن قائمة الونائل الإثبوبية خد شبك خطاب ينلك » الذي بعث به لكل القوى الإوروسة في ١٨٩١ » والذي ادعى فيه ابتداد ...

واستعرض الطرفان ؛ في الإجتماع الثاني ، الوتائق التي تبوداست بينهما ، وانفتا على البدء بمناقشة الوثائق المتعلقة بحدود السودان مسع ارينريا ، اي تطاع الحدود الذي يمتد من راس تصاء في البحر الاحمر ، وينتهي عند ملتني خور ام حجر مع نهر سابت ، وفي هذا انصدد ، اخطر الجانب السوداني ، الجانب الاثيوبي ، بأن السودان قدد قبسل سلفا المعاهدات الموجودة والتي تحكم الحدود في هذا الجزء ، وند عبر الجانب السوداني في ذات الوقت ؛ عن رغبته في اعادة تخطيط حدوده مع ارينريا ، السبوداني في ذات الوقت ؛ عن رغبته في اعادة تخطيط حدوده مع ارينريا ، المسبقة لان اغلب علامات الحدود قد اختفت أو اندنسرت ، لكن الجسانب الاثيوبي ، اقترح على الجانب السوداني ؛ بأن يقوم بدراسة صعاهدة الماشر من يوليو ، ١٩٠ ، المبرمة بين المبلكة المتحدة وايطاليا ، واعلان التانسي والمشرين من نوفهبر ١٩٠١ ، المبرم بين المبلكة المتحدة وايطاليا ، ومعاهدة السادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، المبرمة بين المبلكة المتحدة وايطاليا ، ومعاهدة بالاضافة الى ملحقها ، وذلك قبل البدء في مناتشة المعاهدات والاتفاتيات والبروتوكولات المتعلقة بالحدود بين السودان واربتريا .

لا شك أن الاقتراح الاثيوبي كان مفاجاة بالنسبة للجانب السودائي . ولكيما نتفهم ذلك ، والتعقيدات التي اقترنت به ، خاصة وانها اسبحت في مرحلة تالية ، تشكل نزاعا بين اثيوبيا والسودان ، ناننا سنوضح الاتتراح الاثيوبي في شيء من التفصيل .

معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، البرمة بين الحكومتين الإيطالية والاثيوبية ، هي في الاسلس معاهدة لتعيين الحدود بين اريرما واثبوبيا . ولهذا السبب كانت المفاجأة ، اذ أن تلك المعاهدة ليس لها صلة مباشرة بالحدود المعاصرة بين السودان واثبوبيا ، وقد تبل الجانبان ، الايطالي ، والاثبوبي ، بيفتضي المأدة الاولى ، بن طك المعاهدة ، الخط ، تومات ،

حدوده على الفرطوم على الوجه الذي بطريفة البه سنفا ي البلب الثاني من القسم الأول ، بلاتياره اهدى الوثائق التي برى الجانب الانبوبي انها مسلقة بالعدود المكسركة بين البلاس : وبالرغم من أن ذلك الخطاب لا تخدم غرضا فأتونيا ، الا أن وضعه واعتباره ونبقة من بسين المرثاق التي تستحق النبادل لم يكن بصرفا بلا معيستي .

تودلك ، ماريت ، بليسا ، مونا ، والمبين في الخريطة المرفقة مع المعاهدة باعتباره الحدود بين اليوبيا واريتريا ، أما المادة الثانية ، وهي التي كانت ذات اهمية خاصة من وجهة النظر الاليوبية ، فقد اشعارت الى أن الحكومة الإيطالية ، قد التزمت بالا تتخلى من ، أو تبيع لاي بلد آخر ، الارض الواتعة بين الخط : تومات ، تودلك ، ماريب ، الميسا حمابا ، فاسيا حمابا ، مارينا حمابا ، فاسيا حمابا ، مارينا حمابا ، فاسيا حمابا ، مارين ، والخط : تومات ، تودلك حمارين ، والخط : تومات ، تودلك حماريب ، بليسا ، مونا ، وهي عبارة عن الارض النسي تركها الامبراطور منطيك الثاني لايطاليا (٢) ،

لقد ذكرنا في الباب الاول من التسم الاول ، والذي تناولنسسا فيه الاصول الدبلوملسية والتلنونية ، ان الحدود بين السودان وأريتريا ، يحكيها الثاتي السيادس عشر من ابريل ١٩٠١ ، ومن المهم أن نضيف هنا أن الخط : نومات ، تودلك ه . . . ، والموضح في الخريطة المرقلة مع ذلك الانتاق ، هو ذات الخط المذكور في المعاهدة الإيطالية الاثيوبيه ، المبرمة في المعاشر من يوثيو . . ١٩ ، باعتباره الحدود بين أريتريا واثيوبيا ؛ ولهذا السبب ، فقد تضى الجانبان السوداني والاثيوبي في اللجنه المستركة ، السبب ، فقد تضى الجانبان السوداني والاثيوبي في اللجنه المستركة ، المتدة ما بين تومات وتودلك ، والمنصوص دنيها في معاهدة الاثيوبية ، المتدة ما بين تومات وتودلك ، والمنصوص دنيها في معاهدة الشرقية بين المدودان وأريتريا ، كما نص بقلسك الانتساق الاتجلسيزي الشرقية بين المدودان وأريتريا ، كما نص بقلسك الانتساق الاتجلسيزي الإيطالي ، المبرم في المسادس عشر من أبريل ١٩٠١ ؟

لا شبك ان حناك تفازعا واضحاً بين المعاهدتين ، ويبدو لنا أن أية محاولة للاجابة على السؤال المطروح تفتضي بالضرورة ، القاء المزيد من الضوء على الوضع التانوني لقطاع الحدود ، ، الواقسع بسين أبو جبل وملتقى خور أم حجر مع سقيت ،

E. Hertslet, The Map of Africa by Treaty, 3rd ed., London, 1909, p.460.

لقد لوضح الجانب السودائي في تلك اللجنسة ، ان التنسازع بين المعاهدات ، المشار اليها اعلاه ، قد ازيل بواسطة ملحق معاهدتي سنة ١٩٠٠ ، والملحق المشي ، هو مذكرة ملحقة بمعاهدة الخليس عشر من مليو ١٩٠٢ ، ومبرمة بين بريطانيا وابطاليا واليوبيا ، وقد نضمن الملحق عددا من التعديلات التي تم الانفاق عليهسا ، وعلى خسوه تلك التعديلات ، التي جاءت في المادة الاولى ، والثانية من الملحق ، فقد الحنفي متوازى الاضلاع الذي تم تعيينه في سنة ١٩٠١ ، وحل محله خط الحسدود الذي يبتد من ابوجيل الى نهر ستيت ،

الما الجاتب الاثبوبي ، فقد اشار الى أن ما الفي بواسطة المذكرة المحقة ، بمعاهدة الخابس عشر من مايو ١٩٠٢ ، هو معاهدة السادس عشر من أبريل ١٩٠١ ، وليس أعلان الثاني والعشرين من نوفيبر ١٩٠١ - وعلى شوء ذلك ، فقد أوضح الجانب الاثبوبي ، بأن مثلث أم بريقع ، بازال أرضا أثبوبية ، اعتمادا على أن أعلان ١٩٠١ ، لم يشر صراحة الى أن المثلث قد تمضه الى السودان .

من الواضح ان المادة الاولى من الملحق ، قد انشأت حدودا منفسلة بين لريتريا واليوبيا ، كما أن الملاة الثانية من الملحق ، قد انشأت حدودا منفصلة بين اريتريا والسودان ، ولم تنزك الملحتان اي لبس أو غموض في هذا الشأن ، وعلى هذا الاساس » غان المساحة التي ادعتها أثيوبيا (مثلث أم بريقع) نقع داخل الاراضي السودانية ، وبالتالي غان اليوبيا ، يعوزها الاساس التانوني لتقديم أي ادعاء » مؤسس على أعلان النساني والمشرين من نوتمبر ، أذ أن ذلك الإعلان ، قد الفي ضبئا بالمادتين الأولى والتانية ، من الملحق الذي يحمل موافقة وتوقيع الاميراطور منابك الثاني ،

ولعل مما يؤكد صحة ما ذهبنا اليه من تنسير ، أن العسدود بين المسودان واريتريا ، قد نم تغطيطها ووضع معالمها ، على أساس ما جاء في ملحق الخامس عشر من مايو ١٩٠٣ ، ولقد جاء في ومست تغطيسط المحدود بين السودان ومستعمرة اريتريا ، والمبرم في الثامن عشر من نبراير المحدود المربق م بربتم ، بين نريتي لجنسة الحسدود البريطسائية الإيطالية

أ المستركة ؛ أن خط الحدود بين أريتريا والسودان ، يذهب من أعلى تمسة في جبل أبو جمل ٤ الى أعلى نقطة في يجموعية الآكام المعروفية بالسمم (البوارق) ؛ والتي جعد من ابي جمل ؛ مساقة ١٤ كيلومتر: ، ويسير خط الحدود من البوارق ، في انجاه مستثيم ، الى الحسانة الشرقية لتسلال (كورايتيب) مارا بأعلى تل في هذه الحائمة ، وأعلى تل في هذه المجموعة ، ويشكل يجعل التجاويف المائية في تلال (كورايتيب) نقع الى الغرب من خط المعود ؛ أي داخل الاراضي السودانية ، ومن كورايتيب ، يذهب خط الحدود في انجاه مستقبم ، الى غيضة الاشجار المشهورة ، التي تحوطها الأهجار عند الطريق الغربي فلتل و المعروف باسم جبل (توار) ، ومن هناك يسير خط الحدود ؛ صوب الطريق الواقع بين (ام بريقع) و (الحفرة) ويلتقى خط الحدود بهذا الطريق ، عند الحانة الواتمة بين (وديؤمل) والحفرة ٤ على مسافة ٢٠٥ مترا تقريبا من الفتطة التي يعبر عندها اترب مجرى مائى ، إلى الغرب مباشرة من الحامة المسالمة الذكر ، ومن النقطة الأخيرة ؛ عن طريق (أم يريقع) الحفرة ، يذهب خط المعود ، في انجاه مستقيم الى حلية نهر سنيت التي تواجه مباشرة مصب هور اروبان) (٤) ٤ وهذا الوصف لتخطيط الحدود ؛ الذي تضيئه انفاق الثامن عشر بن نبر اير: يتفق في جوهره في تبعيه مثلث أم بريقع للاراضي السودانيــة . ولم يتف ﴿ الإمر عُنْدُ هَذَا الْحَدِ أَ مُلْتُهُ مَمْ تَكَثَّبُكُ تَخَطِّيطُ الْحَدُودُ فِي عَامَ ١٩١٦ . وهو تأكيد آخر لتخطيط عام ١٩٠٣ (٥) .

يثير المرآث الدولي سؤالا تانونيا محددا ، وهو الى اي مدى يكون هناك نقل للحقوق والواجبات المتعلقة بالدولة التي سلفت الى الدولية

⁽¹⁾ انظر ونبثة وزارة الغارجية البريطانية البريطانية (2) (2.0./441/378, Wingate to Cromer, 5/5/1904

⁽a) انظر وثيقة وزارة الخارجية البريطانية :... E.O./371/2666, Wingate, Governor-General of Sudan to Governor of Entrea, Asmara, Despatch No. 266, 22/2/1916.

وراهم الخسط المنطقة (الهميم الخسط على Governor of Entres to Governor of the Sudan, 27/3/1916, and Governor of the Sudan to Governor of Entres, Despatch No. 305, 21/5/1916.

الجديدة . وقد ينف هذا الوضع في صور متعددة . فقد تنتهى دولة عسن طريق احتلالها أو ضهها طواعية أو خلاف ذلك . وقد ينشأ فتيجة لتفتسته دولة > بأن تصبح العناصر المنفصلة دولة مستقلة أو تنضم ألى دولة قائمة > وقد بنشأ الميراث الدولي عن تكوين أتجاد أو فدريشن أذا ما أنتفت صفسة الشخصية القانونية الدولية من الإماليم أو الدول المكونة للفيدريشسن أو التحاد .

ان المبدأ العام الذي يحكم موقف الدول الجديدة بالنسبة للمبرات الدولي ، هو أن الدولة المكونة حديثا ، والني لم تنشأ عن انقصام سياسي، ولا يمكن أن يقال في ذات الوتت بأنها تنضمن استهرار ألله سياسيا بالنسبة الاية دولة سالفة ، تبدأ حياتها وهي مبرأة من أية التراملت تعاهديسة ، باستثناء ما يتعلق بالالتزامات المحلية أو العينية الخاصة بالدولة السابقة ، التي كانت تمارس السيادة على أتليم الدولة الجديدة ، والامثلة لما يسمى المعاهدات المحلية أو العينية ، هي المعاهدات التي تنظم الحدود الاتليبية أو التي تنظم أبيانية التربيعة الاسبيلامية ،

ونستطيع التول ان من المسائل الثابتة والمستترة في الميرات الدولي (State Succession) بالنسبة للمعاهدات ، مسألة الميرات الدوليسي في انفاتيات الحدود ، فالدولة التي تحل محل دولة مسابقة لها في أتليم محين ، تكون ملتزية بالمعاهدات والانفاقيات والبروتوكولات التي تحكم وتفظم حدود طك الدولة ، اذ لا يستغيم منطقا ان ترث الدولة الجديدة ما لم يكن اصلا للدولة السالفة ، اي المورث ، ولقد تبنت منظمة الوحدة الانريتية ، في قرارها الذي استرته في هذا الشأن عام ١٩٦٤ بالقاهرة هذا الاتجاه . كما ان يؤتمر المفوضين الخاص بالميراث الدولي ، والذي دعت له الامم المتحدة في عام ١٩٧٦ ، قد أثر — ضمن ما أقر في مشروع الانفاقية — هذا المبدا . فقد نصب المادة الحادية عشر على التالي :—

لا تؤثر خلافة الدول في حد دانها على :

ا _ الحدود المترة بمعاهدة ، أو

ب ــ الالتزامات والحتوق المترة بمعاهدة والمتعلقة بنظام حدودها .

ومن المهم أن نشير أيضا أن المبدأ المعروف في القانون الدولي بالمكانية الفاء أو الانسحاب من المعاهدات بسبب حدوث تغيير جوهري في الظروف (Fundamental change of Ciscomstances) التي كانت قائمة غيبا يتصل بالوقت الذي أبريت فيه المعاهدة ع هذا المبدأ لا ينسحب على المعاهدات المنشئة للحدود ، أي أن هذا المبدأ المستهور بالله والاعتماد عليه في الغاء أو الانسحاب من معاهدة منشئة لحدود ، وهذا ما أخذت به انفائية فينا الفاصة بقانون المعاهدات لعام 1974 ، في الفترة المنترة المائية من المادة ٦٢ حيث نصب على :

(Affundamental change of circumstances may not be invoked at aground for terminating or withdrawing from a treaty).

وهكذا خان اليوبيا ألتي قامت بضم أربتريا ؛ ملزمة قاتونا بأن تقبل وتحترم كل الاتفاقيات التي أبرمتها أيطاليا بشان حدود أربتريا ، وهذا الالتزام القانوني " بنسحب تماما على أية دولة تقوم في أربتريا ، كما هو منسحب أصلا على المبودان (١) .

ومن جانب آخر ، غان أثيوبيا قد أعترفت بالسودان ، عند استقلاله في سنة ١٩٥٦ ، بحدوده الراهنة ، ولم تشر في أعترانها لاية تحفظات تتعلق بالكترد ، ولمثل هذا النصرف ، مغزاه الكبير في التسانون الدولي بحسفة عامة ، والمنازمات المتعلقة بالحدود على وجه التحديد ، غالدولة التي تعترف ، وتقر وضعا معينا في غثرة سابقة ، تحرم نفسها من الحسق في

⁽١) المراد بن الدراسة لموضوع المرات الدولي ، انظر المراجع التالية :

D.P.O. Connell, State Succession in Municipal Law and International Law, 1967; Zemanek, "State Succession after Decolopisation", Hague Rectail, Vol.116 (1965), p.182;

Kacekenbeeck, "The Protection of Vested Rights in International Law . British Year of International Law, Vol.17 (19)6), p.1. Monair, Law of Treaties, p.601

الاعتراض ، او محاولة نقض الوضع الذي اعترفت به (Estopple) ، وتعابلت على لمداسه في مرحلة لاحقة ، وهذه المجية تستيد فاعليتها من مبدأ القبول الضيئي ، ولقد ظل المسودان يعتبر ذلالث ، أي مثلث أم بريقع الذي ادعته اليوبيا ، جزءا لا ينجزا من الاراضي المسودانية ، شأنه في ذلك شأن أية أر أش سودانية أخرى ، سواء كسان ذلك قبسسل أو بعد السنتلال ، ومن نافلة القول أن نشير ، بأن الانتخابات العامة السودانية ، والتي جرت في السودان منذ عام ١٩٥٢ ، وحتى الان شملت المثلث ، باعتباره جزءا من أحدى الدوائر الانتخابية السودانية ، عادة أدركنا ، أنه لا يستقيم منطقيا أن تقوم دولة باجراء انتخابات سياسية عامة ، وعسلى مراحل متتالية ، وبصورة منتظمة ، في أراض تابعة لدولة أخرى ، دون أن تبدي الدولة الإخرة أي أعتراش ، لوضحت لنا عدم جدية الادعاء السذي النارته اليوبيا بالنسبة لمثلث أم بريقع ،

لقد نشلت اللجنة المستركة في الوصول لحل لهذا الخلاف ، خاصة وقد اصبح جليا أن حناك اختلافا جذريا بالنسبة للوضع التانونسي لمثلث أم بريقع ، ولقد عبر رئيس الجانب الاثيوبي ، في اللجنة المشتركة ، عسس استهائه ، وعدم ارتهاحه لضمف وجهة نظر بلاده ، في النقطة محل الخلاف، بأن وصف المعاهدات التي تنظم ، وتحكم الحدود بين البلدين بأنها من صنع

Stownlie, Principles of Public International Law, 2nd ed., Oxford, 1973 pp 156 - 65

الاستعبار ، ونادى بأن تعتد الجارتان ، اثيوبيا والسودان ، انفاتيات جديدة لتنظيم الحدود بينهما ، وكما قال ، فأن اثيوبيا تريد أبرام انفاتياة سودانية اثيوبية ، لتحكم الحدود المشتركة ، وبحيث لا يكسون فيها مجال لاجئبي ، وقد رد الجانب السوداني ، بأن أكد بأن السودان تد سبق له أن قبل ، واقر المعاهدات والاتفاتيات التي تحكم الحدود ، منذ أن قابت الحدود بين البلدين ، وبالتالي فأن السودان ، لا يرى سببا لتغيير أو الغاء تلك المعاهدات ، والدخول والبحث من انفاتيات جديدة .

ولكيما نتفهم الابعاد الحتيتية ، التي تكبن وراء الانتراح الإثيوبي ، الرامي الى توقيع مماهدات جديدة بالنسبة للحدود بين السودان واثيوبيا ، لا بد لقامن أن تلقى نظرة على موتف أثيوبيا هول مسألة الجدود في الريتياء فيشاكل الحدود ، كما هو متفق عليه ، من أمهات المسائل التي شملت وما زالت تشمغل كل البلاد الانربقية . ولقد ظلت اليوبيا ، ومنذ بدايسة الستيئات ؛ في مقدمة الدول الافريتية ؛ التي تمسكت وقادت بالصفاظ على الوضع الراهن ٤ بالنسبة للحدود الموروثة ٤ اي الحدود التي وضعت مغذ عهد الأستعمار (٨) ، وقعل ابلغ دليل على تمسك اثيوبيسا بالصدود الموروثة ؛ ما المصنع عنه رئيس وزراء اليوبية في عام ١٩٦٣ ، في الجلسة الافتتاحيه لمؤتهر المتهة الافريقي الاول ، للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الامريقية - الذي عقد في اديس ابابا في منبو ١٩٦٢ . لقد كان الموضوع المطروح للنقاش وتنها + هو النزاع على المدود بين المسوسال واثيوبيا . وكما هو معروف غان الصومال ، من الدول التي ترتض الاذعان وتبول الحدود التي وضعها الاستعمار ، أي الحدود الموروثة . وفي ذلك الصدد قال رئيس ألوزراء الاثيوبي 1 أن مسائل المحدود بين أثيوبيا والصومال، قد نظيتها معاهدة دولية . . . ومن مصلحة كل الإفريقيين احترام الحدود المِينَة في الخريطة ، التي وضعها الاستعبا ريون السابقون ، وبغض التظر

⁽۸) انظسر :

See S. Touval, "The Sources of Status Quo and Irredentist Policies" (in: African Boundary Problems, ed. by C. Widstrand, Uppasala, 1969, p.101

عِما أَذَا كَانْتَ عَلَكَ الْحَدُودُ حَسِنَةً لَمْ سَيِئَةً * (٩) .

من الثابت ان السبب الاساسي الذي جعل اليوبيا ، في مقدمة الدول الافريقية التي تتبسك وتنادي بالحفاظ على الوضع الموروث ، بالنسببة للحدود في افريقيا ، هو نزاع الحدود القائم بينها وبين الصومال ، وهكذا فقد اضحى جلبا ان اليوبيا تريد من ناحية ، ان تتبسك باتفاقية استعمارية هي الاتفاقية الاثيوبية الإيطالية لعام ١٩٠٨ ، بهسدنه وضع حسد لرفض الصومال لحدودها الموروثة مع اليوبيا ، طالما ان مصلحة اليوبيا قد اقتضت فالك ، ومن ناحية اخرى ، ثلاحظ ان اليوبيا غسير سميسدة من الاتفاقيات الاستعمارية ، التي تحكم حدودها وحدود اربتريا ، التي كانت تنفساوض نيابة عنها ، باعتبار ان اربتريا قد اصبحت جزءا من اليوبيا منذ عام ١٩٥٢ ، وكما هو واضح قانها قد اقترحت اتفاقية جديدة ، لقحكم الحدود بينهسسا ولما هو واضح قانها قد اقترحت اتفاقية جديدة ، لقحكم الحدود بينهسسا والسودان ، شريطة الا يكون فيها مجال للاجانب (١٠١) .

والسؤال الذي يترض ننسه هو : كيف يمكن لاتيوبيا أن تونق بسين وجهتي نظرها بالتسبة اللحدود ؟ أصرار على حدودها الاستعبارية مسع الصومال ؛ ودعوة لتغيير بل والغاء حدودها مع السودان. ؛ لانها من صفع

⁽⁴⁾ Italian Comp. Studies

See OAU Mimcographed Text, CIASIGEN/INF/H3; C. Hoskyns, Case Studies in African Diplomacy: The Ethiopia-Someli-Kenya Dispute 1960 - 67, Dar Es-Salam, 1969.

^(.1) صدر الرسوم الملكي الايطائي بتاسيس بستهبرة اريتريا علم 1859 ، واعسترف بنكيك الايطانيين بحق البقاء في اربيريا بمعاهدة علم 1869 ، وقد استهروا فيها حتى هزيمة ايطانيا في الحرب المغلبة الدانية ، حيث احتك قوات المغناء اريتريا في هام 1963 ، وقعيف ادارنها ألى بريطانيا والتي استهرت بن علم 1964 ، وقد شهدت السنوات بيا بين 1968 و 1907 ، بنائشة تضية اربتريا يواسطة الايم المنحة ، باعتبارها جزءا بن تضية نصفية المستديرات الإنطانية المعايفة ، وقد النهت المناقشات ، بلن اصبحت اريتريا وحده بعيمة بعكم ذاني ، في اطائر الحاد مع البربيا ، حت سيادة الناج الانبوبي ، وقد نبكت البوبيا من بسط سيطريها على اربيريا ، حتى الفت الفرار العبرائي في علم 1937 ، واعانت أن اربتريا أصحت ولايسة النوبيسة .

الاستعمار! أن التناتش الواضح في الموتف الأثيوبي ، يعكس بصفسة خاصة ، بدى ضعف وجهة النظر الأثيوبية تجاه حدودها مع السودان ،

وازاء تهدك الجانب السوداني ، بموقعه نجاه التنسير القانوني لوضع الحدود ، ابدى الجانب الانيوبي رغبته في وقف المفاوضات ، واقد كان من رأي الجانب السوداني ، ان بسجل الطرفان موقعها بالنسسبة للحدود المشتركة بين الجزء الشمالي من اثيوبيا (أقليم اريتريا المحتلسة) والسودان ، باعتبار انه يشكل نقطة خلاف ، على أن نستبر اللجنة ، في منحص ودراسة المعاهدات والبروتوكولات ، المتعلقة بالجزء الاكبر والاهم من الحدود المشتركة بين البلدين ، وهو الجزء الذي يمقد من نهر سنيت الى بحيرة رودلف ، وبتعبير آخر الحدود بين السودان واثيوبيا ، ولقد كان الهذف من الانتراح السوداني ، هو معرفة نقاط الانتاق ، ونقاط الخلاف ، في هذا الابتداد الحدودي ، ولقد نقهم الجانب الاثيوبي وجهسة النظسر السودانيه ، ولكنه طلب ميلة بهدف الرجوع الى السلطات العليا .

وفي الاجتهاع النالي ، تبسك الجانب الاثيوبي بموتفسه السابق ، ورفض الاقتراع السوداني الرامي الى الاستهرار في محص الونسائق المتملقة بالحدود بين السودان والجزئين الاوسط والجنوبي بن أثيوبيا ، وقد كانت حجتهم في ذلك ، ان الحدود التي تقع الى الشمال، بن تهرستيت، بتصلة اتصالا وثيقا مع الحدود التي تبند الى الجنوب بنه ، وبالتالي فان الجانب الاثيوبي ليس بستعدا ، لفصل هذه الاجزاء عن بعضها البعض ، والدخول في مناقضات غير منبسدة .

بقي أن تشير ٤ ألى أن كل ما تطرقنا له أعلاه ، يتصل في المرتبسة الاولى ، بحدود السودان مع اريتريا ، وحتى تكون الصورة وأنسحة غائثا المخص تقاط الغلاف على النحو التالسي أس

برى الجانب الاثبوبي ، ان معاهدة ، ۱۹ ، واعلان ۱۹۰۱ ، ما زال
 كل منهما ساري المنعول ، ويحتفظ بحجيته القانونية ، على ان هناك
 نفرات وعجوات في ملحق معاهدة سنة ۱۹۰۲ ، بمكسن تغطيتها
 بالماهدة والاعلان المشار البهسا .

- ٣ ـــ يرى الجانب الاثيوبي ، أن الحدود لم يسبق أن تم تخطيطها عسلي
 الارض ، خاصة وأن بيان الخرطوم المشترك الذي صدر في عسلم
 ۱۹۹۹ ، قد استعمل كلمة (نخطيط) الحدود ، ولم يستعمل كلمتي
 (اعلام تخطيط) الحدود باعتبار أن الحدود لم تخطط من قبل ،
- يرى الجانب السودائي ، إن الحدود التي تبدأ بن رأس تصلعاء الواقعة على البحر الاحبر ، والتي تبتد حتى بحيرة رودلف ، قد تم تخطيطها سلفا ، وأن الفاوضات يجب أن تكون قاصرة على مسألة (أعادة تخطيط) الحدود ، على هدى البروتوكولات التي تحكم الحدود بين البلديسن .

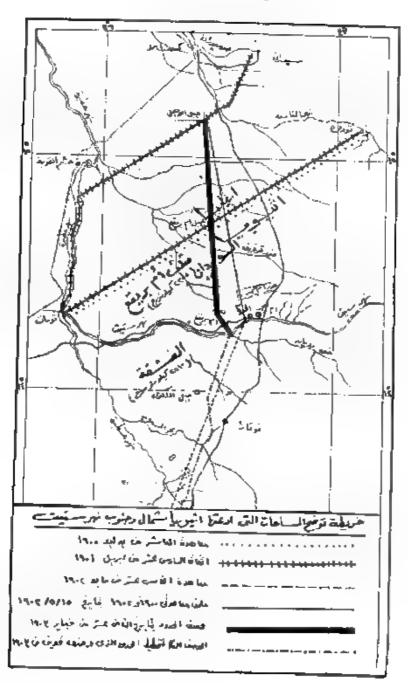
وتبل أن نصل ألى نهاية هذا ألباب ، لا بد ثنا بن أن نحاول الاجابة على سؤال هام ، وهو : لماذا أثارت أثيوبيا ، أو حاولت خلق نــــزاع ، بالنسبة لما أسببته بثلث أم بريقع لا ثم لماذا رفضت أثيوبيا الاتـــنراح السوداني الرابي لاستبرار المناوضات ، بالنسبة للجزئـــين الاوسط والجنوبي بن الحدود المشتركة بين أثيوبيا والسودان لا

منديا وصلت المفاوضات بين الجانبين الى طريق مسدود : فسي الاجتباع قبل الاخير للجنة الحدود الشتركة : ثم عند اجنباع بين الدكتور نسفاي : وزير الدولة الاثيوبي للشنون الخارجيسة ، ورئيس الجسائب السوداني ونائبه في اللجنة المستركة : في محاولة للوصول الى انفسراج للطريق المسعود الذي وصلت اليه المفاوضات ، وببين من ذلك الاجتباع : أن الاثيوبيين يدعون احتلال المنطقة المعروفة بالنشيقة ، فمرة تصل الى السنين سنة ، وهي المنطقة الواقعة بين بهر سعبت ونهر عطيرة ، وقسد اشتاروا بأن ابة مفاوضات ، بشال الحدود جنوب نهر سعبت ، يجب ان اشتار الوضع الراحن المشار العه في بنان الحرطوم المتعترك .

وهكذا غان الإجابة المنطقية على السؤال الاول ؛ تتلخص غيس أن اليوبية ؛ قد اختلفت نزاعا حول ما اسمنه بمثلث أم بريقع ؛ بغية أن تجد مجالا للمساومة مع حكومة السودان ؛ حول الاراضي السودانية المعروفة بالفشقة ، لما رفض لليوبيا الاستبرار في المناوضات بشأن ما نبقيلي من الحدود ؛ وهو الجزء الاكبر والاهم ؛ فقد كان تصرفا تكتبكيا ؛ خلنا منها بأن المعودان سربيا يترح أن تتخلى اليوبيا من دعواها بشأن مثلث أم بريقع ؛ مقابل أن يذعن السودان لدعوى اليوبيا بالنسبة إلى الفشقة .

ملحوظة : خطوط الحدود التي تضميها هذا الباب ، ومثلث آم بريتع، والنششة ، ببينة في الكريطة النوضيحية رقم (٤) .

خريطة توضيحية رقم ؟



اللجنة الوزارية الإستشارية المشتركة والنزاع علم الحــــدود .

فكرنا في الباب الثاني ، إن الجانب الاثيوبي في لجنة التحدود المستركة ، الجنة الخبراء ، قد رفض الاقتراح الذي تقدم به الجانب السوداني ، والرابي الى الاستبرار في قحص ومناتشة الوثائق الذي تحكم الحدود بين السودان وأثيوبيا ، ولقد وتفت الماوضات بعد انوضح للجانبين انهاوصلت طريقا مسدودا (Dead—Lock) ، غير إن قطع المناوضات ، قد نرض على الحكومتين الاثيوبية والسودانية ، الاسراع بعقد اجتماع علجل للجنسة الوزارية الاستشارية المشتركة ، في الفترة ما بين المثامن والعشرين من ديسجبر ، والقالف من يناير ١٩٦٧ باديس ابايا (١) .

وقد أكد البيان المشترك ؛ الذي صدر عقب تلك المفاوضات ؛ فسى نفرته الاولى ؛ رغبة الطرفين في التحفاظ على الوضع الراهن واحترابه سعلى طول الحدود الانبوبية السودانية المشتركة سوفقا لما تم الانفساق عليه في بيان الخرطوم ؛ الذي صدر في يونيو ١٩٦٦) ومع مراعاة عسمم الاخلال بالحقوق الناشئة لكل من الطرابين من المحاهدات والانفاقيسات المتعلقة بالمحدود ، كما انفق الطرفان ؛ بموجب الفقرة الثانية من البيان المشترك ، على السياح للمزارعين بالزراعة التي اعتادوا عليها على طول الحدود ، على أن يكون المزارعون خاضعين لقوانين أي من الدولتين ،

كان الجانب السودائي برئاسة إبراهيم المتني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ،
 كما اشترك فيه محمد خوجلي وزير الزراعة والغلبات ، واللواء هيد التبل ضيف الله رئيسي
 حيثة الإركان ونائب الغائد الدام للقوات المسلحة بالإضافة الى تخرين .

لحين أن تفرغ لجنة الحدود المستركة ــ التي تم تكوينهما بسوجب بيان الخرطوم ــ من انهاء مهينها ، وريثها تخطط الحدود ، أو بعاد تخطيطها ، أو تجدد ، كيف ما يكون الحـــال .

ان ما تم الاتعاق عليه في الفقرة الثانية ، يشكل في راينا تسامحا من عبل الجانب السودائي ــ ولربما يتضح لنا ذلك ، اذا أدركنا أن المزارعين الذين يتومون بالزرامة نملا 6 يصورهُ فاعلة 6 ترتى الى اعتبارها مشكلة من مشكلات الحدود ، هم المزارعون الاليوبيون الذين يزرعون داخسل المحدود السودانية ، بالرغم بن أن الفقرة ، قد صيفت بطريقة تجعل بن شائها أن تفيد ، بأن هناك مزارعين سودانيين يقومون بالزراعة داخل الحدود الانبوبية ، ويبدو لنا أن صياغة الفترة ؛ بتلك الطريقة ؛ قد تعنى أمرين : أولهما ، أنه قد تصد منها أن تستجيب شبقاً لعسدم أعتراف السلطات الاثيوبية ، في تلك المرحلة من المعاوضات ، بسأن المزارعسين الاثيوبيين ٤ هم الذين يقومون عباية بالزراعة داخل الحدود السودانية . والابر الثاني = هو أن المنتشبات قد تهخضت ضبئا عن تفهم أثيوبي ٢ لوجهة نظر السودان ، بالنسبة للبوقف القانوني للحسدود ، وتقديسر سودائي لظروف اثيوبيا السياسية (٢) ء على أن هناك بنا يطفف بن حدة ذلك التسايح ، وهو الاتفاق بأن تكون الزراعة ، خاضعة لقوانين أي من البلدين . وفي هذا الاطار ، خان قوانين أي من البلدين ، معنى عملياالقوانين السودائيسة ء

ومن الواضح أن الطرفين ، قد فشلا في الوصول الى حل حاسم حول مصالة أساسية : أي ما أذا كانت الحدود قد تم تخطيطها سلفا ، أم تخطط اطلاقا ، وهذا ثابت من أنهما قبلا الوضع الرأهن كما هو عليه ، ريثها يتم تخطيط الحدود ، أو أعادة تخطيطها ، أو بجديدها ، ومع ذلك غان ما تم الإنفاق عليه ، يعكس حميقة عامة وهي أن المسالة قد حضت باهتهام اللجنة ، وهذا على خلاف ما حدت في أجمعاع اللجنة الاول ، الذي

 ⁽٧) تاكد التفهم فلسوداني بيوانعته ماطلاق سراح أي أبيوني كان متعلا في فلسودان وناعادة أية توكترات عا أو مبطكات آخرى ٤ أو محصول ثبت يحيادريه بواسطةاليبلطات السودانية.

صدر عنه بيان بونيو المشترك بالخرطوم ، وبالطبع أن اهتهام اللجنة بالمسألة ، يرجع في المرتبة الأولى ، ألى أن مسألة التخطيط قد برزت مي اجتهاعات لجنة المدود المشتركة ، باعتبارها أحدى المسائل التي شكلت خلافا بسين الجانبين .

واكد الطرفان ؟ بهوچيه الفترة السائسة من البيان المسترك ، أن الحسود بين أثيوبها والسودان ؟ قد تم تميينها سسلفا بهوچب المعاهدات والبروتوكولات الموجودة ؛ وأن قطاعا من الحدود ، بهند من راس تمناء الى أبو جبل قد تم نخطيطه سلفا ، ومن الواضح أن هناك غموضا يكتف الجزء الأول من الفترة ، أذ أنها قد أشبارت إلى المعاهدة والبروتوكسولات الموجودة ؛ ولكنها لم تسم الاشياء بأسمائها ، على أن الفقرة الثابنسة من البيان ؟ قد أزالت جزءا من ذلك الفهوش ، أذ تضمنت اتفاقا للطرفين ، البن قطاعا ؛ من الحدود المشتركة بين السودان واثبوبها ؛ وهو الذي يبسدا بان قطاعا ؛ من الحدود المشتركة بين السودان واثبوبها ؛ وهو الذي يبسدا بمن خور أم حجر ويبتسد حسنى نقاطع خط عرض ٢ درجة شمالا مع خط طول ٣٥ درجة شمالا ، محكوم بهعاهدة الخامس عشر من مايو ١٩٠٢ ، والخرطسة المرفقسة بهسا ،

ومن الاهبية بمكان ، أن نشير الى أن اقرار اليوبيا ، بأن الحدود قد تم تعيينها ، بمعاهدة عام ١٩٠٢ ، كان حقي تلك الظروف سابعتبر النجازا بالنسبة للجانب السوداني ، أذ أنه كان يمثل أول أقرار معاهر ، بواسطة الحكومة الاليوبية ، لتلك المعاهدة ساخاصة وأن تهرب الجانب الاليوبي في لحنة أفحدود المستركة ، بل ورغضه لمجرد استعراض الوثائق التي تحكم الجزئين الاوسط والجنوبي من حدود اليوبيا مع السودان ، قد التي ظلالا من الشك حول نوايا المخطات الانيوبية ، بالنسبة لكل الوثائق التسي محكم الحدود ، بن الطدين ، لما بالنسبة للجزء الثاني بن الفقرة السادسة ، والخاص باتفاق الدئي يمتد من راس قصاء والخاص باتفاق الدئية عليه الخلاف التائم حول متلك الي الوائدة المالية التائم حول متلك الرابريقع ، أذ أنه تاصر على الجزء الذي لا يوجد خلاف حوله أصلا (٣) ،

 ^{(73) -} الجزء الشرقي من مثلث أب بربعع > بيدا من نقاطع القط تومات ... بود ذك > مع القط الو هيق سنده .

ونصبت الفقرة التاسعة من البيان المشترك ، على أن الطرفين قسد اتنقا ، على اخضاع مسألة نطبيق معاهدة علم ١٩٠٧ والخريطة المرفقة بها ، بالاضافة الى الخلافات الناشئة عن معاهدات الحدود ذات السلة بالحدود الإثيوبية السودانية ، للهزيد من الفحص والدراسة ، وما تعنيه هذه الفقرة هو لن اثيوبيا ، قد اعترفت بتعيين الحدود وفقا لمعاهدة عسام ١٩٠٢ ، ولكنها تحفظت بالنسبة لتخطيط ذلك التعبين ووضع معالمه على الارض ، وهو التخطيط الذي قام به المبجور جوين ، وضعفه في بروتوكول الرض ، ومن فاحية أخرى فان الفترة تفيد أن الطرفين قد أنفقا بأن هناك خلافات ، بالنسبة للونائق التي تحكم الحدود بين البلدين ، والتعميم في هذا الاطار ، يعني الونائق التصلة بمثلث أم بريقع ، بالاضافة الى الوثائق التي تحكم الحدود بين البلدين ، والتعميم في الذي تحكم الحدود بين البلدين ، والتعميم في الذي تحكم الحدود بين السودان والجزء الجنوبي من اثيوبيا ، أي معاهدة

وقد وجهت اللجنة الوزارية الاستشارية ، بيوجب الفترة السابقة ، من البيان الشيرك ، لجنة الحدود المشتركة ، بالمفي في مناتشسة كسالحدود ، وفقا للسعاهدات والبرونوكولات والوثائق المعترف بها من تبسل الطرفين ، على أن تقوم اللجنة بتقديم توصياتها الى اللجنسسة الوزاريسة الاستشارية ، ولقد كان تبول الجانب الانيوبي لبسدا مئاتشسة الوضع التانوني لكل الحدود المشتركة بين البلدين واحدا من اهداف الاستراتيجية السودانية ، في كل المغاوضات الني تبت مع السلطات الانيوبية ، ومع ذلك المدود ، هي بواقعة الاثيوبيين ، لبدا مئاتشة الوضع القسانوني ، بالنسسبة لكل المدود ، هي بواقعة مشروطة بالمعاهدات والبروتوكولات والوثائق المعترف بها من قبل الطرفين ، وهكذا على المحدود هو : ما هسي المعاهدات والاتفائيات والوثائق التي بعترف بها الجانب الانيوبي ؛ أن الاجابة على والاتفائيات والوثائق التي بعترف بها الجانب الانيوبي ؛ أن الاجابة على هذا النسؤال هي التي تحدد المغزي الحقيقي للفقرة الساسعة من البيان ،

وتناولت النقرة الخامسة ، من البيان المسترك ، مسالة الانشطة السياسية ، أذ جدد الطرفان أصرارهما بأن لا تكون أراضيهمـــــا مرمما فلتشاطلت الهدامة ، ضد أي من البلدين ، كما أنفق الطرفان ، مسوجب

الفقرة الرابعة ، على تنشيط لجان الحدود المحلية ، بأن وجها السلطات الادارية ، في المحافظات المجاورة في كل من البلدين ، للتعاون في حل كل الشاكل التي تتعلق بحدود البلدين .

لم تتيكن لجنة الحدود المشتركة ، من مباشرة المهمة التي وجهت بهة اللجنة الوزارية الاستشبارية ، ويرجع ذلك اساسا الى ان كلا من الطرفين ، كانت له وجهة نظر خاصة ، بالنسبة للمساهدات والبروتوكولات والاتفاتيات التي تحكيم الحسدود ،

ويبدو أن الطرنين توصلا إلى المغزى الحقيقي الفقرة السابعة ، بعد انتهاء اجتهاعات اللجنة الوزارية الاستشارية ، وهو أن الفقرة ، لم تتضبن من وجهة النظر العبلية ، أي تقدم في سبيل حل المشكلة المطروحة ، ولهام هذا الطريق المسدود ، اضطرت اللجنة الوزارية الاستشارية ، وهي أعلى جهة مشتركة مخولة لمعالجة كل ما يتصل بالعلاتات بين السودان وانيربيا، لعقد اجتماعها الثالث في الخرطوم ، في الفترة ما بين الناسع والعشرين والتلانين من يوليو 1917 ، وقد فاتشت اللجنة المسائل المطقة ، والتي تضيفت الجدود واللاجلين .

لقد اتنق الطرفان ، صوجب الفقرة الأولى بن البيان المشترك الذي صدر عقب انهائها لاجتماعاتها ، على توجيه لجنة الحدود المشتركة ، بأن تبدأ عملها في تخطيط الحدود المشتركة بعد الخريف بباشرة ، على أن نبدأ مهيتها بتخطيط الحدود في المناطق المتنازع عليها ، كما انتقا بموجب الفقرة الشائية ، على أن تبول الوضع الراهن على الحدود ، هو أمر مؤقت ، ويجب الحفاظ عليه حريثها يتم تخطيط الحدود ، على أن يستسمر المزارعسون المساودانيون والاثبوبيون ، في زراعة المساحات القديمة ، دون الاخسسرار بالمتوق الناشئة عن المعاهدات لاي من البلدين ،

يلاحظ أن الفتره الاولى ، بن البيان ، تتسم بالعمومية وعدم الدقة . فكيا هو واضح فأن الفترة لم نحدد تاريخ عقد اجتماعات لجنة الحدود ، بالرغم بن أنها تصت على أن يكون بعد الخريشة ، وهذا يعني أن مبعاد الاجتباع عد ترك لكيما يحدد غيما بعد ، ولعل اهبية التركيسز على هذه الملاحظة ، تبدو چلية اذا تذكرنا ان البيان المسترك الثاني، للجنة الوزارية عد سبق وان وجه لجنة الحدود المستركة ، بأن تباشر مهبتها في مناتشسة المؤمع القانوني لمكل الحدود ، ولكن ذلك الاجتماع لم يتسن له الانعقاد الان انعقاده قد درك لنحديد لاحق ، على ان النقد الرئيسي الذي يعكسن ل نوجهه للفقرة الاولى ، هو أن لجنة الحدود قد طلب بنها أن ديدا في تخطيط عدود على الارض ، بالرغم من أن الطرنين لم يتلقا انقاقا حاسما حسول الماهدات التي تمين الحدود في الورق .

ولكيما نوضح اعيية هذا النقد ينبغي أن نعود لشرع الغرق بين ما يسمى بتعيين العدود (Demarcation)، وتخطيط الحدود (Demarcation)، ان خلق أو أنشاء حدود دولية ، يمر بالضرورة عبر مرحلتين متعيزتين : المرحلة الأولى هي أن نتفق الدولتان أو أكثر على تعيين الحدود، أي الاتفاق على الحدود في الورق بواسطة معاهدة أو أنقائية أو أعلان ، حسيما تكون التسمية ، وهذه العملية يمكن أن توصف بأنها عملية سياسية ، قانونية دبلوساسية ، ذلك أن الذين بنولونها عادة ويتومون بها ، هم السياسيون والتانونيون والدبلوماسيون ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة نتل ما تم الانكاق عليه في الورق ، الى حيز التنفيذ ، أي تخطيط الحدود على الطبيعة ووضع معالمها على الارض بواسطة أي نوع من العلامات التي قد ينتق عليها الطرفان أو الاطراف المعنية ، ويدكن وصف هذه المرحلة بأنها نفية بهمني أن الذين يقومون بها عادة ، هم المسلمون والهندسون والاداريون المحلون الملون بحقائق الحدود على الطبيعة ()) ،

⁽⁾⁾ الكيتان (نسين) و (نفطيط) هما ترجية الكلمتين الإنجليزيتين) و (نفطيط) ((Delimitation and Demarcation)

ولك كان هناك خلط بالتسبية الاستعبالهما بدقة 6 حتى بين ماكماهون الأنزل بين مفهوم الكلينين في اولخر القرن التناسع عشر في محاضرته الني قدمها في المهد الملكي في 1847 كما الشرنا سلفا 6 وتزيدة الملكية التجارية الملكة الانجليزية وهر والرابعة المساورة ا

[&]quot;Delimitation. I have taken to comprise the determination of a boundary line by a treaty or otherwise, and its definition in written, verbal terms: "Demarcation"

ومن الواضح أن عبلية تخطيط الحدود ، هي عبلية نالية لعبلية عبين الحدود ، أذ لا يستقيم منطقا أن نطلب من لجنة بأن تقوم بتخطيط حدود ، لم يتم الاتفاق على المعاهدات التي تعينها ، وعلى هذا ، فلقد كان غير منطقي ، من اللجنة الوزارية الاستشبارية ، أن تطلب من لجنة الحسدود المشتركة ، بأن تبدأ بتخطيط الحدود بعد الخريف مباشرة ! أن مثل ذلسك التوجيه أو الطلب ، هو خير دليل على أن السياسيين بحاولون اخساء فشلهم في الوصول لتسوية مقبولة بشان مسائل حينة ، بالانسانة السي انه محاولة العيلولة دون أن يكون ذلك الفشل مطفا .

ونصت الفترة الثانية ، من البيان المسترك ، على الانفساق بين الطرفين على أن الوضع الراهن ، ما هو الا وضع مؤتت ، سيحافظ عليه لحين الفراغ من تخطيط الحدود ، وأن المزارعين ، سودانيين واثيوبيين ، سيستجرون في زراعة قطعهم القديمة ، دون الاخلال بالحتوق التعاهدية ، لاي من البلدين ، وقد أحرز الجانب السوداني تقدما ، بالنس صراحة على أن الوضع الراهن على الحدود ، ما هو الا وضع مؤتت سينتهي بنهايسة تخطيط الحدود ، وبلاحظ أن الفترة تد أشارت الى مزارعين سودانيين وأثيوبيين ، وكما أشرنا سلما في أن الذين يمكن اعتبارهم مشكسلة على واثيوبيين ، وكما أشرنا سلما في أن الذين يمكن اعتبارهم مشكسلة على الحدود ، هم المزارعون الانبوبيون ، ومن هنا غان تبول هذه الفترة لا ينفي السلمح السودان حول نلك المسسالة .

وفاتش الطرفان ، مسألة اللاجئين ، وهم اللاجئون الاريتربون من ناحية واللاجئون من جنوب السودان من ناحية اخرى ، وقد تم الاتفاق على أن يلزم الطرفان بالموانيق العامة ، والخاصة التي تنظم وتحكم وضع اللاحنين ، كما اتنق الطرفان ، على ادانة كل الانشطة التغريبية والهدامة،

[—] to comprise the actual laying down of a boundary line on the ground, and jis definition by boundary pillars or other similar physical means?, A.H. Me Mahon, "International Boundaries", J.R.S.A., Vol.84 (1935), p.4; see also Lard Curzos of Keldestone, Fronniers, Oxford, 1907, p.34.

والنزاما بوتف اي نوع من ذلك النشاط ، ووجها بتنشيط اجتهاعات لجان المدود المحلية المالجة المسائل الصنفيرة التي قد تنشساً على المدود المسائلة .

وقد عرب بعد ذلك عام كابل ، لم تنبكن خلاله لجنة الحدود المشتركة من مباشرة المهام التي اوكلت لها ، وكما اشرنا سلفاء فان فالكان بتوقعاء ان ان مسعوبات عديدة ظلت قائمة في سبيل مباشرة لجنة الحدود لمعتها ، فتاريخ انعقاد اللجنة لم يحدد ، وتحديد مواعيد اجتماعات اللجان الدولية المشتركة ، ليس سهلا كما يبدو من الوهلة الأولى ، ثم هنساك مسسالة الماهدات والانتقاليات المعترف بها ، والتي لم نتيكن حتى اللجنة الوزارية الاستثمارية المشتركة ، وهي اعلى لجنة مكلفة من قبل الحكومتين لمعالجة كل ما يتصل بالحدود ، من الاتفاق عليها ، وهكذا نقد كتب سلفا للجنسة الحدود المشتركة ، عدم مباشرة مهمتها الخاصة بوضع معالم الحدود على الارض .

وتحرك السودان ، من منطلق الحرص على أن تكون مسألة الحدود من المسأل النشطة ، إذ أن الطرف المتضرر في كل ما يجري على الحدود الشرقية هو المسردان ، ومن ثم فقد بعث بوقد صداقة (٥) إلى أتيوبيا ، في الخامس عشر من أغسطس ١٩٦٨ ، وقد تناول البيان المشترك الذي صدر عقب تلك الزيارة ، مسائل متعددة دون الدخول في نفاه بلها ، فقد أشار البيان إلى أهبية اللجنة الوزارية الاستشارية في معالجة كل المسائل الني تتصل بالملاقات بين البلدين ، ومع ذلك فقد نص على تكوين لجنة أتيوبية مسودانية دائمة ، من وزراء الخارجية والداخلية والدفاع في البلدين لمنابعة الاتفاقات التي سبق أن توصل لها البلدان ، والناكد من تلفيذها ولا شبك أن تكوين اللجنة كفيل بأن يعكس طبعة المتسائل التي كانت نشخل بالله البلدين في بلك الفرة .

 ⁽a) كانت البعدة برئاسة حسن عوض الله وزير الداخلية ، واشترك مها معنى القصلي
 وزير المراصلات والسياهة ، ومحيد داؤد الخلفة وزير الجكوبة المجلدة وورير الدفاع بالاشهار

واتفق الجانبان على ان حل بشاكل الحدود ، سيضع حدا لكبل حالات الاحتكاك وسوء التفاهم القائم بين البلدين ، وفي هذا الاملار ، وجها لجان محافظات الحدود المشتركة على المضي في مهامها ، ووافقا على تطوير العلاقات الانتصافية والثقافية ، وعلى تنبية سبل الانصال القائمة الان بين البلدين ، ونصت الفترة الاشية من البيان المشترك ، على ان الطرفين قد استعرضا مرة ثانية دور الصحافة ، وقد تررا دهوة الصحافة في البلدين لكيما تقوم بدورها المسئول ، في تعميق وترقية علاقات حسن الجوار التاريخية بين اليوبيا والسودان ، ويلاحظ ان هذه هي المرة الاولى التي يشار صراحة فيها لمسئلة الصحافة في البيان المشترك ، بالرغم من الها قد كانت محل نقاش في مرات سابقة ، ولكنها لم تظهـــــر في البيانات المشتركة ، ويبدو أن الذي كان حريصا على أقارة ما تكتبه الصحافة ، هو المهائب الانيوبي ، بينها كان الجانب السودائي طوال السنوات الماضية ، المحافة في الســودان محافة حرة وليس للحكوبة سيطرة عليها للحد الذي تبنع فيه نشر مقالات صحافة حرة وليس للحكوبة سيطرة عليها للحد الذي تبنع فيه نشر مقالات تحطق بالحدود او نتصل بالمساكل داخل اثيوبيا (١) ،

ونستطيع أن نسجل بأن لجنة الحدود المشستركة ، والتي عقسدت اجتهاعاتها الأولى والأغرة في أديس أبابا في عام ١٩٦٧ ، نسد أصبحت مجهدة ، بالرغم من أنها قد ذكرت في كل البيانات المستركة التي صدرت بعد ذلك ، باستثناء البيان الأغير ، كما ظل الوضع على الحدود مجهدا طوال

⁽٦) بالرغم من أن الحكومات السودانية التعاقبة هاوكت في بعض الحالات > اللهوء الى ايقاف بعض المحدف ؛ الا أن الانجاء القالب هو اللجوء الى منظمدة رؤمناء تحرير المسحف بالتعلي بالمسلوم المسلم الحيرية للبلاد .

ومن جانب آخر كان محيد احيد محجوب ، يعتبد كثيرا أن رده على عقاب السلطات التيوبية ، على با ينشر أن بعض السحف السودائية من الاوضاع في البريها ، على أن السحف السودائية بقرم بيهاجية المكومة (اسردائية ونقدها ، وكان بحرص على الاحتفاظ ببلسف بحتوي على السديد من القالات التي تنضين هجوما توبا على الحكومة ، بالاضافة الى عدد بن الرسومات الكاربكانورية اللاذمة ، بهدف ماكيد هذه المسالة الاتيوبيين ، وبهذا الاسلوب كلي! ها انتهى المناب الشديد الى ضحك ، وسادت الاجتماع روح المرح ،

الماءين التاليين ، وحتى منتصف اكتوبر ، ١٩٧٠ ، حيث نقدم المسودان ببذكرة الى المكومة الاثيوبية ، وقد تضمنت المذكرة راي السودان حول الوضع التانوني للحدود المشتركة ، ويمكن التول بأن الراي الذي نقدم به المسودان ، يقوم في مجمله على الاسس التي كان قد تقسدم بها الجسائب المسوداني في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في اديمي ابابا عسام ١٩٦٧ -

وقبل أن نشرع في تفاول رد النعل الاثيوبي > بالنسبة المفكسرة القاتونية السودانية > بيدو أنه من الضروري أن نرجع الى الوراء قليلا > لكن تفاقش جوانب الخلامات القانونية بالنسبة المقسم الاوسط والقسسم الجنوبي لحدود أثيربيا مع السودان > بعد أن فاقشفا سلفا في الباب الثاني، الجوانب القانونية بالنسبة للحدود بين السودان واريتريا .

الوضع القانوني للقسم الأوسط للحدود بين السود ان و أثيوبيا: النزاع حول تخطيط الحدود لعام ١٩٠٣

لقد رأينا في ألباب الثالث ، أن عددا من الأثيوبيسين عام بزراعسة مسلحات داخل الحدود السودانية ، في المنطقة المعرومة بالفشيقة ، وذكرنا في البلب الثاني ، أن الاثيوبيين كانوا قد همسوا للجانب السسوداني ، في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في أديس أبابا عام ١٩٦٧ ، بأن أية مناتشة تتصل بالحدود الواقعة جنوب نهر سنيت ، يجب أن تأخذ في الاعتبار الوضع الراهن في منطقة النشقة ، وبالطبع كان المقصود من فلك ، أن تأخذ في الاعتبار وجود مزارعين أثيوبيين يقومون بالزرامة في تلك المنطقة ، ونضيف إلى ذلك ، أن الجانب الاثيوبي في اجتماعات لجنة الحدود المستركة ، كان قد رغض الاقتراح السوداني ، بالمني في مناقشة الحدود المستركة ، كان قد رغض الاقتراح السوداني ، بالمني في مناقشة بقير سنيت ، مرتبطة مع بعضها البعض ، ولقد كان من رجهة النظسير الاثيوبية ، أن المناقشة ستكون بلا معنى ، أذا ما فصل التسم الذي يتسع الاثيوبية ، أن المناقشة ستكون بلا معنى ، أذا ما فصل التسم الذي يتسع الى الجنوب من نهر سنيت من ذلك الذي يتم الى الشمال منه ،

ان الاراء والحجج التي اعتهد عليها الجانب الاثيوبي ، تغرض وتثير سؤالا هلها ، وهو ، عن ماهية الونسع التانوني ، للتسسسم الاوسسط والجنوبي ، من حدود أثيوبيا المشتركة مع السودان ، وإذا ونسعانا مي الاعتبار ، أن أثيوبيا كانت تد أثارت نزاعا حول ما السهنه بهنائت أم بريقع ، حيث لم يكن هناك أي مجال للنزاع ، قان ذلالا من الشك قد احسسالك

بموقفها بالنسبة للوثائق القانونية التي تحكم القسمين الاوسط والجنوبي. من المسعود المسسركة ،

صحيح أن البيان المشترك ، الذي صدر عقبه اجتماعات اللجنسة الوزارية الاستشارية المشتركة ، في الثالث من يثاير ١٩٦٧ ، قد نص على أن الحدود بين السودان واثيوبيا ، والتي تبتد من خورام حجر الى تقاطع خط طول ٣٥ درجة شرقاء محكومة بمعاهدة الخابس عشر من مايو١٠١١ والشرطة المرافقة معها ، غير أن ذات البيان قد نص على أن الطرفين ، قد الثقا على اجراء المزيد من اندر أسبات والبحوث ، بالسبة لتطبيسق معاهدة منة ٢٩٠١ ، وخريطتها المرفقة ١ وسئار الخلافات الاخرى المنطقسة بالمعاهدات التي نحكم الحدود المشتركة ، ومن الثابت أن ذلك الإنفاق ، كان قد صبغ بطريتة قصد منها اخفاء الخلافات الاساسية ، حول الموسف القانوني لبعض الوثائق التي تحكم الحدود ، وأن ما أشير البه في الإنفاق ، بشمان تطبيق معاهدة ١٩٠٢ ، لم يثن في حقيقة الامر ، الا الخلاف حسول بروتوكول علم ١٩٠٢ ،

المربة بين المادة الثانية 4 من معاهدة الخامس عشر من مايو 1907 : المبرمة بين الحكومتين البريطانية والانيوبية 1 على تكوين لجنالة حدود مشاركة 4 لتقوم بتخطيط الحدود المتفق عليها على الارض .

لتد ظلت وجهة النظر السودانية النابئة هي : أن تحطيط الحدود المشار الله ، في المادة الثانية من معاهدة عام ١٩٠٢ ، قد تم تنعذه بالفعل في عامي ١٩٠٢ – ١٩٠٣ ، وهو التخطيط الذي قام به المحور جوبن نبابة عن الحكومتين البريطانية والالبوبية ،

لها وجهة النظر الاثيوبية ، كما يمكن ان تستشسف من سلسلة البيانات المسركة ، نقد كانت قابلة لتنسيرين . التنسير الاول ، هو لن البيوبيا ترخض ابتداء بروتوكول عام ١٩٠٣ ، على اساس ان الحكسومة الاثيوبية ، لم تقوض المبجور جوين لينوب عنها في تخطيط الحدود ، فضلا عن أن الملاة قد نصت صراحة على تكوين لجنة مشتركة لتقوم بتغطيط الحدود ، اما النسير الثاني ، فهو أن الحكومة الاثيوبية تقر وتعترف ، الحدود ، اما النسير الثاني ، فهو أن الحكومة الاثيوبية تقر وتعترف ، بأن الامبراطور مثليك ، كان قد قبل أن يكون الميجور جوين ممثلا له في اللجنة المشتركة ، الا أنه لم يصدق على التخطيط الذي قام به الميجور جوين.

وبغض النظر عبا اذا كان الموتف الاثيوبي ، على النحو الاول او الفاتي ، او حتى التنين بما ، علتنا نرى أن هناك بينات كانية تسؤيد أن بروتوكول علم ١٩٠٣ ، الخاص بتخطيط الحدود ، في التسم الاوسط بسين البويبا والسودان ، له حجية غانونية ، وأن أثيوبيا ملزمة بقبوله واحترامه.

لا شك أن المادة الثانية من سعاهدة هام ١٩٠٢ ، قد نصبت وتحدثت عن لجنة مشتركة تقوم بتقطيط الحدود على الطبيعة ، ومع ذلك فسان الوثائق تشير إلى أن اليوبيا قد حبثت ، في المحادثات الاولية التي تهت بين هارنجتون والامبراطور مثليك ، بأن يكون المتدوب البريطساني في تلك اللجنة منوضا من تبل اليوبيا في ذات الوقت ، فقد جاء في التترير السذي بعثة المستر هارنجتون ، ممثل بريطانيا في اديس أبابا ، إلى اللورد كرومر، المندوب السامى البريطاني لمصر والسودان ، بتاريخ الرابع من نوفهبر المندوب السامى البريطاني لمصر والسودان ، بتاريخ الرابع من نوفهبر

 يتونر لعيه مثل ذلك الشخص » . ومضى هارنجتون في تقريره الى اللورد. كرويسر قائسلا :-

ان رابي الخاص هو ، إن بثل ذلك القحص للحدود ، لن يحدث الطلاتا ، خاصة وإن بثليك قد لكد لي ثقته الكليلة ، في أن الميجور جوين ، لن يحابي أيا بن الطرفين على حساب الطرف الآخر ، وعلى ضوء هذا ، فقد بدأت في اتخاذ الإجراءات الملازمة للاعداد لارسال التعليمات للرؤساء المطبئ ، في حالة بنا إذا واقتت سمانتكم على التخطيط » (١) .

وبعد أن انتهى هارنجتون ، بن بهية أعداد الأوابر لارسالها الرؤساء المطيين ، بعث بيرتية إلى اللورد كروبر ، بتاريخ الحادي عشر بن تونيبر ١٩٠٢ - وقد جاء فيها أ--

« بالإشارة الى تقريري نهرة ٢٩ ، المؤرخ الرابع من نوفه بير ، يشرفني ان انقل لسيادتكم ؛ بأن الاوامر قد ارسلت الى الرؤساء المعلين، وقد تم اخطارهم بأن الميجور جوين سبقوم بتخطيط الحدود بين السودان والحبشة ، وبيدو من خطاب خاص من الميجور جوين ، انسه من المحتمل ان يقوم بمهمة تفطيط الحدود ، وهلى ضوء ذلك ، رأيت ان من الانسب وكسيا للوقت ، ان أصدر له جواز سفر من صورتين ، وقد ارسطنا له صورة ليحتفظ بها معه ، على ان نرسل الصورة الاخرى مع الخطابسات التي تعلن عن وصوله إلى الحدود ، وهذا التصرف من شانه ان يخفف من الصحوبات ، الدى قد تنشأ بين الميجور جوبن والرؤساء المحليسين عسلى الحدود ، خاصة في حالة تأخر وصول اوامر الامبراطور البهم ، (٢١) ،

^{19) -} انظر وثقة ورازة الخارجة للبريطانية عن الخارجة البريطانية - 14) FO /141/371. Telegram Harrington to Cromer. 8/11/1902.

وعلى ضوء ما نقله هارنجتون ، بعث اللورد كرومر برقية الى وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ السابع عشر من نونمبر ١٩٠٢ ، وقد جساء فيهسسا :__

« لقد كتب لنا الكولونيل هارنجتون بشان تضطيط الحدود الحيشية .
وقد اشار بأن الإمبراطور بنليك ، لا يرغب في ارسال مندوب له ، في حالة أن يكون الميخور جوين هو الذي سيكلف بهذه المهمة ، وأن الامبراطور قد اكد بأن التخطيط الذي يقوم به جوين السوف يحترم لثنته الكاملة في الميجور جوين ، أن خدمات مثل هذا المسلط ليست متوفرة الآن ، وحتى نتمكن من توفيرها ، وقد بدات معلا في ذلك ، مائنى اقترح أن توجه الكولونيسل هارنجنون بأن يخطر الامبراطور مثليك ، بأن ثقته الغالية في ضابط بريطاني، تجد من حكومة صاحبة الجلالة كل تقدير واهتمام ، وكل أملي أن يجد هذا الاقتراح قبولا عند سيادنكم ال (١) ولكيما تتضح خلفيات هذه البرقية لا بد الاقتراح قبولا عند سيادنكم ال (١) ولكيما تتضح خلفيات هذه البرقية لا بد المناد بأن نذكر بأن الميجور جوين كان قد تم تعييمه في اكتوبر ١٩٠١ ، مساعدا المدير المساحة في السودان ، ولقد كان الميجور جوين مشمفولا في السنة المدير المساحة في السودان ، ولقد كان الميجور جوين مشمفولا في العناء المدير المساحة في السودان ، ولقد كان الميجور جوين مشمفولا في العناء المدير المساحة في السودان ، ولقد كان الميجور جوين مشمفولا في العناء المدير المساحة في السودان ، ولقد كان الميجور جوين مشمفولا في العناء الذي يمتد من كسلا الى البحر الاحمسر ،

الانسارة الى برقبه اللورد كروين نهره ٨٥ - مان حاكم اريبوبا قد
 أنه طالما ان الايسراطور بنلك - على استعداد مان بقين المبجور

به المار ونيقة وزارة للخارجية البريطانية : (٧) F.O./141/371, Telegram, Cromer to Foreign Office, 17/11/1902.

جوين ، على المسالح الحبشية في تخطيط المعود المشتركة مع السودان ، فأنه سيكون سعيدا ، اذا كان في الامكان تعيسين المجسور جوين ، ليقوم بالاشتراك مع ضابط ايطالي سايتم اختياره بيتميين الحدود الجديدة بين لريتريا والحبشة ، وبالنالي نتم تسوية الحدود الثلاثة في وقت واحد » . واغساف القالم بالاعمال البريطاني قائلا نام » اعتقد أن مثليك على استعداد لتبول هذا العرض ، خاصة وانه لا يملك شخصا قادرا على مثل هدف المهمة ، ولكن ومراعاة للرأي العام هذا ، خانه من المرغوب فيه أن يعبر مثليك عن نقته أيضا في العمل المشترك الذي سيقوم به المندوبان الإيطالي والبريطاني ، اذ أن هذا الجزء من الدعيين يخص الحدود بين ابطسائيا والحياسة فقط » (٤) ،

وفي برقية لاحقة الى اللورد كرومر بتاريح العشرين من نوفمبر ١٩٠٢، ذكر المستر موريسل :--

ان حاكم اريتريا سيفادر روما في العاشير من ديسمبير ، ومن المتوقع ان پتيكن من ارسال ضابط الى كسلا في الاسبوع الاول من يقاير ١٩٠٣ ، اشار الحاكم ٥ وليس الوزير ، انه ليس هناك صعوبة فسي تحقيق الاستراح الرامي الى أن يقوم جوين بتقطيط الحدود الاريتريب الحبشية ، على الميجور جوين ان يصل بتقطيطه الى النقطة الواقعة في ستيت ، والتي سيق أن حددها المستر تالبوت والمندوب الإيطالي ، وبها أن جوين يعمل بالانابة عن منايك ، فإن هذا يعني موافقة منايك على النقطية المختسارة » (٥) ،

بندو من الونائق الذي تطرعها اليها أعلاه ، أن هناك بينات سعقولة ، مشير الى أن الامبراطور منابك رساحيد اسم الميجور جوين ، ليقوم بتخطيط

⁽⁾⁾ انظر وثبقة يزارة الخارجية البريطانية :-F.O./141/371, Telegram, Morel to Foreign Office, 20/11/1902.

ره) انظر وثيقة وزارة الفارجية البريطانية : E.O./141/371, Telegram, Morel to Cromer, 26/11/1902.

الحدود ؛ باعتباره ممثلا للحكومة الاثيوبية والبريطانية . ويمكنها أن تقدل بأن الوثائق قد وضحت بجلاء ، أن الحكومة الاثيوبية لم يكن عندها المساح القادر الذي يمكن أن يعمل مع جوين في اللجنة المستركة ، وأن اهتمسام الامبراطور مثليك كان منصبا ، في أن يعرف الموظفون والرؤساء المحليون الملامات التي توضع الحدود .

لقد بدأ جوين عبلية تخطيط الحدود في ديسمبر ١٩٠١ ، حيث وصل اللي الحدود عبر القضارف ومنها إلى القلابات ، ومن ثم بدا تحركه شمالا من القلابات ، برغقة الموظفين والرؤساء المحليين الاثيوبيين المحؤولين عن المناطق التي قام بتخطيطها ، وعاد مرة اخرى للقلابات ، حيث بدا تخطيط الحدود الواقعة إلى المجنوب منها ، برغقة الرؤساء والموظفين المحليين ، وقد كان جوين حريصا على الاثمارة إلى أنه أشرك الرؤساء الاثيوبيين المحليين ، فقد قال في خطاب بعث به إلى قالبسوت مسدير المساحة في المستودان :

« ولدى عودتنا الى القلابات » في الاول من يناير » وجدنا المثلين الاحباش قد وصلوا سلفا ، وقد تهت باعداد قائمة بأسهاء اولئك المثلين » موضحا فيها الرئيس الذي يندرجون تحته » والجزء من الحدود الذي يعنى كل ممثل منهم » وعلامات الحدود التي قبنا بوصفها » وذلك على سبيل الاحتياط بالنسمة إلى نزاع قد ينشأ مستقبلا » (٦) .

اما التفسير الثاني لما قد يكون عليه الموقف الاثيوبي ، هو ان تكون الحكومة الاثيوبية مقرة ، بأن الامبراطور منتبك القد فوض الميجور جوبن ، لينوب عن اثيوبيا في تخطيط الحدود ، ولكنهم قد يحاولون الاعتماد على ان الثوبيا لم تصدق على التخطيط الذي قلم به جوين ، ويمكن ان يرد على مثل

⁽٦) - انظر وليقة وزارة الغارجية البريطانية :ــــ F.O./141/379, Cwyno to Talbut, Enclosure3 in No.1, General

هذا الدغع ، بأن المادة الثانية من معاهدة علم ١٩٠٢ إنه لم نفص على أي نوع من التصديق وكل ما كان مطلوبا هو توضيح التخطيط لرمايا الدولتين ــ وقد قام المبجور جوين بتلك المهمة ،

كما هو معلوم غان المعاهدات والاتفاتيات التي تحكسم المعدود ، قد تقسم بعض القرى بطريقة غر ببيرة ، والاصل أن لا بكون ذلك معلوما وتت أبرام المعاهدات ، ولكنه يكتشف في برحلة تألية ، وهي برحلة تفطيط المحدود على الارض ، وعلى هذا الاساس قان عهلية التخطيط ، قد نقتفي اجراء بعض التعديلات الطنيفة على التعيين الذي جاء في الوثائق ، والتي كثيرا ما يعتبد فيها على ببدأ الاخذ والعطاء بين الدولتين ، وتجد مثل هذه التعديلات ، سندها في القانون الدولي ، بالرغم بن أن القاعدة العامة هي تقديرية ، وببدو أن المبور جوين لم تواجهه أية صعوبات في التغطيط الا بالقرب بن التلابات ، فلقد وجد جوين لدى وصوله إلى التلابات » أن الكونجارا ، التابعين إلى التلابات ، قلد وجد جوين ادى وصوله الى التلابات » أن الترى التديية ألواتمة إلى القلابات ، قد اللوا أربع قرى جديدة ، في موقع الترى التديية ألواتمة إلى الغرب بن جبل ماتبارا ، وبعد أن قام جسوين بيسم المنطقة ، قرر تعديل خط الحدود بطريقة يكون بن شانها ادخال الترى الاربع داخل الحدود السودانية ، وقد وضبح المبجور ما قام به ، في القرى خلص أرفقه مع نقريره الاساسي لتخطيط كل الحدود ، بقوله :—

«لم تكن عنسدي أية تطبيات ، بالنسبة للتعديل الذي تد بطرا على الذي المدن في المحاهدة ، بالرغم من أنه معروف بداهة أن مثل هسسده التعديلات يعد واردا في يعض الإماكن ، أذ قد يصبح من الصعب تقطيط الحدود المعينة بخطوط مستثبة المسائلات طويلة جدا ، خاصة تلك التي بين نهر ستيت والقلابات ، ولذلك فلقد اقترضت أني مؤتمن عسلى أقامة أفضل حدود ، بيكن الوصول اليها بالنسبة المسائح الطرفين ، مع مراعاة أني كنت معتزما كتاعدة علية ، نيما تبت به من تخطيط ، بل النقساط المحددة ، والتي أشرت اليها في يوصياني السابقة » (٧) .

⁽٧) المرجع المشكور المسلام ،

ومع أن الميجور جوين ، قد ركز كثيرا فيها ذهب اليه من آراء ، بالنسبة للسلطة التقديرية التي تبلع عادة لمخططي الحدود ، فإن ما قسام به معلا من تعديلات على خط الحدود المعين في معاهدة علم ١٩٠٢ ، يعتبر غطيلا جدا ، أذ تقدر المساحة التي أضيفت إلى السودان ، تتيجة للتعديلات التي طرات على خط المعاهدة ، بحوالي ٢٥٨ ميلا مربعا ، وتقدر المساحة التي أضيفت إلى أثيوبيا بحوالي ٢٢٦ ميلا مربعا ،

وهكذا ، اعتبادا على ان الحكومة الاثيوبية تد اعترضت بمعاهدة الخابس عشر من مايو ١٩٠٢ ، واخذا في الاعتبار ان تخطيط جوين لعسام ١٩٠٣ ، هو تخطيط محبح وله بعض الاثار القانونية ، وعلما بسأن كل مساحة النشقة تقع الى الغرب من خط معاهدة عام ١٩٠٢ ، وادراكا بأن الجزء الغالب من النشقة ، أن لم يكن جميعها ، يقع الى الغرب من تفطيط الجدود المعروف ببروتوكول عام ١٩٠٣ ، مأن النتيجة الطبيعة لكل ذلك أن تكون النشقة أرضا سودانية 1 وأن الجزء الذي يقسوم فيه المزارعسون تكون النشوبون بالزراعة ، هو داخل الاراضي السودانية .

ويؤيد ذلك تفاعة الطرفين ، والمارسة الفعلية بن قبل الحكومة عن السودانية والاثيوبية ، طوال الفترة التي نبتد بن عام ١٩٠٧ الى وقت بداية النزاع على الحدود بين البلدين في اواخر الخمسينات ، ونستطيع ان نستشف هذه القناعة والمارسه الفعلية » بن العديد بن البينات والادلة ، التي نشير الى بعض منها على سبيل المثال في الفترات التالية .

لقد اكتشف بعد عليين مقط من تخطيط الصدود ، اي في عام ١٩٠٥ ، ان نقطة الحدود السودانية في ماشير ، قد وضعت في غسير موضعها الصحيح ، نشيجة لان المبجور جوين اعتقد خطأ بأن خورماشير بقع في بداية نهر قاري هي في خور الجكو . نهر قاري هي في خور الجكو . وعلى ضوء ذلك نقلت السلطات البريطانية الامر الى الامبراطور متليك في عام ١٩٠٦ () الذي وافق بدوره على اجراء النعديل المقصود (٨) .

ره) انظر وثبتة وزاره الخارجية البريطانية : (۸) - انظر وثبتة وزاره الخارجية البريطانية : F.O./141/378, Wingate to Cromer, 30/11/1904.

ان أهبية هذه الحادثة ، من الناحية القانونية ، لا تقنصر على أن مثليك وافق على التصحيح ، الذي أقتضى بالشرورة أن تقتد أثيوبيا حوالي ٢٠٠ كيلومترا مربعا ، بل يهتد إلى أهم من ذلك بكثير ، أذ أن مثليك لم يثر اي اعتراض على التخطيط الذي تام به الميجور جوين سلقا ، وهو التخطيط الذي حدث فيه الخطأ الذي اقتضى التصحيح ، وبشال هذا التصرف يؤكد أن مثليك قد قبل ضبنا التخطيط الذي قام به جوين ،

وتأكيدا لما ذهبنا اليه بن بذهب ، نشير الى حادثة أخرى لها مغزاها القانوني بالنسبة لبروتوكول عام ١٩٠٣ ، فقد حدث أن طلب منابك ، من السلطات البريطانية في عام ١٩٠٧ ، أضافة جبروك الى أثيوبيا ، وقد فكر حارثون في تقريره الذي نقل فيه طلب بنايك به الى كروس :—

٥ ان منايك لم يبد أو يثير أي اعتراض ؛ على تضليط الحدود الذي قام به البجور جوين ؛ بالرغم من أنه تضمن أدخال عدد من القرى الأثيوبية في منطقة القلابات داخل الحدود السودانية . على أن الاعتراض الوحيد الذي تقدم به منايك ؛ كان خاصا بجبل جيروك ٥ (١) .

ان اهمية هذا التترير ، ترجع الى أن منابك ، لم يظهر أي رفض أو عدم
تبول المتخطيط الذي تام به جوين ، خاصة وأن الفرصة كانت مناحة أمامه
لابداء مثل ذلك الرفض أو الاعتراض ، وعلى خلاف ذلك نهاما ، فأن طلب
منابك كان مبنيا على أساس أن الحدود قد ثم تخطيطها تخطيطا مسجيحا
ومقبولا ، وأن الجيروك التي طلبها من السلطات البريطانية ، قد أصبحت
جزءا من الاراضي السودانية ، بمنتضى بروتوكول عام ١٩٠٣ .

لقد ذكرنا في القسم الثاني من الكتاب ، الثناء مفاقضتنا الشكلة قطاع البارو ، إن لجنة مشتركة من اليوبيا والسودان ، قد عقسموت في عسام

روم انظر ونيقة وزارة الغارجية البريطانية : 45.0./141/378, Harrigton to Cromer

١٩٤٧ ، سلسلة من الاجتماعات في اديس أبابا المناتشة وضع التطاع .
 ومن المهم جدا أن ترجع إلى الفترة التائية التي وردت في محضر الاجتماع النبساني :__

المعدود المعدود المناقضات المعدود الرجوع المواتق المتوفرة المعدود تد تم تغطيطها جنوبا حتى نقطة المكوا في عام ١٩٠٢ المياب عن المحكومتين بواسطة المبجور جوين و وقد وضيع جوين علامات الحدود الكما قام بشرحها الفراد القبائل الذين يقيمون على جانبي الحدود واقد طلب بالتي هازين المجور المبراطور المسورة بن تقرير المبجور جوين الخاص بالتخطيط واقد رد عليه المستر ساندارس ارئيس جانب حكومة السودان ابانه سيبذل قصارى جهده المبده بصورة بن ذلك التقرير المتحرور المسودان التقرير المتحرور المبحودة بالمسودان المناه المتحرورة بن ذلك التقرير المحدودة بالمدودة بالله التقرير المحدودة بالمدودة بالله التقرير المحدودة بالمدودة بالله المتحرورة بالمدودة بالله المتحرورة بالمدودة بالمدود

وفي الاجتماع الثالث ترعت هذ الفترة ، باعتبارها جزءا من محضل الاجتماع الثاني ، ومما يؤكد ذلك أن الفترة الاولى ، من محضل الاجتماع الثالث ، تنص على أنه قد تمت أجازة المحضر الثاني ، بعد أجراء التصحيح السذي أنفق عليله .

ان الاهبية التصوى ، للفقرة التي وردت في محضر الاجتباع الثاني، من وجهة النظر القانوئية ، تكبن في ان الفقرة قد تليت على الاجتباع ، ولم بعنرضوا بعنرض عليها الجانب الاثيوبي ، بالاشائة الى ان الاثيوبيين ، لم يعترضوا على وصف مبثلي جانب حكومة السودان ، للحدود بأنها لم نكن محل نزاع اطلاقا ، ومن هنا ، فانفا الم دليل ، بأن الجانب الاثيوبي كان مقرا بسان الحدود ، قد م تقطيطها بواسطة الميجور جوين ، وكسل الذي طلسبه الجانب الاثيوبي هو صورة من تقرير التقطيط ، وبالتالي قان للسودان ان الجانب الاثيوبي هو صورة من تقرير التقطيط الحدود ، خاصة وان الجانب يعتبد ، ويتبسك بالتبول الاثيوبي لتقطيط الحدود ، خاصة وان الجانب يعتبد ، ويتبسك بالتبول الاثيوبي لتقطيط الحدود ، خاصة وان الجانب نظر ، أو حتى مجرد اشارة تتصل خانونية بروبوكول علم ١٩٠٧ .

لها عن الإدلة القاتونية ، التي تنصل بمنطقة الفشقة بسفة خاصة ، فحسبنا أن تذكر بأن الإدارة السودانية ظلت تباشسر مهامها في نقطة

التلابات ، لدة لا تقل من الثلاثين عليا . ولم تنقل الادارة عنها ، الا في علم ١٩٤١ ، وذلك عنها اغلقت المنطقة باعتبارها منطقة بيوروءة بالكلازار . ولقد ظلت منطقة النشقة ، جزءا لا يتجزأ من بوائر الانتخابات البرلمانيسة العامة ، التي جرت في السودان في السنوات ١٩٥٧ ، ١٩٥١ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ ، ولا شبك أن أجراء انتخابات برلمانية ، وعلى سنوات متعسددة ، في منطقة سعينة ، هو مظهر من صعيم أعبال السيادة على تلك المنطقة . فلو حدث أن قليت أثيوبيا بالاحتجاج على أجراء تلك الانتخابسات ، أو باعلان أي تحفظ بالنسبة لها ، لوجدنا سببا من حيث المدا يبرر للحكومة الاثيوبية ، أن تؤسس أدعاء عليه ، ولكن ركبا ذكرنا سلغا ، فأن الابر كان على خلاف ذلك نهاما ، ولقد أعلنت بحكية العدل الدولية ، عام ١٩٦٢ ، في حكيها الصادر في حق الغزاع على الحدود بين كبوديا وتايلاند ، والذي حكيت نيه المحكية لصالح كبوديا ، ضبن ما أعلنت :—

« ان الظروف التي اتترنت بالنزاع كانت تشير بضرورة ان يحسدت رد نعل ما من قبل سيام ، اذا كان في رغبتها الاعتراض على ما كانت تقوم به كبيوديا ، ولكن سيام لم نقط ذلك ، سواء كان ذلك عندما فعلست كبيوديا ما ضعلته ، او حتى بعد سنوات عديدة من ذلك ، ومن هنا وجب انتضاء بأن سيام قد وافقت علمي ذلك » (۱۱) ،

ونضيف الخرط تلكيسدا آخس ، على أن الحسدود محكسومة ببروتوكول عام ١٩٠٣ ، فالخرط التي أصدرتها وزارة الحربية البريطانية ، وخلسة الخريطة التي صدرت في عام ١٩١٤ ، رئسم ١٥٣٩ ، مقيساس إن مدرت في عام١٩٢٥ التي صدرت في عام١٩٢٥ تد وضحتا نخطيط الميجور جوين ، باعتباره الحدود الدولية ، على الاقل في النطقة التي تبتد بن نهر ستيت الى نهر شارى أو الجكو ، ولقد ظلت كسل

الغرط السودانية توضح تغطيط جوين الباعتبارة الحدود بين السودان وأثيوبية ، وحتى بعض الخرط الاليوبية، كالتي اصدرها المهد الاببراطوري الاثيوبي للخرط والجغرانيا ، في عام ١٩٦٨ ، والخاصة بالمحانظة العامة لاوراجار ، قد رضحت الفشقة باعتبارها داخل الحدود السودانية (١١) ،

وعلى ضوء كل الوثائق > والادلة > والشواهد التي تطرقنا لها سلفا > خانفا نستطيع القول بأن المارسة الفطاية المنتائية والمستسرة والسلمية > تشير الى حقيقة هامة جدا بالنسبة النزاع الذي كان تائما على الحدود > وهي أن اليوبيا تد تبلت ضمنا التخطيط الذي علم به الميسور جوين > وأصبحت ملتزمة قاتونا ببروتوكول علم ١٩٠٢ .

وما وصلنا اليه من راي ، يتفق تعاما مع احدث ما وصلت اليسه محكمة العدل الدولية ، في واحدة من اهم تضايا منازعات الحدود ، وهو النزاع الذي اشرنا البه سلفا بين كبوديا وتابلاند ، والمشهور بتضية مسبد على عهار ، ولاهمية هذه التضية من الناحية الفتهية ، ولما تلتيه من ابعاد على ما ذهبنا اليه من مذهب ، بشأن النزاع على الحدود بين السودان واثيوبيا،

وانظىسر :

D.V. Sandifer, Evidence Before International Tribunats, New York, 1939, p. 156-64.

وكاللطاب : ـــ

G. Weissberg, "Maps as Evidence in International Boundaires: A Reappraisal". American Journal of International Law, (1963), p.798.

وانظسراه

Temple Case, International Court of Justice, Reports, 1962, p.33.

بالاضافة التي يتأفشينا لمرضوح الغرط في الفصل المخليس والسابس والمسابع من رميالظا المشيار البهيا .

خاصة وأن التشابه وأرد بين النزاعين في العديد من الجوانب، عانفا تعرض لذلك الحكم في شيء من الايجاز .

لقد رفعت كبوديا دعوى امام محكمة العدل الدولية في عام 1971 ›
الدعت غيها أن تايلاند ، التي كانت تسمى سيام في الماضي ، قد تعدت على
سيادتها في المنطقة التي يقع غيها معبد غيهار ، ودفعت تايلاند من جانبسها
الدموى ، بأن المعبد يقع في الاراضي التايلاندية ، وبالتالي تحت سيادتها
لانه يقع في جانب تايلاند من الحدود المشتركة مع كبوديا -

وبدأت محكمة العدل الدولية حيثيات الحكم الذى أصدرته بتولها ...

لقد كان الطرقان المتنازعان منفقين بأن لسول النزاع القائم بينهما ، ترجع الى تسوية الحدود المشتركة التي تبت في الفترة ما يين ١٩٠٤ و المدام (تايلاند في الوقت الحاضر) وسيام (تايلاند في الوقت الحاضر) . كما كان الطرفان متفقين أيضا ، بأن السيادة على المبد تمتهد على مماهدة الحدود التي أبريت في الثالث عشر من فبراير المبد تمتهد على الاحداث التي تلت ذلك الداريخ ،

ثم لبرزت المحكمة الملاحظات التالية :...

- ا أن المادئين اللذين لهما صلة مباشرة بالوضوع من تلك الماهدة ، وهما المادة الأولى والثالثة الم تذكرا معبد غيهار بصفة خاصة . وعلى ذلك الاساس مان المحكمة قررت أن نمثلار حكمها ، بالنسبة لمسألة المسادة على معبد غيهار ، بعد أن نصل الى قرار بشأن تعيين خسط الحسدود .
- ب أن المسقة المعلية للحدود المتصوص عليها في المادة الأولى ، هي ان
 تكون خط توزيع المياه في مرتفعات دانقريك ، غير أن المادة المثالثة قد
 شحت بأن الحدود الدنيقة سيتم نخطيطها بو اسطة لجنة مشمركة من
 قرنسما وسميام .

٣ ــ ان ما يجب تخطيطه : هو الحدود بين سيام والهند الصينيسة الفرنسية ، وبالرغم من أن التخطيط سيتم بالرجوع الاساس المشار اليه في المادة الاولى ؛ من حيث المبدأ ؛ الا أن الغرش منه هو ؛ أقامة الخط الواقعي للحدود ، وبالتالي غان خط الحدود سيكون من وجهة النظر العملية : هو الخط الذي سينتج من أعمال لجنة التخطيط ؛ ما لم يثبت بأن التخطيط غير تانوني ،

وبمضى للحكيسة قاثلسة اسا

لقد تم الرام معاهدة حدود اخرى في الثالث والعشرين من مارس الهـ ، وقد نصت تلك المعاهدة على نبادل اراض ، وتنظيم شامل اكل الحدود التي لم تشبلها معاهدة الحدود السابقة التي ابرست في عام ، ١٩٠٠ وهلى ضوء ذلك ، تكونت لجنة حدود بشتركة اخرى لتخطيط الحدود ، ولقد كان هناك بعض التطابق في عبل اللجننين خاسة في منطقة كيل ولكي ذلك التطابق لم يهند حتى معبد قيهار ، غير أن هناك بينة في سجلات لجنة الحدود الثانية ، تشير الى أن الخط الذي وصفته اللجنة في أو بالقرب من ممر كيل ، قد اقترن بخط موجود سلفا ، ينجه شرقا حتى منطقة المعبد بل وابعد من ذلك ، ولم يكن هناك مؤشر مؤكد عن طبيعة ذلك الخط أو الكيفية الذي رسم بها ، ولكن الافتراض القوي هو أن ذلك الخط من نتاج المسح الذي قلب به اللجنة الاولى ،

واضافت المحكمة قائلة السا

لقد كاتب المرحلة الأخيرة في عبلية تخطيط الحدود ، هي اعداد ونشر الفرط ، ولتنفيذ تلك المهبة الفنية طلبت الحكومة السيامية رسميا ؛ بأن يقوم الفنيون الفرنسيون برسم خريطة المنطقة ، ولقد قاموا بالفعل باعداد الحدى عشرة خريطة ، ورسالها للحكومة السيامية باعبارها الخرط المطلوبة ، ولقد انتهت أهبية ثلاث خرط من تلك الخرط تلقائيا ، باعتبارها تتمل بدراض أسبحت تابعد الى كمبوديا بموجب معاهدة ١٩٠٧ ، ولذلك لم يطلب من حكومة سيام أن تقبلها أو ترفضها ، فير أن مسالحها بالنسجة للخرط المتبقية ظلت قائمة ، ومن بينها خريطة نتصل بمرتفعات دانفسريك

التي يقع نيها معد نيهار ، وقد وضح في ذلك الغريطة خط هدود ، باعتباره الفيل الذي وضعته اللجنة ، وقد تبين منه ان كل منطقة نيهار ، بما نيها للعبد ، تقع داخل كبيوديا ، وعلى هذا الاساس ، اذا كوئن الخط الذي يوضح الحدود في القطاع الذي يقع شرق دانقريك ، أو قصد منه أن ينشىء خط توزيع ألمياه ، نان هذه الخريطة هي التي شعد منها أن توضح ذلك الخط .

ثم عرضت المحكمة لما يعتهد عليه كل من الطرفين المتنازعين قائلة : لقد اعتمدت كهبوديا بصفة خاسة في دعواها بشأن السيادة على المعبد ، على الخريطة التي اشرنا لها في الفترة السابقة ، لها تابلاند فقد رفضت ابة دعوى تتوم على هذه الخريطة للاسباب التالية : ...

ان الخريطة ليست من عمل اللجنة المشتركة ، وبالنالي غانها تفتقر
 الى الصنفة الالزاميسة ،

٣ ... ان الخريطة تضمئت خطأ مانيا في منطقة فيهار ، وهو ليس من الواع الخطأ المقبول حتى في حالة استعمال اية سلطات تقديرية قد تكون مينوحة الى اللجنة ، اذ ان الحدود المبيئة في الخريطة لا تمثل خط توزيع المياه في المنطقة ؛ وان اي خط يكون قد رسم على ضوء خط توزيع المياه ، سيضع منطقة المعبد في تايسالاند ،

٣ ـــ ان دليلاند لم تقبل الخريطة ، او الخط المبين غيها وخاصة في منطقة عيهار بطريقة بمكن ان تكون ملزسة لها ، وحنى اذا قبلت ذلك الخط ، عليها قبلنه تحت وبسبب اعتقاد خاطىء ، وهو أن الخريطة قسد رسهت بطريقة صحيحة تتفق وخطة توزيع المياه ،

وبيني المحكمة قائلة الما

ان السجلات لا توضيح أن الخريطة والخط معتبدان على أي قسرال أو تعليمات من لجنة المساحين ، أذ أن اللجنة تد أنهت مهابها قبل أصدار

الخرط، ومع ذلك عان تلك الغريطة كانت واحدة من الخرط التي أصدرتها الحكومة الغرنسية لذلك التطاع من الحدود ، استجابة لطلب من السلطات السيامية ، كما نشرت وتم توزيعها ، بواسطة مؤسسة لها سمعتها في هذا المجال ، وبالتلي فقد كان الخريطة المعنية صفة الرسمية ، فضلا عن ان لها تيمتها الفنية المكتسبة ، وبالرغم من كل ذلك فقد وصلت المحكمة الى قرار بان الخريطة لم تكن ملزمة وقت اصدارها .

وأضانت المحكمة تناثلة :__

ان السؤال الجوهري والمهم هو ، عبا اذا كان الطرفان قد اعتبدا الخريطة والخط المبين عيما فيما بعد ، باعتبارهما نقلها لتفطيط المدود في منطقة فيمار وبكونان بذلك قد اسبقا على الخط صفة الالزام .

وتالبت المكيسة :_

وانسح من السجلات ، أن نشر وارسال احدى عشرة خريط ة ، يشكل حدثا يمكن اعتباره مناسبة في حد ذاته . فالوضوع لم يكن مجرد تبادل بين الحكومتين الفرنسية والسيامية ، وحتى لو كان الامر كذلك ، لكان كانيا من الناحية القانونية ، غير أن الوضيع كان على خلاف ذلك ، فاقد وجدت الخرط نشرا واسما في كل الدوائر الفنيسة ، وأن خيمسين مجموعة منها قد أرسلت إلى الحكومة السيامية .

ومن الواضح كذلك ، أن تلك الظروف كانت تقتضي رد عمل في غترة معقولة من الحكومة السيامية ، أذا كانت تسرغب في الاعستراض عسلي الخريطة ، أو أذا كان لديها أي تساؤل هام بالتسبة للخريطة ، ولكنهم لم يغملوا ذلك ، سواء كان في ذات الوقت أو حتى بعد مرور عدة سنوات ، ولدلك بنبغي التضاء بانهم قبلوا تلك الخريطة ،

واكثر من هذا أن وزمر فاخلية سيام ٤ قد شكر القرنسيين على طك الخريطة وطلب الزيد منها - عندما كانت لجنة فرنسية سيامية مشتركة - مجتمعة بهدف تحويل تلك الخرط الى اطلس يسهل استعماله ، أذ لم تتقدم سميام بأي رفض للخريطة أو الخط المبين نبها خلال مداولات تلك اللجنة ،

وناتشت المحكمة بعضا من دفوع سيام قائلة :-

واذا صبح ادعاه السيابيين بأن السلطات السياسية قد عرضت تلك انفرط على صغار الموظفين ولم تعرضها على كبار المسئولين ، فاتها قد عملت ذلك على مسئولينها ، وأن دفع سيام لا يجد أي سند في الساحسة الدولية استنادا على تلك الواقعة ،

ولها عن الدفع بأن تايلاند ، قد عرفت أهبية المنطقة المتنازع عليها مؤخرا ، فأن تعديلات الحدود وتصحيفها ، لا يمكن أن يطالب بهما قانونا، على أساس أن الحدود قد أصبحت ذأت أهبية ، ولم تكن معروفة أومتوقمة منديا أنشأت الحدود .

لقد استثبت السلطات السيابية الخرط المعنية وقبلتها، ولكنها دمعت بأن هناك خطأ قد وقع بالنسبة لمعد فيهار ، وهو خطأ لم تكن المسلطات النسيابية تعلم به عندما قبلت الخريطة ، فير أنه من المبادىء المستقرة في القانون ، أن الدفع بالخطأ لا يمكن أن يسمح به كعنصر أبطال للرضاء ، إذا كان الطرف الذي يدعيه ، قد شارك بسلوكه في ذلك الخطأ ، أو كان في الامكان أن يتفاداه ، أو أذا كانت الظروف من شافها أن تضع فلسك الطرف في وضع يمكنه من ملاحظة المكانية وقوع ذلك الخطسا .

ومضت المحكسة قاتلكة أسا

حتى لو كان هنك شك بالنمبة لقبول سيام للخريطة في عام ١٩٠٨ > نان تايلاند مهنوهة بحكم سلوكها > من أن تدعي بأنها لم بقبل الخريطة ، اقد ظلت طوال الخمسين سنة الماضية > تنبتع بالغوائد التي أضفتها عليها معاهدة عام ١٩٠٤ > حتى ولو كانت تلك الفوائد قلمسرة على الحسدود الستقرة ، لقد اعتبدت فرنسا > وعن طريقها كمبوديا > على قبول تايلاند

للخريطة ، وطالمًا أنه لا يمكن لاي من الطرعين أن يتمع بالخطأ ، عائسه نيس مهما عما أذا كان الاعتماد قد بنى ، أم لم يبن على اعتقاد بأن الخريطة كانت صحيحة ، وليس لتايلاند ، وهي مستهرة في التهنع بقوائد التسوية ، أن تنكر الان بأنها لم تكن طرفا موافقا عليها :

ثم استدركت المحكية تائلة :...

غير أن المحكمة نعنبر أن نابلاند قد وانقت على الغريطة في عابي 19.۸ - 19.4 وبالتالي اعترفت الديم الفراطة وبالتالي اعترفت بأن الخط الذي على الغريطة ، باعتباره خط الحدود الذي بين الناره أن يجمل بعبد نيهار في الاراشي الكيبودية ، وأن سلوك تابلاند اللاحق يؤيد ويحمل تبولها الاولى ، وأن الاعمال التي تابت بها تابلاند على الارش ، لا نكفي لكيما تنفى هذه الحتيثة ، وهكذا غان الطرفين بسلوكهما قد اعترفا بالخط ، ويكونان بالتالى قد انفقا على اعتباره خط الحدود .

وعلى ضوء هذه الحيثيات ، استرت بحكمة العدل الدولية ، حكمها في النزاع على الحدود بين كمبوديا وتابلاند ، لصالح كمبوديا ، مقد حكمت المحكمة بأن لكمبوديا حق السيادة ، على منطقة فيهار بما فيها المعبدد ، وطالبت تابلاند بسحب ممثلها من المنطقة ، وذلك بأغلبيه تسمة اصدوات لثلاثة ، كما حكمت المحكمة بأن تعيد تابلاند ، الى كمبوديا كل الاشياء التي اخذت من المعبد بعد احتلاله بواسطة نابلاند في عام ١٩٥٤ (١٢) ،

^{11 -} Case Concerning the Temple of Preak Vibrar, Merits, International Court of Justice Report, 1962, p. 6,

الوضع القانوني للقسم الجنوبي للحدود بين السوان وأثيوبيا: النزاع حول تخطيط الحدود لعام ١٩٠٩

لقد ظلت وجهة النقار السودائية ، بالنسبة الوضع القانوني ، للقسم الجنوبي للحدود ، بين النوبيا والسودان ، هي أن الحدود في ذلك النطاع ، قد تم تعبينها بهوجب الماهدة الاتجليزية الانبوبية المبرمة في عام ١٩٠٧ ، باعتبارها جسزها من النسوبة العامة للحدود بين النوبيا ، وما كان يعرف بشرق افريقيا البريطانية ، وأن ذلك القطاع من الحدود ، قد تم تخطيطه على الارض ، بواسطة الميجور جوين في عام ١٩٠٩ ، وذلك على النحو الذي شرحناه في الباب الثالث ، من القسم الأول من الكتاب .

آيا الموقف الاثيوبي ، كما يمكن ان يستشف من الوثائق التي تعرضنا لها سلما ، فهو يتلخص في أن الحكومة الاثيوبية تقر وتعقرف ، بمعاهدة عام ١٩٠٧ ، ولكنها لا تقبل بروتوكول تخطيط الحدود ، الذي قام به الميجور جويسن في عسام ١٩٠٩ ، وذلك ابر منطقي من وجهة النظر الاثيوبية ، لاتها أذا اعترفت بتخطيط ١٩٠٩ ، فان تبولها من شائسه أن يؤيد موقف السودان المبدئي ، بالنسبة للتسم الاوسط من الحدود المستركة ، وهو أن ذلك القسم قد تم تخطيطه ، بموجب بروتوكول جوين لعام ١٩٠٣ ، أذ لا بستتيم منطقا أن يوافق منطيك ، على أن يتولى جوين نخطيط الحدود الجنوبية في عام ١٩٠٩ ، أذا افترضنا أنه لم ينوضه في تخطيط القسيم الاوسط في تخطيط القسيم

لقد نصت معاهدة عام ١٩٠٧ ، على قيام لجنسة مشتركة لتتولسي تخطيط الحدود على الطبيعة ، كما نست الماهدة ، على أن تعتبد لجنة الحدود الشتركة ، الخط الاحمر كأساس لما تقوم به من تخطيط ، وقد اهْتارت السلطات البريطانية المبجور جوين ؛ ليمثلها في تلك اللجنة ، وقد نقل هارنجتون ، موافقة الامبراطور مثليسك ، الى وزارة الخارجيسة البريطانية ٤ في رمسالته بقاريخ السابع والعشرين من مارس ١٩٠٨ (١) -ووصل جوين الى اديس أبايا أي النسايع والعشرين من أغسطس ، ولكنسه وجد الامبراطور مريضا ، ولقد ظل جوين منتظرا حتى تهاية اكتوبر ، على ابل أن تعين الحكومة الاثبوبية ممثلاً في اللجنة المشتركة ، ولكن أبله لم يتحقق ، ونتيجة اذلك ؛ فقد وجهنه السلطات البريطانية بأن ببدأ في نخطيط الحدود ، وقد ذكر هارتجنون ؛ في رسالة لاحقسبة ؛ لوزارة الخارجيسة البريطانية ، بتاريخ الخامس من ديسمبر ، بانه الخطر الامبراطور مثليك ، بأن التخطيط سبكون قد تطع شوطا بعيدا لدى عودته من الريف الذي كان يتغي فيه فترة راحه ، كما ذكر بأنه وضئح للأمبر أطور ، بأن التخطيط يصل للهشاركة في التخطيط ، وقد أبدى الأبيراطور موافقته على ذلك التقنياهم (٢) -

وادى جوين مهمته ، وعاد الى انجلتر! عن طريق اديس أبابا ، حيث اعد بروتوكول الحدود التي عام بنخطيطها . كها اعد خريطة ، ارفقها مع التثرير ، توضيح التعديلات التي عام بها على الخط الاحمر ، وقد ذكر جوين الله وجد الخط الاحمر ، المشار اليه في المساهسدة ، غير عملي في بعض المواقع من الفاحية الادارية ، ومن بين التعديلات التي أوردها جوين ، أنه تلم بتغير الخط الذي كان قد الترجه مود عبد بحيرة رودات ، أذ أنه وجد

 ⁽¹⁾ انظر ونيقة وزارة الأعارجية البرطانية : (1) FO /371/395. Harrington to Grey, 27/3/1908.

⁽٢) انظر ونيقة وزارة الخارجنة البريطانية :... E.O./371/395, Harrington to Grey, 5/12/1908

المياه قد جنت سلفا (٣) ، هذا وقد اشبار جوين في تقسريره المسرفق مع البروتوكول ، الى انه كان يحمل معه تصاريح دبور من الامبر اطور نفسه ،

وعلى اثر مخادرة جوين لاديس أبابا عائدا الى أنجاترا ، أرسلت المكومة الاثيوبية لجنة اثيوبية ، برانتها مساح الماني ، لمراجعة العدود التي خططها جوين ، وعلى ضوء التقرير الذي تقدمت به تلك اللجنة ، نامت السلطات الاثيوبية ، باخطار الوزير البريطائي في لديس أبابا ، بأن مجلس الوزراء الاثيوبي ، غير موانق على النعديلات التي أشار اليها جوين في تقريره ، سواء التي تلم بتنفيذها غطلا ، أو تلك التي أشار اليها جوين الاهبر ، وبالرغم من المؤسسرات التي يبكن أن يستشف منها ، بأن الاهبر اطور قد وافق على أن يتولى جوين مهبة التخطيط ، الاأنفا نجد شة الميجور جوين في علم ، 191 ، وبالتالي فان ذلك التخطيط لم يكن ملزسا للسلطات الاثيوبية قد رفضت فعلا ، تخطيط للسلطات الاثيوبية وقت الانتهاء منه ، غير أن السؤال المهم ، كما يبدو لنا في هذا السحد ، هو عبا اذا كانت اثيوبيا قد قبلت فيها بعد بروتوكول في هذا المحد ، هو عبا اذا كانت اثيوبيا قد قبلت فيها بعد بروتوكول في جوهره ، عبل اللجنة المشتركة ، التي كان ينبغي أن تقوم بتخطيط الحدود، غيها لو اونت اثيوبيا بالتزامها بتعين مندوب لها في اللجنة المشتركة .

من الثابت أن الحكومة الأثيوبية ، لم تبدّل أي جهد لاحق ، بهدف دفع المتراضية الذي أبدته في علم ١٩١٠ - والراي الراجح في الثانون الدولي ف هو انه ، بمرور الزمن ، وفي غياب أي جهد بواسطة الدولة المعنية ، لدفع المتراضية الاولى ، عن طريق استعمال الاسباليب التاتونية المتوفرة المامها، تكون ذك الدولة قد وافقت ضمنا على ما قد تكون قد اعترضت عليسه

شار وثبقة وزارة الخارجية البريطانية (ع) (ع) اشار وثبقة وزارة الخارجية البريطانية (ع) (401/13, Gwynn's Report, 1/11/1909.

C.W. Gwynn, "A Journey in Southern Abyssinia", Geographical Journal, Vol. III (1911), P. 113.

ابتداء (٤) . ولمل لبلغ دليل على أن اليوبيا عد تبلت عملا ، بمرور الزمن ، ما سيق لها أن اعترضت عليه ابتداء من عام ١٩١٠ ، موتفها في المفاوضات التي تبت عام ١٩٤٧ ، بين مبطى حكومة السودان والحكومة الاثيوبية بهدف الوصول الى اتفاق بشأن مشكلة قطاع البارو ، فلقد أقترح الجانب الاثيوبي ، كمقابل لتخليه عن تقطاع البارو ، أن بوانق السودان على تعديل الحدود الجنوبية ، بحيث تدخل مناطق الكيشبيو ، والبوما والتيرما ، في الصدود الاشوبية ، بالانسافة الى مناطق رعى الجسسلابا والنياتقتسوم . والانتراح الانيوس لا يترك مجالا المشك ، في أن المكومه الانيوبيسة قد اعترفت بأن كل المناطق التي طالبت بها ، كمعابل ، هي أراض سودانية ، وذلك يمنى ضبئا اهترافها ببروتوكول ١٩٠٩ .

J. L. Brieryy, The Law of Nations, 6th ed., Oxford, 1963 P. 171.

القسمالرابع

الإتف اقعلى تسوية النسزاع

على الحسدود: ١٩٧٢

اعتراف أثبوبياببروتوكولى جوين: ۱۹۰۲ و ۱۹۰۹

ذكرنا أن اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة بسبي السبودان واثيوبيا ، قد قررت في اجتماعها الثاني ، الذي عقد في أديس أبابا ، في الفترة ما بين الثامن والمشرين من ديسبير والثالث من يناير 197۷ ، بأن نتوم الدولتان باجراء المزيد من الدراسة والتنبيم بالنسبة لتطبيق معاهدة 19.7 ، والخريطة المرتقة بها ، وكذلك بالنسبة للاختلانسات الاخسرى الناشئة عن معاهدات الحدود ، ولقد بينًا أيضًا ، أن المتصود من تطبيق معاهدة 19.7 ، والخريطة المرتقة بها هو في المقلم الأول ، تخطيط جوين المضمن في بروتوكول 19.7 ،

ولقد اهتهت لجنة الحدود الدولية السودانية (١) ، بما جاء في توجيه النجنة الوزارية الاستشارية ، غقامت باجسوت والدراسات في داخل البلاد وخارجها ، ولقد تبلورت حصيلة ذلك المجهود ،

⁽۱) ترجع نكرة انشاء اجنة العدود الدولية السودانية لاهبد في عاديا كالن وزيسرا للفارجية في الفترة با بين ١٩٥٨ - ١٩٦١ ، فقد النار مع وزير الداخلية > المغيل الاسبين الداخلية في الفترة با بين ١٩٥٨ - ١٩٦١ ، فقد النار مع وزير الداخلية > المغيل المسبين الداخلية المكرة > وصدر قرار بن مجلس الوزراء في عام ١٩٦٢ > بحكومن اللجنة الحكون بمحبولة عن بنايمة كل ما منصل بالحدود الدولية السودانية > على أن ترفع ما نراه من نومبيات الى مجلس الوزراء عن طريق وزير الداخلية ، وبكونت اللجنة من وكسسل وزاره الداخلية رئيسا ، وعضومة الفائد العام أو من يبتله ، ويكلاء وزارات الخارجية ، والمكرمة المحلومة اليائب العام > ومدير عام البرئيس ومدير مصلحة المسلحة ، بالإضامة الى سكريم للجنة في وزاره الداخلية .

في المذكرة التي تتدبت بها حكومة السودان ، الى الحكومة الاثيوبية فسي الكتوبر ، ١٩٧٠ ، ولقد وضحت المذكرة ، موتف السودان بالنسبة للوضع القانوني للانسلم الثلاثة ، من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا ، ويشبل ذلك حدود السودان مع اطبم اريتريا ، غبالنسبة للقسم الاخير ، حدود السودان مع اريتريا ، ركزت المذكرة على وجهة النظر التي عبر عنها الجانب السوداني ، في اجتماعات لجنة الحدود المستركة التي عقدت في اديس لبابا ، في الفترة با بين الثابن عشر من نونبير والاول من ديسمبر اديس لبابا ، في الفترة با بين الثابن عشر من نونبير والاول من ديسمبر المستركة ، فلقد اكت المستكرة ، ووضحت ، بأن الحدود يجب أن تقبل وفقا لمعاهدة ١٩٠٢ ، المستكرة ، ووضحت ، بأن الحدود يجب أن تقبل وفقا لمعاهدة ١٩٠٢ ، المستركة التركيز بأن المتوبي من الحدود ، قد ثم تعيينه بموجب معاهدة ١٩٠٧ ، كما تسم الجنوبي من الحدود ، قد ثم تعيينه بموجب معاهدة ١٩٠٧ ، كما تسم تخطيطه بمقتضى بروتوكول ١٩٠٠ .

وطلبت حكومة السودان من الحكومة الاثيوبيسة ، دراسة تضيسسة السودان كيا هي مضيئة في المثكرة ، ودعتها لابداء وجهة نظرها كرد على المذكرة ، وفقد شع ارسال تلك الذكرة ، بذل المزيد من الجهود ، حسلى المستوى الوزاري تارة ، وعلى مستوى رؤساء الدولتين تارة الحرى ، بهدف الوصول الى انفاق نهائي بشان النزاع على الحدود ، والذي ظل يشسوب العلاتات السودائية الاثيوبية طوال العشر سنوات الماضية .

وكما كان متوقعا ، غان الحكومة الإثيوبية لم تبادر بالرد على المفكرة السودانية ، غير أن الزيارة التي تام بها رئيس جمهوريـــــــة السودان الديمتراطية (٢) ، الى البوبيا في توضير ١٩٧١ ، قد أعملت الموتف ، الذي كان اشبه بالمتجد ، دعمة الى الإمام ، غلقد نص البيان المشترك ، الذي صدر عقب تلك الزيارة في السابع من نوغبير ، على أن الطرفين قد أكــدا على البيانات المستركة المتسلة بهسائل الحدود ، وكذلك الإنفاقات السابقة

 ⁽⁷⁾ غيم الوقد الذي سائر مع الرئيس جعفر محيد تجري ، الدكتور متصور خالد وزير
 الفارجية ، والسيد ودبع حبشي وزير الزراعة ، بالاضافة الى عدد من الفنين .

التي توسلت لها لجنة الحدود المشتركة (٣) ، واللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة ، دون الاخلال ببواته، أي بن الطرفين ، المضبئة في ودائق لجنة الحدود المستركة ، واللجنة الوزارية الاستشارية ، كما وانقت الحكومتان، بأن تجتبع لجنة الحدود المستركة ، في ظرف اربعة أشهر ، على أن تسرخ في انجاز عبلها ، بع الاخذ في الاعتبار التقيم الذي احرزته سلفا ، على أن ترفع اللجنة تقريرها إلى اللجنة الوزارية الاستشارية ،

وبالرغم بن ان بيان نوغبر ، قد نص على ضرورة ان تنجز لجنة المعدود المستركة بهابها ، في غضون اربعة أشهر ، مان ذلك الاجتباع لم ينسن له الاتعتاد بصورة ابجابية ، حتى جاعت وقعة آخرى من خلال اجتماع رئيس جمهورية السودان الديهتراطية بالامبراطور الانيسوبي ، اثناء الجتهاعات مؤتير القهة الانريقي الذي عقد في يونيو ١٩٧٢ بالرباط ، ومن بين نتائج ذلك اللقاء المباشرة ، انعقاد اجتهاء سسانته اللجنسة الوزارية الاستشارية المستركة ، في الفترة با بين السابع عشر والخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٢ بأديس أبابا ، وقد نقل وزير خارجية البوبيا ، الى الوقد السوداني في اللجنة الاستشارية المستركة (٤) ، قرار الحكومة الاثيوبية الخاص بالاعتراف بخط جوين ، باعتباره الحدود الاساسية المستندة على الخاص بالاعتراف بخط جوين ، باعتباره الحدود الاساسية المستندة على الخاص بالاعتراف ترمية اللهوبية التوبيا ان حكومته تسد الخاص ذلك القرار ، ترميذا للعلاقات التاريخية الوطيدة التي تربط بسين البلدين ، واخطر الوزير الاثيوبي الوقد المسوداني ، بأن الحكومة الاثيوبية شرغب في ان تقترح على السودان ، اجراء بعض التعديلات الطغيفة عسلى خط جوين الذي قررت (لاعتراف به ،

 ⁽٢) كيا لاحظنا سنفا فان نجنة الحدود الشنركة لم نصل لاي انفاق ، وما نم بالفعل هسو
 تحديد موقف كل من الدولاني بالنسبة للحدود المشتركة بين السودان وأريتربا .

⁽³⁾ كان الوقد السوداني برنفسة الدكتور منصور خالد وزير الخارجية ، وشبل ابراهيم منعم منسور وزير (الانتصاد والمتجارة ، وعنهان عبدالله هايد محافظ جديرية كبيلا ، واهمست مسلاح بخاري سفير البيودان لدى البوييا بالإضافة الى عدد من الفلين .

وتبع ذلك القرار تيام الحكومتين ، الاتيوبية والسودانية ، بتبسلال وشاق الاتفاق الذي تم بشأن النزاع على الحدود ، عن طسريق تبسلال المذكرات بين وزير خارجية اليوبيا ووزير خارجية السودان ، في السشامن عشر من يوليو ١٩٧٢ ، بأديس أيابا .

تتكون وثبتة الاتفاق ؛ من مقدمة وثلاثة أنسام ، وقد نصى القسم الاول ؛ من وثبتة الانفاق ؛ على التالي (م) :__

قبول أساسي لتخطيط الميجور جوين + الذي تم عسلى اسساس
 معاهدتي ١٩٠٢ و ١٩٠٧ + باعتباره خط الحدود بين لثيوبيا والسودان =
 دون أي اعتبار للمسائل التي نتصل بقانونية ذلك التخطيط .

قبما يتصل بالحدود الواتمة الى الشمال من نهر سنبت ، تبول تخطيط نالبوت ــ مارتينالي ، الذي ثم في فبرابر ١٩٠٣ ، كما تم تكثيفه في فبرايسر ١٩١٦ ، باعتباره خط الحدود الذي يعتد حتى ابو جهل .

ولاغراض اعادة النخطيط ؛ قان الحدود الواتعة الى الجنوب من نهر سنيت ؛ سننتسم الى جزئين ، وهما الحدود الواتعة الى الجنوب من جبل دنليش ؛ والحدود الواتعة الى الشمال منه .

⁽a) يقرأ النس الإنجايزي ، وهو الاسلى ، كما يلى ;

[&]quot;Basic acceptance of Major Gwynn's demarcations on the basis of the 1902 and 1907 treaties as the boundary Line between Ethiopia and the Sudan, regardless of of the issue concerning the validity of Cwynn's demarcations.

As regards the boundary north of Setit River, acceptance of the Talbot/ Martinelli demarcation of February 1908 (as intensified in February 1916) as the boundary line as far as Aba Gamul.

For purposes of redemarcation, the boundary south of Sett River shall be devided into two parts, namely, the boundary south of Mount Dagleish and north of Mount Dagleish".

ن وهكذا بعد فترة سبع سنوات ، بن الاجتباعسات والماوضسات الديلوماسية المكتفة ، والتي سبقتها فترة لا نقل عن الفيسين عابا ، بن عدم التاكد بن بوقف أتيوبيا ، بالنسبة الماهدات الحدود بصفة عابة ، وتفطيط الحدود بصفة خاصة ، قررت الحكومة الاثيوبية ، الاعتراف بأن كل خط الحدود بع السودان ، بها فيه حدود اقليم اريتريا ، قد تم تعيينه وتخطيطه على الارض ، ولترضيح نحوى هذا الاعتراف الهام، فاتنا تعرض له بشيء بن التعصيل .

لقد تبلت الحكومة الاثيوبية ، بالنسبة للقسم الشمالي من اثيوبيا ، اي اقليم اريتريا ، كل الحجج التي سبق أن تقدم بها الجانب السوداني ، لاول مرة في اجتماعات لجنة الحدود المشتركة التي عقدت في أدبعس أبابا عام ١٩٦٦ ، فلقد قرانا سلفا في الباب الاول ؛ من القسم الاول ؛ والباب الثاتي ٤ من القسم الثالث من الكتاب ٤ إن موقف الجاتب السودائي في تلك (الجنة) هو التبسك بأن خط الحدود في القطاع الشمالي ، قد تم تعييله ببوجب ملحق معاهدتي ١٩٠٠ و ١٩٠٦ ، الذي الغي ضبئا معاهدة ١٩٠٠ واعلان ١٩٠١ ، وقد تم تغطيط خط الحدود الجديدة ، بموجب الاتفاق البرم في ترية ام بريقع ، في الناسع عشر من نبراير ١٩٠٣ ، كما تم تكثيف التخطيط ، بمقتضى الانفاق المبرم في قرية سبدرات ، في الاول من غبراير ١٩١٦ ، ويتبول وجهة نظر السودان ٤ تكون أثبوبيا قد تخلت عن موقفها السابق ، والذي يتلخص في أن تعيين الحدود ، في القسم المند من أبو جِمل حتى سنيت ، غير صحيح وغير مكتبل ، وأن الحدود يجب أن تخطط على السلس معاهدة العاشر من يوليو ١٩٠٠ ، الإيطالية الاثيوبية ؛ واعسلان القاسع والعشرين من توقيع ١٩٠١ الصادر عن ابطاليا والملكة المتحدة وبلحقات بمعاهدتي ١٩٠٠ و ١٩٠٢ ء والمغزى الاستاسي فهذا الغيول ٤ هو أن الحكومة الاثيوبية ، قد تراجعت عن دعواها السابقة ، والخاصة بهثلث ام بريقم ، واعترفت به ارضا سودانية ، وبذلك بمكن القول بأن الديلوماسية السودانية الاثيوبية 31 أسدلت ألباب في وجه أبة محاولسة جديدة بغزاع على الحدود الدولية بين السودان وأربتريا .

أبا فيما يغتص بالقسمين الاوسط والجنوبى ، من حسدود اثيوبها الشتركة مع السودان 4 فقد اعترفت الحكومة الإثبوبيسة 4 بأن هذين القسين ، قد تم تعيينهما ببوجب معاهدتي ١٩٠٧ ، ١٩٠٧ . ولا شك ان الاعتراف بمعاهدة ١٩٠٢ ؛ كان أمرا عاديا ؛ وهو من الناحية المبلية ؟ يعتبر من قبيل الاعتراف المجدد ، اذ أن هذا الاعتراف ، قد تم سلما كما وضحنا في الباب الثالث ؛ من القسم الأول من الكسساب ، أما الاعتراف الاثيوبي بُمِعاهدة ١٩٠٧ التي تحكم القسم الجنوبي من الحدود ٤ علم يكن هو الأخر ٤ بالامر غير المتوقع ، أذ أن أثيوبيا لم يسبق لها أن امترضت عليه اطلاقا ؛ بالرغم من أن هذه كاتت المرة الأولى ؛ التي تعترف فيهسا صراحة بمماهدة ١٩٠٧ ، وقعل مها يؤكد ذلك ، أن اليوبيا قد بنت كل حججها ، في الخلامات التي كانت قائمة على حدودها المشتركة مع كينيا ، على نفس الماهدة ، غير أن الامر الجديد حتيقة ، هو الترار الاثيريي بالأعتراف بالتخطيطين = اللذين شام بهما الميجور جوين في عسام ١٩٠٣ و ١٩٠٩ للحدود الانبربية السهدانية ، ولا شك أن ذلك الأعتراف ، يمثل انجازا كبيرا بالنسبة السودان ، فلقد ظلت الحكومة الاثبوبية تنكر صراحة أو ضمنا ، أية شرعية أو قانونية لتخطيطي عام ١٩٠٣ و ١٩٠٩ ، خاصة في اللترة ما بسين ١٩٦٠ و ١٩٧٢ ، والاعتراف الاثيوبي ، يعني عبليسا ان اليوبدا قد نظت عن أية دعوى قانونية ؛ على أي جزء من القشيقة .

ونص التسم الثاني / بن وثبتة الانعاق ، على تعديلات طنبغة على الحدود جنوب جبل دقلاشى ، وذلك على النحو التالي (١) :

⁽٦) بقرأ النص الإنجليزي كها يكي :

There shall be a rectification of the boundary to the effect that the line of demarcation shall run across the crest points rather than at the base of the hills of Halawa, Umdoga, El Mutan and mount Jerok.

B. The Governments of the Sudan and Ethiobia shall, before deciding on the southern terminal point of their common boundary, invite the Government of Kenya for the purpose of determining the point of tri-junction of the frontiers of Ethiopia, the Sudan and Kenya.

 لا 1 - يتم تصحيح للحدود ، بحيث يبر خط تخطيط المدود ، بقيم جبال حلاوة ، وام دوقة ، والمطان ، وجبل جيروك بدلا بن أن يبر بسفوح هذه الجبال .

ي _ تدعو حكومة السودان وحكومة اليوبيا ع الحكومة الكينية على تحديد نقطة الالتقاء الثلاثي بين السودان والبرييا وكينيا عوذلك قبل الوصول إلى قرار بشأن تحديد نقطة الانتهاء الجنوبية لحدودهما المشركة » .

لقد وانقت الحكومتان السودانية والاثيوبية بمقتضى هذا النص على ان يتم تعديل على الحدود ، انتساء عملية اعادة تخطيط الحدود المنفق عليها ، بموجب التسم الاول من الانفاق ، بحيث تمر الحدود ، المساد تخطيطها ، بتم جبال حلاوة ، وأم دوقة ، والمطان والجيروك ، ويجب ان يلاحظ بأن الجبال الثلاثة الاولى ، تتع داخل الاراضي السودانية ، بموجب معاهدة ١٩٠٢ ، وتخطيط بروتوكول ١٩٠٣ ، اما الجبل الرابع والاخير حبيروك حدة كان اسلا داخل الحدود الاثيوبية ، كما حسى معينة في معاهدة ١٩٠٢ ، ولكنه اصبح داخل الاراضي السودانية ، بمتنضى بروتوكول ١٩٠٣ ، ويبدو واضحا أن هذا التعديل ، قد جاء استجابة لطلب اليوبي ، وهو بهذه الصورة ، لا يحدو أن يكون نقهما سودانيا ، لاعتبارات محلية تنصل بالحكومة الاثيوبية ،

لها دعوة كينبا للاشتراك في تحديد الملتى الثلاثي ، بين حدودهسا وخدود السودان واثيوبيا ، فهو ابر يتغق والمبادىء الدولية الملهة في تحديد عثل هذه النقاط ، غير أن تحديد عقطة الملتقى الثلاثي ، ليس بالابر السهل ، كما بيدو من الوهلة الاولى ، فخلافا للجوالب الغنية في الموضوع ، هناك صعوبات مؤكدة بالنسبة لنعيين حدود الدول الثلاث ، في تُتطة المئتى الثلاثي ، ويعزى ذلك لعدة اسباب ، اهمها انه لم يرد أي ذكر للملتقى الثلاثي للحدود ، في أي من الاتفاتيات التي تحكم حدود البلدان الثلاثة ، فخط جوين ، الذي وصفه في عام ١٩٠٩ ، لم يتعرض للمئتنى الثلاثي ، لان خسط النطقة التي يقع عندها الملتقى ، كانت تنبع آنذاك ليوغندا ، كما أن خسط المنطقة التي يقع عندها الملتقى ، كانت تنبع آنذاك ليوغندا ، كما أن خسط

يوغندا ١٩١٤ ، والذي تم بموجبه ضم تلك المنطقة للسودان ، لم يتعرض أيضا للبلتني الثلاثي ، تفاديا للاحتكائك مع اليوبيا ، نسبة لعدم اعترافها حتى ذلك التاريخ بخط جوين ١٩٠٩ .

ونص النسم الثالث ؛ في وثية، الاتفاق على المرين : هما تعريف الخط في منطقة ستيت ــ الحمرة ؛ واعادة تخطيط الحدود بين نهر ستيت وجبــل دهلاش ، وذلك على النحو التالي (y) :

« أ — في المساحات التي بخشى لميها اي من الطرفين ، من تدخلات جديدة ، فأن الحكومة الاثيوبية ، تبدي استعدادها لقبيبول الاتستراح السوداني ، الذي يرمي إلى رسم خط تعريفي ، لتثبيت حد للمناطق النسي لدى المزارعين بها أراض نحت حيازتهم كأمر واقع ، خاصة في تسم الحدود الذي يقع شمال جبل دفلاش إلى نهر ستبت ، على أن يحترم الطسرفان الوضع الراهن على ما هو عليه حتى يتم الوصول إلى اتفاق نهائي بشأن الوضع بين الحكومتين .

بن الواضع أن هذه الغفرة ، لم تذكر كلمة القشقة ، بالرغم بن أنها تتحدث ضبهتها عن المزارعين الانبوبيين ، الفين تبطلوا داخل المسدود السودانية بعد 1971 ، وقابوا بزراعة بسلحات بن الاراضي السودانية . وهذه في حد ذاتها ، بؤشر على بداية الفبوض الذي اكتف بشبون هذه الفقرة ، وهي السفة المبيزة لصباغتها ، ، فائنس بهذه الصباغة ، يحتبل تغسيرين بتناقضين ، ولا سيبا بن ناحية آثارهما القانونية ، فبن ناحية :

⁽٧) بقرأ النص الانجليزي كيا يلي :

A - In areas where either side has apprehenton about fresh penetrations, the Government of Ethiopia is prepared to accept the Sudanese proposal that an identification line be drawn to list the limit of territories of their de facto holdings, particularly in the section of the frontier parth of Mount Dagleish to the Setil River. The status que shall be respected until final disposition of the case by a greenent between the two governments.

يمكن التول بأن الطرفين قد تبلا الحيازة المشار اليها ، باعتبارها حيازة المدولتين ، اي ان المزارع الموجودة في الاراشي السودانية ، قد نبت زراعتها بلسم الدولة الاثيوبية ، ويجب الاستدرار فيها لحين الوصول لانفاق بشأن مصيرها من قبل الحكومتين ، ومن جانب آخر ، يمكن القول ، وهذا هسو الارجح تاتونا ، بأن المزارعين ، سودانيين كاتوا أم اثيوبيين ، قد تسلموا بزراعة ما قاموا بزراعته من مساحات ، سواء كان فلك في أراض سودانية أو اثيوبية ، بصفتهم الشخصية ، ولم يتم ذلك كممثلين للسلطات الاثيوبية او السودانية ، ومما يؤيد هذا التفسير أن اثيوبيا قد اعترفت سلفا بأن المشتة ، أرض سودانية ، بموجب اعترافها بمعاهدة ١٩٠٣ وبروتوكول

"ويضفي التاتون الدولي ، اهبية خاصة للنبييز بين الانشطة ، التي يقوم بها رعايا دولة بصنتهم الشخصية ، وتلك التي يقومون بها باعتبارهم مبثلين لدولتهم ، وحسبنا أن نشير في أيجاز ، لما قاله بعض مشاهير النقهاء والقضاة في شأن هذا التبييز ، فلقد قال القاضي هسسومو (Hen Mo) في رئيه المنفصل ، في قضية النزاع بين الملكة المتحدة والنرويج ، الخاص بحقوق الصيد ، والتي قصلت فيها محكمة العدل الدولية عام ١٩٦٦ أ

لقد اعتبدت النرويج ، في تأبيدها لحقها الناربخسي ، على مديسد الاسباك ، الذي اعتاد عليه رعاياها المحليون ، وعلى هنع الصيد بالنسبة للاخرين ، ونيما يتصل بالشسطة صبيد السهسك يواسطسة المحكل السياحليين ، مائي احتاج لأن أشير الى أن الانراد ، عندما يقومون ،أي نشاط بهادرتهم الذاتية ولمسلحتهم الشخصية ، ويسدون أي تفسويتن سلطاني ، من قبل حكوماتهم ، لا بمكن أن يسبقوا السياد على الدولة ، بقمل تلك الاعمال ، ويكون هذا صحيحا ، بالرغم من مرور الزمن على للك الاعمال ، ويكون هذا صحيحا ، بالرغم من مرور الزمن على للك الاعمال ، ويكون هذا صحيحا ، بالرغم من مرور الزمن على للك

⁽٨) راجسيم:

ويقول الثاشي والفقيه ماكنير (Menair)في رأيه الإعتراضيي ، في نفسى التضيية :__

الدريقي العرب العلامة المتونية المناه المسائلة الحق التاريقي الحي أنه من المطلوب عادة الن يكون هناك نوع من البرهان على ممارسة المنصاص الدولة وإن الانشطة المستقلة الخاصة بالانراد لهما تيمسة شئيلة المام يوضح بأنهم قد مارسوا ذلك النشاط الوققا لترخيص أو أية سلطة في حكوماتهم و أدعت حكوماتهم بطريق آخر المنصاصها على تلك الاراضي عبر أولئك الانراد (٩) .

وما قاله النقيهان ، يؤكد القاعدة المستترة في القانون الدولي ، اذ ان الحقوق الذي تدعيها الدولة ، يمكن الحصول عليها فقطه عن طريق ممارسة أعمال ، بواسطة اشخاص يعملون في خدمة الدولة ، أو مفوضين من قبلها رابلعمل بالسمها ، أو بالنيابة عنها .

وتقول الفترة (ب ؛ من التسم الثالث ؛ من وثيقة الاتفاق على تسوية مزاع الحدود :__

ا ترغب حكومة اثيوبها ، تبل الشروع في اعادة تخطيط خط جوين ،
 في التطاع الذي يقع بين نهر ستيت وجبل بقلاش ، في الوصول لنقاهم مع حكومة السودان بشأن النائي :

ننفق الحكومتان وأثفاء معاشرة اعادة التخطيط من جبل دتلاش جنوبا؟ بأن بدرس حكومة السودان وحكومة اليوبيا ، المشكلة الفاشئة عن استبطان وزراعة أي من مواطئي البلدين ، في اتليم البلد الاخر ، بهدت البجاد حل ودي لها ، ونكوان الحكومتان لجنة مشتركة خاصة ، لدراسة هذه المشكلة

⁽٩) المصدر السالف الذكر ، ص ٧٥٧ ـ

في شيء من التمصيل ، وعلى أن تقدم اللجنة تقريرا أني اللجنة الوزارية الإستئسارية في أقرب وقت سبكن " (١٠) -

واذا كانت الفقرة (١) من هذا القسم من وثيقة الاتفاق ؛ قد تحدثت عن الجزء الشبالي من الحدود في النشعة ؛ مَان هذه النترة (ب) تهتم بمنة خاصة بالجزء الجنوبي من الحدود في النشقة. وبالحظ أن النترة (ب) قد اعتبرت التفاهم المعنى ، أشبه بالشرط المسبق لاعادة تخطيط الحدود ، ويبدو أن التفاهم المعنى قد ضمن باعتباره مسالة سياسية أكثر منه التزاما عَانُونِيا ، لان التيسك به حرفيا ٤ من شائه أن يساهم في شل حركة أعادة التخطيط . وهذا يتنافى من الهدف الاساسى للاتفاق على تسوية النزاع . مَا لِمَاهِدِات ؛ كِمَا جَاءَ فِي المَادِةِ الواحدِةِ والثلاثين ؛ مِن اتفاتية فيبنا ؛ في عَانُونَ المَاهِدَاتُ لِعَامِ ١٩٦٩) يَجِبِ أَنْ تَعْسَرُ بِحَسَنَ نَيَّةً) طَبِقًا لَلْبَعْنَي المادي لالفاظ المعاهدة ؛ في الأطار الخاص بها ؛ وفي ضوء موضوعها والفرض يتهساء

وبعد أن أنهت اللجبة الوزارية الاستشارية المستركة بين أثيهيك والسودان اجتماعاتها ، التي انعقدت في الفترة ما بين السسابع عشسر والخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٢ ، اصدرت بيانا مشتركا ، جاء فيه أ

⁽۱) يقرأ النص الإنجليزي كما يلي : "Prior to re-demarcation of the Gwyan line in this sector of the boundary, the Government of Ethiopia wishes to arrive at an understanding with the Government of the Sudan on the following.

The two Governments shall agree that while re-demarcation proceeds from Mount Dagleish southwords, the Governments of the Sudan and Ethiopia shall study the problem resulting from settlements and cultivation by nationals of either nation in he territory of the other with aview to finding an amicable solution. The two Governments shall set up a special committee to deal with this problem in dtail and submit a report to the Consultative Committee as soon as possible".

جرت المحادثات في جو ودي ، نسوده الرغبة الصادقة لتحقيسق التعاون بين البلدين ، ونطرقت الى موضوعات شتى نهم البلدين ،

وقد شكلت اللجنة الاستشارية المشتركة ، لجنة عنية خاصة لدراسة الالمكانيات الايجابية ، لتوسيع نطاق التعاون المشترك بعن البلسدين عسي مجالات الاقتصاد والنقافة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وقد لنيطت بلجنة عبل ، النظر في المشروعات المصلة ، والخطوات المحددة ، التي تهدف لتقوية وتطوير المواصلات النهريسة والحديديسة والطرق والمواسلات السلكية واللاسلكية .

وقد أجازت اللجنة الاستشارية المشتركة ، توصيات لجنة العبسل المتخصصة ، وأشارت بصغة خاصة الى أهبية وضرورة الاسراع في أكمال الطريق الحيوي الهام ، الذي يربط بين سبدرات وكسلا ، والسذي يبلسغ طوله حوالي ثلاثون تكلومترا ، كما أشارت اللجنة الى أهبية الشروع في بناء طريق التضارف ب القلابات ، كما حثت اللجنة خلى أنخاذ الإجراءات التنفيذية حبال التوصيات الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية نسي أسرع وقت يمكن ، هذا وقد قررت اللجنة الاستشارية ، قيام لجنة خاصة لدراسة وايجاد الوسائل الكفيلة بتسهيل وتطوير المواصلات النهرية بسين البلسنين ،

واستعرضت اللجنة الاستثمارية بعد ذلك ، العلاقات التجارية بين البلدين ، وقابت بدراسة كافة الوسائل والسبل التي بن شائها تقوية هذه العلاقات ، لغائدة شعبي البلدين ، وارتأت أن تواصل اللجنسة التجاريسة المستركة ، التي شكلت بيقتضى الاتفاقية التجارية المبرسة بين البلدين في سيتهبر ١٩٩٠ ، جهودها لتطوير وتنبية العلاقات التجارية بينهما .

هذا وقد غاتش الوفدان السوداني والأثيوبي ، مسألة الحدود بين السودان واتيوبيا ، وفي خلال بحثها الدعوب لايجاد حل سلمي لهذه التضية ، التي طال المدها ، وافقت الحكومتان في تحقيق تفاهم مسرض بينهما ، وتوسلت لاتفاقات هلية حيال هذه المسائل ،

اتفتت الحكومتان على الابقاء على خط تالبوت مد مارتينالي ، الذي تم في غبرابر ١٩١٦ ، كذط ثابت المحدود شمال نهر سنيت وحتى ابو جمل ،

لها فيها يتعلق بالحدود ؛ جنوب نهر سبنيت فقد انفقت الحكومتان على اعادة تخطيطها في آي وقت ؛ بحيث بعدل خط أعادة التخطيط ، ليمر بقهم جبال حلاوة ؛ أم دوقة ؛ المطان وجيروك .

هذا وقد ثم الاتفاق على دعوة الحكومة الكينية ، بغرض تحديد نقطة الالتقاء الثلاثي للحدود بين السودان واليوبيا وكينيا .

وغيها يتعلق بأتليم سنيت ، متد انفقت الحكومتان على الجماط عسلى الوضيع الراهن ، واحترامه ، على أن تعين لجنة مشتركة خاصة لدراسة المسائل المترنبة على الاستيطان والزراعة من جانب رعايا أي من البلدين، في ارض البلد الاخر ، بهدت ايجاد حل ودي لها ، وفي ذات الوقت ، انفقت الحكومتان على نهبيز الوضيع الراهن ، وذلك بوضيع علامات تحدد الاراضي الني يقوم بزراعتها رعايا أي من البلدين في البلد الاخر ،

هذا وقد اتفقت اللجنة الاستشارية ، على ضرورة أجتباع محافظي المديريات ، على منطقة الحدود المستركة بين البلدين ، من وقت لاخر ، بهدف تسوية المسائل الطفيفة التي قد تنشأ في هذه المناطق ،

وقد عبرت الحكومتان ، عن اكيد تصميمهما ، على تعزيسز ودعسم الملاقات الحالية بينهما ، وانتهاج سيائية بناءة وايجابية ، تهستف الى توسيع وتطوير مجالات التعاون بين البلدين ،

من الواضح ان هذا البيان ، يختلف اختلافا جذريا من كل البيانات المشتركة ، التي مدرت طوال السبع سنوات الماضية ، فالبيان من حيث الموضوع ، ينتسم الى جزئين الساسبين ، اولهما يتصل بكافة جسوانب التماون بين البلدين ، والثاني خاص بمشكلة الحدود ، فالحديث عن بناء

الطرق ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، ونسهيل ونطوير المواصلات النهرية ، كلها مسائل وأمور لم يرد لها اي ذكر في البيانسات المشتركسة السابقة ، اذ أن السمة البارزة للبيانات السابقة ، هي التركيز في مشكلة المحدود ، والمسائل الامنية ذات الصلة الوثيقة بها . باعتبسار أن ذلك الموضوع ، هو الذي كان يسيطر على المعلاقات الاثيوبية المسودانية منذ بداية السنينات ، ولمل ابلغ دليل على ذلك أن اللبنة التجارية المشتركة ، الني شكلت بمقتضى الاتفاقية التجارية المرمة بين البلدين في سبنسبر الني شكلت بمقتضى الاتفاقية التجارية المرمة بين البلدين في سبنسبر بالمدود مقد تضمن الخطوط العريضة للاتفاق المضمن في المذكرات المنادلة بالمدود مقد تضمن الخطوط العريضة للاتفاق المضمن في المذكرات المنادلة بشان الاتفاق على تسوية الغزاع على الحدود .

خــاتهة

بعد مناقشتنا لوثائل الاتفال ، على تسوية النزاع على الحدود بين اليوبيا والسودان ، المضهنة في المذكرات المتبادلة بين الحكومة الاثيوبية وحكومة السودان ، بتاريخ الثابن عشر من يوليو ١٩٧٢ ، والبيان المشترك ، الذي صدر عقب اجتماعات اللجنسة الوزاريسة الاستشاريسة المشتركة بتاريخ الخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٧ ، واخذا في الاعتبار وجهة النظر الاثيوبية تجاه الوثائق الاساسية التي تنظم وتحكم الحسود المشتركة بين السودان من نلخية ، واثيوبيا واربتريا من نلحية اخرى ، خلال السنوات العشر الماضية ، فان الاتفاق على تسوية النسزاع على الحدود ، الذي تم في يوليو ١٩٧٧ ، قد انهى الخلافات الرئيسية ، اذ تخلت الديوبيا عن كل اعتراضاتها ، ومنازعاتها ، واعترفت بكل الوثائق التي تنظم، وتحكسم الحسدود ،

ومن هذا ، غان الاتفاق يعتبر انجازا كبيرا لصالح قضية السودان ، في النزاع الذي كان غائما على العدود مع انبوبيا ، باعتبار ان الاتفساق قسد أرسى الوضع القانوني للحدود ، غير ان وثائق الاتفاق ، قد احالت مسائل محددة لمعالجة لاحقة ، غالفقرة (ا) نصت على اتفاق بلحترام الوضع الراهن ، في منطقة ستيت ــ الحمرة ، لحين وصول الحكومتين ، لاتفاق نهائي بشان تمييز الوضع الراهن ، والفقرة (ب) نصت على الوصول الى تفاهم بين الحكومتين ، بشان المسائل المترتبة على الاستيطان والزراعة ، من جانب رعايا أي من البلدين في أراضي البلد الاخر بهدف ايجاد حل ودي من جانب رعايا أي من البلدين في أراضي البلد الاخر بهدف ايجاد حل ودي من جانب رعايا أي من البلدين في أراضي البلد الإخر بهدف ايجاد حل ودي

على اننا نلاحظ ، أنه لم يرد أي ذكر في وثائق التفاق النهائيسة ، المشكلة قطاع البارو ، ومع ذلك فان المسئلة قدشهفها البحث، في المائشات التي سبقت الانفاق على تسوية الحدود ، فلقد اقترح الجانب الاثيسوبي المكانية ضم مناطق مراعي قبيلتي الجلابا والبوما ، الى اثيوبيا ، باعتبار ان الاثيوبيين حقوقا مكتسبة في الرعى غربي خط الميجور جوين لعام ١٩٠٩ ، وذلك مقابل تعويض يمكن الاتفاق عليه ، ويبدو أن المسودان قد وافق على ذلك الاقتراح ، من حيث البنا ، الا أنه ربط موافقته المبدئية ، بأن توافق اثيوبيا على ضم الاراضي التي يقطنها الاثواك والنوير ، أي قطاع البارو ، والني توجد فيها نفس النظروف التي دعت اثيوبيا الى التقدم بطلبها ، الى السودان ، غير أن الجانب الاثيوبي ، قد تراجع عن اقتراحه بالضم ، المسودان ، غير أن الجانب الاثيوبي ، قد تراجع عن اقتراحه بالضم ، باعتبار أن معاهدة ١٩٠٧ ، تهنج تلك القبائل حق الرعي ، وهكذا المسدل السقار على مشكلة قطاع البارو ، التي ظلت تشكل ما يمكن وصفه بالقطاع الاثيوبي ، داخل السهول السودانية ،

واخيرا لا بد من الاشارة بان الخلافات السياسية بسين اليوبيسا والسودان ، كان لها الرها الكبا في تعقيد النزاع على الحدود ، بمعناها القانوني ، بالرغم من أن الموضوعين يختلفان اختلاها اساسيا من حيث الجوهر ، وكما يبدو من خلال دراستنا للعلاقات الاليوبية السودانية … في الفترة ما بين أوائل الستينات وأوائل السبعينات … فأن اليوبيا قد عمدت الى ربط خلافاتها السياسية مع السودان بالخلاف القانوني على الحدود ، ولقد حاولت في مرأت عديدة استغلال مسألة الحدود ، كوسيلة للضغط على السودان ، لاغراض لا علاقة لها بالعدود ، على أن ما تم التوصل على الشه من تسوية ، للنزاع على الحدود في يونيو ١٩٧٧ ، ينهض دليلا على أن الكير من المشكلات القائمة بين الدول الافريقية ، يمكن طها بالدراسة والحوار والتفاوض ، وكل ما يندرج في اطار الوسائل السلميسة في حل النازعات بين الدول ، والدول الافريقية وخاصة التي تعاني من مفازعات حادة على حدودها ، لمدعوة للاستفادة من التجربة السودانية الاثيوبية ، حادة على حدودها ، لمدعوة للاستفادة من التجربة السودانية الاثيوبية ، في حل النزاع الذي كان قائما بينهما على الحدود ، ومن نافلة القول أن ذكر بائنا نعني التجربة بايجابياتها وسلبياتها ،